سعر النسخة 100 ليرة سورية

العدد 740 – الأحد 26 نيسان/ أبريل 2026 – السنة الخامسة عشرة

www.enabbaladi.net

عنب بلدي

enab baladi

من كرْم الثورة

جريدة أسبوعية
تأسست في داريا

هل يفي صندوق التنمية السوري بمتطلبات الشفافية والرقابة؟

14

السويداء بعد تموز 2025

صراع شرعيات وأزمة معيشة

ملف خاص

مظاهرة في ساحة الكرامة بالسويداء تطالب بحق تقرير المصير – 11 نيسان 2026 (عنب بلدي)

أخبار سوريا 02

هل تنجح إجراءات "العدل" و"الداخلية" في منع الإفلات من العقاب؟

أخبار سوريا 03

بنية خلايا "حزب الله" في سوريا ونوع المواجهة المحتملة

شؤون محلية 04

استثمارات جزيرة أرواد.. خطة "طموحة" لكن "حماسية"

شؤون محلية 07

تصدعات السدود والألغام تهدد الثروة الحيوانية بباديةحماة

ثقافة وفن 16

بدء التحضيرات لمهرجان الدراما الأول في دمشق

رياضة 18

"اليد السورية" تشتكي ضعف الدعم والإمكانات

المقامرة الإلكترونية في سوريا

إدمـــان يهدد اللاعبين

15

لم تكن "ضغطة حظ" عابرة، بل بداية سلسلة خسائر انتهت بديون ثقيلة وانهيار حياة كاملة. في اللاذقية، أنهى علاء (38 عامًا) وهو أب لطفلتين، حياته بعد تورطه في لعبة "آيشانسي"، بحسب مصادر مقربة منه.

كان علاء يعيش حياة مستقرة نسبيًا قبل أن ينخرط في لعبة مقامرة إلكترونية، تحولت تدريجيًا إلى خسائر مالية كبيرة، قُدرت بنحو 200 مليون ليرة سورية، وضغوط متزايدة انتهت بشكل مأساوي.

الضوابط القانونية بملف المرتبطين بالنظام السابق

هل تنجح إجراءات "العدل" و"الداخلية" في منع الإفلات من العقاب؟

عنب بلدي – ركان الخضر

أعلنت وزارة الداخلية عن جلسة عمل مشتركة مع وزارة العدل، في 19 من نيسان الحالي، ركزت على وضع منهجية متكاملة لإعداد قوائم بالأشخاص المرتبطين بالنظام السابق.

وذكرت الوزارة أن الجلسة شملت آليات حصر الأسماء وتدقيقها، والاستناد إلى معايير قانونية دقيقة تضمن موثوقية المعلومات وقابليتها للاعتماد أمام الجهات القضائية.

كما بحث المجتمعون الأطر القانونية والإجرائية اللازمة لإنشاء قواعد بيانات منظمة، وإعداد ملفات وتقارير قانونية متكاملة، تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القضائية المناسبة، بحضور عدد من الخبراء القانونيين من الوزارتين، بالإضافة إلى وفد من هيئة العدالة الانتقالية، برئاسة عبد الباسط عبد اللطيف .

أهمية الخطوة

قال مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، إن إعداد قوائم بالأشخاص المرتبطين بنظام الأسد، مقرونة بملفات وتقارير قانونية، يمثل خطوة مهمة في بناء منظومة المساءلة، بشرط استيفاء معايير دقيقة في إعدادها.

وأضاف عبد الغني، في حديث إلى عنب بلدي، أن القانون الجنائي الدولي لا يعتد بأي قائمة، ما لم تُرفق بأدلة تُوثق الصلة الفردية بين كل شخص والجرائم المرتكبة، إذ إن المسؤولية الجنائية الدولية فردية بطبيعتها، كما كرّستها المادة "25" من "نظام روما الأساسي" و"مبادئ نورمبرغ".

وبيّن أن القوائم المدعومة بملفات موثوقة تؤدي وظائف متعددة في آن واحد، فهي تُشكّل سجلًا قانونيًا قابلًا للتقاضي أمام آليات المحاسبة المستقبلية، سواء كانت محاكم وطنية أو دولية أو هجينة، كما أنها تتيح توجيه إجراءات التجميد والمصادرة بدقة، بدلًا من تطبيقها بصورة جماعية غير مشروعة، إضافة إلى أنها تُغذّي آليات العدالة الانتقالية، مثل لجان الحقيقة والتحقيق، بمادة أولية وثيقة الصلة بتحديد الأنماط المؤسسية للانتهاكات.

وأشار مدير "الشبكة السورية" إلى أهمية أن تُبنى هذه القوائم وفق منهجية للتحقق من المصادر، لأن التوثيق الموثوق يقتضي التثليث بين مصادر مستقلة متعددة، والتمييز بين الانتماء التنظيمي والمشاركة الفعلية في الجرائم، والالتزام بمبدأ عدم إدراج أي اسم من دون أساس قانوني مثبت.

ونوه إلى أن أي إخلال بهذه المعايير يُحوّل القائمة من أداة للمحاسبة إلى أداة للإقصاء السياسي، بما يضعف مشروعية المسار برمّته.

الباحث القانوني في العدالة الانتقالية نورس العبد الله، اعتبر الخطوة جيدة وإن جاءت متأخرة.

وقال العبد الله في حديث إلى عنب بلدي، إن المطلوبين الأساسيين من كبار المجرمين ممن توجد أدلة واضحة عليهم من خلال العمل في الفروع الأمنية لدى نظام الأسد، أو من خلال الوثائق المتوفرة التي تدينهم، كان يجب أن تُعدّ قائمة بأسمائهم منذ الفترة الأولى التي أعقبت سقوط النظام كإجراء احترازي على أقل تقدير.

وأضاف الباحث القانوني أن إعداد قائمة بكبار المجرمين تبدو خطوة ممكنة، على اعتبار أن الكثير من مرتكبي الانتهاكات معروفون بالنسبة لوزارة الداخلية، بشرط أن تكون قائمة أولية وليست شاملة ونهائية، نظرًا إلى أن الموضوع من اختصاص هيئة العدالة الانتقالية.

ويعتقد العبد الله أن اجتماع وزارتي العدل والداخلية بحضور هيئة العدالة الانتقالية، يحمل أهدافًا سياسية واجتماعية، تتمحور حول إيصال رسالة مفادها أن مرتكبي الجرائم في حقبة نظام الأسد لن يفلتوا من العقاب، الأمر الذي يتضمن خطوة مأمأنة للجمهور السوري الذي تململ من التراخي والبطء في إجراءات العدالة الانتقالية الجدية المتخذة حتى اليوم، وهي خطوة جاءت مع احتمالية قرب إطلاق محاكمات علنية بحق بعض الشخصيات المرتبطة بالنظام السابق، الأمر الذي يبعث رسالة بخطوات جدية في مسار المحاسبة قريبًا.

الآليات القانونية المطلوبة لضبط العملية

أصدرت وزارة العدل السورية، في 19 من نيسان الحالي، تعميمًا بشأن منع تهريب رموز النظام السابق للممتلكات العقارية، داعية القضاة إلى المعاينة الميدانية واستجواب الشاغلين للتصدي للبيوع الصورية.

وأكدت الوزارة أن التعميم يهدف لضمان حقوق الدولة والمتضررين وحماية المال العام من التلاعب تحت رقابة مشددة.

وأشارت إلى ضرورة إبلاغ الوزارة بأي من الحالات السابقة مع بيان أسماء المشتركين في محاولة تهريب ملكية العقار، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم.

مدير "الشبكة السورية"، فضل عبد الغني، قال إن تعميم وزارة العدل، على أهميته كخطوة إجرائية لازمة، لا يعتبر كافيًا بذاته، فالمعايير الدولية تلتزم حزمة من الآليات المتكاملة، أولاها تجميد فوري ومؤقت للأصول العقارية لأي شخص يصنف ضمن القائمة، يستند إلى أمر قضائي بحكم طابعه الإلزامي، لا إلى مجرد تعميم إداري قابل للتحايل.

وتتضمن الآلية الثانية، بحسب عبد الغني، ربط السجلات العقارية بقواعد بيانات المشتبه بهم، الأمر الذي يقتضي إنشاء نظام رقمي يتيح للقضاء والنيابة العامة الاطلاع الفوري على ارتباط اسم البائع بأي قائمة تحقيق معلّقة، بما يحدّ من الفجوة الزمنية بين وقوع الانتهاك وكشفه.

بينما تشمل الآلية الثالثة، إلزامية الكشف الميداني الذي أرساه التعميم الصادر عن الوزارة من اشتراط المعاينة الفعلية واستجواب الشاغلين والتحقق عبر شهادات الجوار، وهو ما يتقاطع مع معايير الإجراءات القانونية الواجبة، بما يضمن عدم تحوّل المحاكم إلى أداة لتبييض عمليات النقل الصوري.

كما تشمل الآلية الأخيرة، وفق مدير "الشبكة السورية"، الملاحقة بتهمة الإثراء غير المشروع، وهو ما يتطلب تطوير إطار قانوني يجيز الملاحقة بتهمة الإثراء غير المشروع حتى في غياب الشخص، بما يجعل أي نقل ملكية لاحق موجبًا للإبطال القانوني.

الآثار المترتبة على الخطوة

قالت وزارة العدل، إنها لاحظت وجود حالات لمحاولة بعض رموز النظام السابق والمشتركين في ارتكاب الجرائم بحق الشعب السوري، تهريب العقارات العائدة لهم، والمسجلة بأسمائهم أو أسماء أقاربهم بشكل صوري.

وأضافت الوزارة أن العملية تتم عن طريق استصدار أحكام قضائية تتضمن نقل الملكية بطريق الإقرار بالبيع، مشيرة إلى أن التصرف يمس بحقوق الدولة والشعب السوري المتضرر من جرائم النظام، ولا سيما حقه في الحصول على التعويض العادل.

قال الباحث القانوني نورس العبد الله، إن معالجة قضية تهريب الأملاك كالملكيات العقارية أو حتى الأرصدة مثلًا من قبل شخصيات محسوبة على نظام الأسد، كان يجب أن تتم منذ بداية التحرير، على اعتبار أن الشبكات المرتبطة بالنظام واعية بأن المحاسبة عندما تأتي ستستهدف البعد المالي سواء لضمان حقوق الضحايا، أو في إطار عملية استرداد للأموال غير المشروعة.

فعملية تهريب الأموال، وفق العبد الله، متوقعة، وهناك مؤشرات عديدة على أنها قائمة، مشيرًا إلى وجود إجراءات تحفظية سابقة لمراقبة الموضوع من قبل وزارة العدل.

وأشار مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، إلى أن الخطورة في تصرف المرتبطين بالنظام ببيع عقاراتهم، يتمثل في تجريد جبر الضرر من مضمونه المادي، موضحًا أن التعويض، بوصفه إحدى الركائز الأربع للعدالة الانتقالية، لا يتحقق بمجرد صدور أحكام إدانة، بل يستلزم وجود أصول قابلة للتحصيل، وحين يُنقل العقار صوريًا قبل صدور أي إجراء قضائي، يُفرّغ مفهوم التعويض من معناه العملي في حق الضحايا.

أما الأسلوب الذي كشفه التعميم، أي البيع بطريق "الإقرار أمام المحكمة"، فيمثل بحسب عبد الغني، آلية احتيال قانوني موثقة تُستغل فيها المنظومة القضائية لإضفاء الشرعية على نقل الملكية الصوري.

إشكالية التعريف.. من هم "رموز النظام"؟

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، قال إن التحديد الدقيق للفئة المقصودة يمثل الإشكالية القانونية الرئيسة في هذا الملف، وهو ما تُثيره "الشبكة" في تقاريرها، موضحًا أن التعميم الحالي استخدم عبارة "رموز النظام البائد والمشتركين في الجرائم" بصياغة عامة، وهذا الغموض يُولّد مخاطر قانونية مزدوجة، تشمل الإفراط في التجريم بإدراج أشخاص لا أساس قانونيًا لملاحقتهم، أو التضييق المتعمّد لحماية فئات بعينها.

وأضاف عبد الغني أن التحديد القانوني الدقيق يتطلب التمييز بين ثلاث فئات مفاهيمية، تتمحور حول المسؤولية القيادية المباشرة، والمستفيدين الماليين من الجرائم، والمنتسبين التنظيميين، ويشترط أن يُطبّق بحقهم افتراض قابل للدحض، لا إدانة تلقائية.

وأوضح عبد الغني أن قيود بيع العقارات ينبغي أن تنصبّ من الناحية العملية على الفئتين الأولى والثانية على سبيل الأولوية، استنادًا إلى فئات التمييز السابقة، مع اشتراط صدور قرار قضائي مسبب لإدراج أي اسم في القائمة، وإتاحة آلية للطعن والتظلم بوصفها ضمانة لا يجوز التنازل عنها، تفاديًا لتحوّل المنظومة إلى إجراءات انتقامية تفقدها مشروعيتها الدولية.

الباحث القانوني في العدالة الانتقالية نورس العبد الله، أوضح أن مصطلح "المرتبطين بالنظام" واسع وغير دقيق، ويحمل تفسيرات متعددة حول الفئات المقصودة، متسائلًا هل المقصود مرتكبو الجرائم الذين يمكن حصرهم في قائمة بمعزل عن التحقيقات التي يمكن أن تجريها هيئة العدالة الانتقالية كنتائج لسماع الشهود، أم مستوى معين من القيادات الأمنية والعسكرية، أم شخصيات اقتصادية واجتماعية أو سياسية داعمة للنظام السابق.

فمصطلح الأشخاص "المرتبطين بالنظام" غير كافٍ، بحسب العبد الله، كمدلول قانوني بمعايير محددة وواضحة، وإنما يبدو أقرب إلى مصطلح اجتماعي وسياسي.

وأضاف العبد الله أن الآليات القانونية لتحديد من سيشمله وصف الارتباط بنظام الأسد سواء بالمعنى الجنائي أو غيره، نظرًا إلى وجود آليات مساءلة غير قضائية، فقانون العدالة الانتقالية، وفق العبد الله، هو الذي سيحدد نطاقات التركيز، انطلاقًا من أهمية ألا تكون درجة المساءلة واحدة في كل المجالات، فالمساءلة الجنائية قد تتطلب التركيز على مستوى محدد من مرتكبي الانتهاكات، وتضييق نطاق المساءلة القضائية حتى لا تستهدف أعدادًا هائلة وتؤدي إلى إشكاليات في التنفيذ والتطبيق، وأيضًا إشكاليات في التحديات المجتمعية، إضافة إلى ضرورة عدم ربطها بقضايا العزل السياسي والإصلاح المؤسساتي والوظيفي.

وأوضح العبد الله عدم إمكانية اعتبار كل المجرمين بدرجة واحدة، وهو ما يفترض إجراءات متباينة بحقهم كل بحسب فعله وجرمه.

وزير الداخلية أنس خطاب يجتمع بوزير العدل مظهر الويس لبحث إعداد قائمة بالأشخاص المرتبطين بالنظام السابق – 19 نيسان 2026 (وزارة الداخلية السورية)

باحثون يحللون أثر التحولات والمخاطر

بنية خلايا "حزب الله" في سوريا ونوع المواجهة المحتملة

قوى الأمن الداخلي تلقي القبض على عناصر من خلايا تابعة لـ"حزب الله" في القنيطرة – 19 نيسان 2026 (وزارة الداخلية السورية)

عنب بلدي – يزن قر

مع تصاعد التحولات الأمنية والسياسية في سوريا، تعود ملفات "الظل" المرتبطة بالنفوذ الإقليمي إلى الواجهة، في لحظة تبدو فيها سوريا أمام اختبار جديد يتعلق بقدرتها على تثبيت الاستقرار الداخلي، وضبط حدودها، ومنع تحول أراضيها مجددًا إلى ساحة مفتوحة لتقاطعات القوى غير الرسمية.

وزارة الداخلية السورية أعلنت عن تفكيك خلايا مرتبطة بـ"حزب الله" تخطط لأعمال "تخريبية" في دمشق والقنيطرة، وذلك عبر عمليتين منفصلتين نُفذتا في 11 و19 من نيسان الحالي، في إطار ما وصفته بجهود أوسع لضبط الأمن والاستقرار.

وبالتوازي مع ذلك، كشفت السلطات عن وجود أنفاق على الحدود السورية– اللبنانية، يُعتقد أنها كانت تُستخدم لأغراض لوجستية وأمنية، ما أعاد تسليط الضوء على الطبيعة المعقدة لهذه الحدود، التي طالما شكلت ممرًا حساسًا لحركة السلاح والأفراد خلال سنوات الصراع.

هذه التطورات تأتي في سياق إقليمي شديد الحساسية، حيث تتداخل الحسابات الأمنية مع التحولات السياسية، وتبرز سوريا، وحدود قدرتهم على الاستمرار في ظل خطاب رسمي جديد يركز على استعادة سيادة الدولة وبسط سيطرتها على كامل الجغرافيا.

في المقابل، سارع "حزب الله" إلى نفي أي صلة له بهذه الخلايا أو بالأنفاق المكتشفة، في موقف يعكس حرصه على تجنب الانخراط في مواجهة مباشرة مع الدولة والشعب السوري المتضرر من جرائم النظام، ولا سيما حقه في الحصول على التعويض العادل.

قال الباحث القانوني نورس العبد الله، إن معالجة قضية تهريب الأملاك كالملكيات العقارية أو حتى الأرصدة مثلًا من قبل شخصيات محسوبة على نظام الأسد، كان يجب أن تتم منذ بداية التحرير، على اعتبار أن الشبكات المرتبطة بالنظام واعية بأن المحاسبة عندما تأتي ستستهدف البعد المالي سواء لضمان حقوق الضحايا، أو في إطار عملية استرداد للأموال غير المشروعة.

فعملية تهريب الأموال، وفق العبد الله، متوقعة، وهناك مؤشرات عديدة على أنها قائمة، مشيرًا إلى وجود إجراءات تحفظية سابقة لمراقبة الموضوع من قبل وزارة العدل.

وأشار مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، إلى أن الخطورة في تصرف المرتبطين بالنظام ببيع عقاراتهم، يتمثل في تجريد جبر الضرر من مضمونه المادي، موضحًا أن التعويض، بوصفه إحدى الركائز الأربع للعدالة الانتقالية، لا يتحقق بمجرد صدور أحكام إدانة، بل يستلزم وجود أصول قابلة للتحصيل، وحين يُنقل العقار صوريًا قبل صدور أي إجراء قضائي، يُفرّغ مفهوم التعويض من معناه العملي في حق الضحايا.

أما الأسلوب الذي كشفه التعميم، أي البيع بطريق "الإقرار أمام المحكمة"، فيمثل بحسب عبد الغني، آلية احتيال قانوني موثقة تُستغل فيها المنظومة القضائية لإضفاء الشرعية على نقل الملكية الصوري.

إشكالية التعريف.. من هم "رموز النظام"؟

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، قال إن التحديد الدقيق للفئة المقصودة يمثل الإشكالية القانونية الرئيسة في هذا الملف، وهو ما تُثيره "الشبكة" في تقاريرها، موضحًا أن التعميم الحالي استخدم عبارة "رموز النظام البائد والمشتركين في الجرائم" بصياغة عامة، وهذا الغموض يُولّد مخاطر قانونية مزدوجة، تشمل الإفراط في التجريم بإدراج أشخاص لا أساس قانونيًا لملاحقتهم، أو التضييق المتعمّد لحماية فئات بعينها.

وأضاف عبد الغني أن التحديد القانوني الدقيق يتطلب التمييز بين ثلاث فئات مفاهيمية، تتمحور حول المسؤولية القيادية المباشرة، والمستفيدين الماليين من الجرائم، والمنتسبين التنظيميين، ويشترط أن يُطبّق بحقهم افتراض قابل للدحض، لا إدانة تلقائية.

وأوضح عبد الغني أن قيود بيع العقارات ينبغي أن تنصبّ من الناحية العملية على الفئتين الأولى والثانية على سبيل الأولوية، استنادًا إلى فئات التمييز السابقة، مع اشتراط صدور قرار قضائي مسبب لإدراج أي اسم في القائمة، وإتاحة آلية للطعن والتظلم بوصفها ضمانة لا يجوز التنازل عنها، تفاديًا لتحوّل المنظومة إلى إجراءات انتقامية تفقدها مشروعيتها الدولية.

الباحث القانوني في العدالة الانتقالية نورس العبد الله، أوضح أن مصطلح "المرتبطين بالنظام" واسع وغير دقيق، ويحمل تفسيرات متعددة حول الفئات المقصودة، متسائلًا هل المقصود مرتكبو الجرائم الذين يمكن حصرهم في قائمة بمعزل عن التحقيقات التي يمكن أن تجريها هيئة العدالة الانتقالية كنتائج لسماع الشهود، أم مستوى معين من القيادات الأمنية والعسكرية، أم شخصيات اقتصادية واجتماعية أو سياسية داعمة للنظام السابق.

فمصطلح الأشخاص "المرتبطين بالنظام" غير كافٍ، بحسب العبد الله، كمدلول قانوني بمعايير محددة وواضحة، وإنما يبدو أقرب إلى مصطلح اجتماعي وسياسي.

وأضاف العبد الله أن الآليات القانونية لتحديد من سيشمله وصف الارتباط بنظام الأسد سواء بالمعنى الجنائي أو غيره، نظرًا إلى وجود آليات مساءلة غير قضائية، فقانون العدالة الانتقالية، وفق العبد الله، هو الذي سيحدد نطاقات التركيز، انطلاقًا من أهمية ألا تكون درجة المساءلة واحدة في كل المجالات، فالمساءلة الجنائية قد تتطلب التركيز على مستوى محدد من مرتكبي الانتهاكات، وتضييق نطاق المساءلة القضائية حتى لا تستهدف أعدادًا هائلة وتؤدي إلى إشكاليات في التنفيذ والتطبيق، وأيضًا إشكاليات في التحديات المجتمعية، إضافة إلى ضرورة عدم ربطها بقضايا العزل السياسي والإصلاح المؤسساتي والوظيفي.

وأوضح العبد الله عدم إمكانية اعتبار كل المجرمين بدرجة واحدة، وهو ما يفترض إجراءات متباينة بحقهم كل بحسب فعله وجرمه.

وبحسب هذا الطرح، فإن جوهر الهدف لم يشهد تحولًا جذريًا، إذ لا يزال يرتكز على الحفاظ على خطوط الإمداد والدعم، لكن بأساليب أكثر حذرًا وأقل ظهورًا مقارنة بالمراحل السابقة.

الحزب لا يبدو اليوم في موقع يسمح له بإعادة إنشاء بنى عسكرية واسعة أو تشكيل قوى جديدة خارج نطاق لبنان، ما يعكس، وفق تقدير الباحث، تغيرًا في هامش الحركة وليس في طبيعة الهدف الأساسي.

في المحصلة، تعكس هذه القراءة استمرار أهمية الساحة السورية ضمن حسابات "حزب الله"، لكن ضمن شروط مختلفة تفرضها التحولات الإقليمية وتغير موازين القوة، ما يجعل حضوره اليوم أقرب إلى إعادة تموضع وظيفي منه إلى توسع ميداني تقليدي.

طبيعة الخلايا والشبكات المحلية

تفتح التطورات الأمنية الأخيرة المرتبطة بملف "الخلايا" داخل سوريا نقاشًا أوسع حول طبيعة البنية التي تشكلت خلال سنوات الصراع، وحجم الارتباط بين هذه التشكيلات وبين "حزب الله".

فبينما تُقدَّم هذه الخلايا في بعض التقارير كامتداد مباشر لبنية تنظيمية خارجية، تطرح معطيات أخرى فرضية تعقيدًا، تقوم على تشابك النفوذ مع شبكات محلية نشأت في سياقات الحرب.

في هذا الإطار، أشار الباحث معتز السيد إلى أن الحديث عن "الخلايا" يعكس واقعًا معقدًا تراكم خلال سنوات وجود "حزب الله" في سوريا، حيث عمل على بناء شبكات نفوذ واسعة، خصوصًا في المناطق الحدودية التي تُعد ذات أهمية استراتيجية له.

إلا أن هذه الشبكات، بحسب تقدير الباحث، لا يمكن وصفها بأنها ذات تبعية تنظيمية مباشرة ومركزية للحزب، بل هي في معظمها تشكيلات محلية تضم عناصر سوريين ارتبطوا بالحزب أو بالنظام السابق بدرجات متفاوتة.

وقال السيد، إن هذه البنى اكتسبت خلال سنوات الحرب قدرًا من الاستقلالية في الحركة، ما يجعل بعضها قادرًا على العمل دون توجيه مباشر، وهو ما يفسر في بعض الحالات نفي الحزب علاقته ببعض الخلايا التي يتم الإعلان عن ضبطها.

ومع ذلك، لا ينفي هذا الطرح أن هذه الشبكات نشأت أصلًا ضمن بيئة دعم مباشر، سواء عبر التدريب أو الإسناد العسكري أو اللوجستي، ما يبقيها في دائرة التأثير غير المباشر، ويجعل إمكانية إعادة توظيفها قائمة عند الحاجة.

الباحث في الشؤون الأمنية والعسكرية نوار شعبان قباقيبو، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن طبيعة هذه الخلايا تقوم على قدرتها على استغلال أي خلل أمني قائم عبر تنفيذ عمليات من نوع التفجير أو الخطف أو الاستهداف الصاروخي، معتبرًا أن الهدف الأساسي من وجودها لا يتمثل في ضرب المنظومة الحاكمة بشكل مباشر، بقدر ما يرتبط بخلق بيئة أمنية غير مستقرة تسمح ببقاء نشاط شبكات مرتبطة بـ"حزب الله" أو بوكلائه داخل سوريا.

وأضاف أن هذا النمط من العمل ينعكس بشكل غير مباشر على الساحة اللبنانية، حيث يُستخدم، وفق هذا التقدير، لخدمة مصالح الحزب هناك، عبر الحفاظ على قنوات دعم وتموضع تمتد بين الجانبين السوري واللبناني.

وبحسب تقدير الباحث، فإن هناك "آلاف الخلايا" إلى جانب مستودعات أسلحة وصواريخ داخل الأراضي السورية، ما يجعل المشهد الأمني أكثر تعقيدًا وتشابكًا. ويتيح استمرار هذا النوع من البنى غير النظامية لـ"حزب الله" هامش حركة أوسع، عبر أساليب تعتمد على التخفي وإعادة التموضع، بما يمنحه وقتًا إضافيًا لإدارة وجوده في الساحة السورية، في ظل بيئة أمنية لا تزال غير مستقرة بشكل كامل.

وبناء على ذلك، تبدو مسألة "الخلايا" أقرب إلى شبكة نفوذ متداخلة أكثر من كونها بنية تنظيمية صلبة ومركزية، ما يعكس طبيعة الحضور المعقد لـ"حزب الله" في الساحة السورية خلال السنوات الماضية، وحدود إعادة ضبط هذا الإرث في المرحلة الحالية.

احتمالات التصادم بين دمشق و"حزب الله"

تطرح التطورات الأمنية والسياسية المتسارعة في سوريا تساؤلات حول مستقبل العلاقة بين الدولة السورية و"حزب الله"، ولا سيما في ظل الحديث عن خلايا وشبكات نفوذ غير نظامية تنشط على الحدود وفي بعض المناطق الحساسة، وما إذا كانت هذه المعطيات قابلة للتحول إلى مسار تصادمي في المرحلة المقبلة.

في هذا السياق، يرى الباحث في مركز "جسور للدراسات" وائل علوان، أن "حزب الله" لم يعد يمتلك القدرة على الدخول في مواجهة مباشرة مع الحكومة السورية، معتبرًا أن حجم الضغوط التي يواجهها داخل لبنان، سواء على مستوى علاقته مع مؤسسات الدولة أو مع القوى السياسية والجيش اللبناني، جعله في موقع أضعف بكثير من أن يسمح له بخوض تصادم مفتوح مع دمشق.

وأضاف علوان أن الحزب يعيش حالة من التراجع في بنيته التنظيمية والسياسية، ما جعله أقرب إلى شبكات محدودة التأثير بدل كونه قوة منظمة قادرة على إدارة نفوذ واسع كما في السابق، مشيرًا إلى أن هذا التحول يعكس تغيرًا في موقعه داخل لبنان والمنطقة بشكل عام.

وبحسب هذا التقدير، فإن التعاطي مع "حزب الله" في المرحلة المقبلة قد يتجه نحو مقاربته كشبكة أمنية غير رسمية أكثر من كونه فاعلًا سياسيًا وعسكريًا تقليديًا، في ظل ما يشبه، وفق تعبير الباحث، حالة "تحول وظيفي" في بنيته.

ويقارن علوان ذلك بأنماط تنظيمية أخرى ظهرت في المنطقة، كتنظيم "الدولة"، من حيث الانتقال من الهيكل الهرمي إلى العمل عبر خلايا متفرقة.

ويرى علوان أن هذا التحول سيدفع الحكومات في المنطقة، بما فيها الحكومة السورية، إلى التعامل مع أي وجود تابع للحزب ضمن إطار أمني صارم، يقوم على ملاحقة ومنع تمدد هذه الشبكات، بما يحدّ من قدرتها على إعادة تشكيل نفوذها في سوريا أو لبنان، في ظل بيئة إقليمية تتجه نحو إعادة ضبط موازين القوى.

استثمارات جزيرة أرواد..
خطة "طموحة" لكن "حماسية"

طرطوس – شعبان شاميه

تشكل جزيرة أرواد في محافظة طرطوس وجهة استثمارية سياحية كبرى في سوريا، إذ بدأ الحديث مؤخرًا عن خطط ومشاريع عدة تهدف لتحويلها إلى منطقة سياحية "متكاملة" مع الحفاظ على هويتها التاريخية الفينيقية القديمة.

وتعتبر هذه الجزيرة وجهة سياحية فريدة للاستمتاع بجولة في أزقتها القديمة، وتجربة مميزة لتناول المأكولات البحرية وزيارة الأماكن الأثرية، إضافة للتعرف إلى التراث الفينيقي كصناعة السفن التي تشكل عاملًا مهمًا في الجذب السياحي، كما تنتشر صناعات يدوية أخرى كالتحف التي تعتمد على الصدف إلى حد كبير.

ومن المعالم الأثرية المهمة في جزيرة أرواد، القلعة الساحلية الموجودة بالبرج الأيوبي والحمّام العثماني، إضافة إلى السور الفينيقي والمراسي الحجرية.

خطة استثمارها سياحيًا التي توصف بـ"الحماسية" قد تصطدم بواقع خدمي وعمراني صعب تعانيه الجزيرة، لأنها تحتاج إلى ترميم شامل للمباني التاريخية وتطوير الخدمات الأساسية، مع امتلاكها ركائز ومقومات طبيعية وتاريخية وأثرية واجتماعية تؤهلها، في الوقت نفسه، لتكون مركزًا لاستثمار سياحي متكامل.

توصيات ومقترحات

المدرس في كلية السياحة بجامعة "طرطوس" والاختصاصي في التاريخ الاجتماعي والثقافي والعمراني الحديث الدكتور رفعت عثمان، تحدث، لعنب بلدي، عن ضرورة تكاتف الجهات العامة لوضع مخطط تنظيمي شامل لجزيرة أرواد وتأهيلها واستثمارها سياحيًا مع حماية طابعها التاريخي والأثري.

وأوصى الأكاديمي بإقامة ندوات وورشات عمل تأهيلية وتوعوية تستهدف أبناء المنطقة لإشراكهم في إجراءات تجميل وتحسين الجزيرة وحمايتها، إضافة إلى الترويج والتسويق السياحي باستخدام الوسائل الإعلامية والدعائية على مستوى الحكومة والمنظمات والمجتمع الأهلي.

ولفت عثمان إلى أهمية وضع خطط استثمارية واضحة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية لتشجيع المستثمرين على الاستثمار في مجال السياحة.

دعوات لتغيير واقع النظافة

كما شدد المدرس في كلية السياحة بجامعة "طرطوس" رفعت عثمان على ضرورة الاهتمام بواقع الجزيرة من حيث النظافة، لناحية عدم انبعاث الروائح الكريهة وترحيل النفايات إلى أماكن وصول القوارب الناقلة لها، بما لا يتزامن مع حركة نقل الركاب.

وطالب عثمان بالعمل على إنشاء مرفق لإدارة النفايات الصلبة باعتبار أن مكبات النفايات تشهد توسعًا أفقيًا غير منظم، إضافة إلى محطة للصرف الصحي حيث لم تُدرج أي محطة بخصوص ذلك أو محطة معالجة للمياه المالحة في مشاريع الجهات ذات العلاقة بشكل كامل.

وأشار الأكاديمي إلى أهمية العمل على تجميل الواجهات واستخدام نموذج من الألوان مقاوم للرطوبة لطلاء المباني، وإزالة التشوهات البصرية والمخالفات، كحال الجزر العالية مثل جزيرة "سانتوري" اليونانية المشهورة بمساكنها البيضاء والقباب الزرقاء.

توسيع مساحة أرواد

اقترح عثمان توسيع مساحة جزيرة أرواد من خلال ردم البحر في الجهة الشمالية منها، حيث أعماق المياه قليلة، وتطوير مرفأ سياحي.

كما يمكن الاستفادة من مرافق الدولة كعقارات وملكيات وارتفاق، واستثمارها بهدف إنشاء منتجعات وقرى سياحية متكاملة، مع نشر الشرطة السياحية لضمان سلامة الآثار والسياح، والحفاظ على النظام البيئي البحري.

الجسر البحري بين الحاجة والرفض

لفت عثمان إلى اقتراح مستقبلي لمشروع جسر يربط جزيرة أرواد بالساحل، مبيّنًا أن هناك اختلافًا في الآراء حول ضرورة وجود هذا الجسر.

ويرى معارضو فكرة مشروع الجسر، بحسب عثمان، أنه يلغي خصوصية الجزيرة ويتسبب في قطع أرزاق أصحاب القوارب، بينما يجد المؤيدون فيه فرصة لتقديم خدمات ضرورية للعاملين والطلاب والأطباء والإسعاف في حالات العواصف والأمطار، تحديدًا لناحية وصول سيارات النظافة والإطفاء، وتشجيع أفراد جدد لزيارة أرواد من غير القادرين على ركوب البحر.

وفي جزيرة أرواد، حيث يفصل البحر السكان عن أقرب مركز حضري، تتحول الخدمات الأساسية إلى تحدٍّ يومي يواجهه الأهالي، إذ إن واقع الخدمات من الصحة إلى الكهرباء والتعليم يتأثر بطبيعة موقعها الجغرافي وما يفرضه من صعوبات في الوصول والتنقل وتأمين الكوادر والخدمات.

ويضطر السكان في كثير من الأحيان إلى التوجه نحو مدينة طرطوس لتلبية احتياجاتهم الصحية أو الخدمية، وتتحول هذه الرحلة البحرية في بعض الظروف الجوية إلى تحدٍّ إضافي، مما يفاقم من معاناة الأهالي.

الضوابط الهندسية وتقليل السكان

دعا عثمان إلى تفعيل الأمن والسلامة العامة الاستباقية، بالمراقبة من قبل ضابطة البناء.

وذكر أن وجود الدراسات الهندسية الإنشائية للمباني السكنية لمعالجة الخلل الإنشائي في نظام البيت العربي المكوّن من حجر وخشب ورمل مع إدخال "بيتون" مسلح، يؤدي إلى زيادة الحمولات وانحراف السلوك الإنشائي عند تعرضها للهزات الأرضية الارتدادية.

كما اقترح الأكاديمي معالجة أثر الزيادة السكانية وارتفاع متطلباتها الاجتماعية والخدمية، وذلك بالتعاون مع الأهالي، منعًا لتشييد الأبنية العشوائية، من خلال نقل جزء من السكان وإيجاد سكن بديل لهم على الساحل.

وأكد عثمان أهمية الحفاظ على المواقع الأثرية من خلال البدء بترميم القلعة وتدعيم السور الفينيقي، وتنفيذ منطقة حرفية مكملة لصناعة القوارب، وتحسين وتطوير السوق التجاري.

التوجه نحو الطاقة النظيفة

شدد عثمان على ضرورة استخدام الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية في المنشآت والأبنية، والتوجه نحو المحركات الكهربائية بدلًا من الديزل في قوارب نقل الركاب.

كما حث الأكاديمي على تأهيل وتوظيف المسارات السياحية كمركز للاستعلامات والدلالات السياحية.

وتصل الكهرباء والاتصالات إلى جزيرة أرواد عبر كوابل بحرية، وترتبط بمدينة طرطوس عبر خط ملاحي منتظم يتضمن قوارب خاصة لنقل الركاب، في حين لا توجد سيارات أو حافلات داخل الجزيرة مما يمنحها هدوءًا خاصًا.

وظهرت فيها مؤخرًا العديد من المباني العشوائية حول حرم القلعة والبرج الأيوبي والسور القديم، بحسب عثمان، مع تشييد طوابق "بيتونية" عشوائية إلى المباني القديمة، واستمرار أعمال البناء والهدم بصورة قانونية أو غير قانونية.

كما تشهد تجاوزات على الأزقة في الطوابق الأرضية عبر إحداث شرفات و"ترّاسات" غير منسجمة مع النسيج العمراني والأهمية التاريخية والسياحية للجزيرة.

وانتشرت إشغالات تحجب الواجهات الخارجية للجزيرة، إضافة إلى خطوط الكهرباء والهاتف المتشابكة، مما أدى إلى تشوّه بصري كبير.

ومن المشكلات التي تعاني منها الجزيرة أيضًا، وجود مكب النفايات و"مجمع" للصرف الصحي على بقايا أثرية، مع تصريف المجاري الخام إلى البحر مباشرة.

خطة "طموحة وواقعية"

استشاري التطوير في وزارة السياحة السورية، ساطع ياسين، قال لعنب بلدي، إن وزارة السياحة تعمل على تنفيذ خطة وصفها بـ"الطموحة والواقعية" لإعادة تأهيل وتطوير جزيرة أرواد، مع الحفاظ على هويتها الفريدة.

وأعنّت "السياحة"، بحسب الاستشاري، دراسة تنظيمية متكاملة تهدف إلى استثمار جميع عناصر الجذب في الجزيرة، تشمل تطوير المسارات السياحية بالكامل، وإعادة تأهيل البرج الأيوبي ليصبح مطعمًا ونقاط بيع لـ"التذكارات"، على أن يُحافظ على طابعه الأثري.

فندق يحاكي نماذج الجزر المتوسطية

كما يتضمن المشروع، وفقًا لياسين، إنشاء فندق سياحي بتصميم مستوحى من طابع جزر البحر الأبيض المتوسط، إذ تبرز الواجهات البيضاء والنوافذ الزرقاء والأقواس المستوحاة من النمط المعماري للجزر.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بحسب الاستشاري، بل يشمل أيضًا إنشاء محال تجارية للحرف اليدوية ومطاعم ومرافق خدمية، بالإضافة إلى عناصر تزيينية تليق بالمكان، مثل الإنارة والمظلّات والنباتات والجلسات الخارجية على المسار السياحي بجوار البرج الأيوبي.

استثمارات محلية وأجنبية

كشف ياسين أن وزارة السياحة دخلت مرحلة متقدمة من التنسيق والمشاورات المكثفة مع عدد من المستثمرين المحليين والأجانب، إلى جانب عقد عدة اجتماعات مع مديرية السياحة في محافظة طرطوس.

وتهدف هذه الخطوة، بحسب الاستشاري، إلى دراسة رؤى المستثمرين ومطابقتها مع المعايير التي وضعتها الوزارة لتطوير جزيرة أرواد، بما يتوافق مع قيمتها السياحية العالية.

وتشدد "السياحة" على أن اختيار المستثمر المناسب يتطلّب "تأنّيًا كبيرًا"، لضمان تكامل رؤيته مع خطتها التنموية والتراثية، وفق ما ذكره الاستشاري في وزارة السياحة لعنب بلدي.

تحديات

"مما لا شك فيه أن أي مشروع بهذا الحجم، خاصة في موقع بحساسية جزيرة أرواد، يواجه تحديات مرتبطة بالبنية التحتية والتنظيم العمراني"، قال ياسين، إضافة إلى ضرورة تحقيق التوازن بين التطوير والحفاظ على الهوية التاريخية والاجتماعية للجزيرة، معتبرًا أن الأهم هو كيفية التعامل مع هذه التحديات، وليس مجرد توصيفها.

وأضاف أن وزارة السياحة تعمل وفق مقاربة متكاملة، تنطلق من التخطيط المنظم قبل التنفيذ، إذ جرى إعداد دراسة تنظيمية شاملة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الجزيرة، سواء من حيث الكثافة العمرانية أو البنية التحتية أو الطابع الثقافي والاجتماعي.

وأكد الاستشاري التركيز على تطوير البنية التحتية بشكل تدريجي ومتوازن، بالتوازي مع إطلاق المشاريع السياحية، قائلًا إن هذه الآلية تضمن عدم الضغط على الموارد القائمة، وتحافظ على استدامة التطوير.

وذكر ياسين أن "السياحة" تضع الحفاظ على هوية أرواد في صلب أي تدخل تطويري، بحيث لا تتحول الجزيرة إلى نموذج سياحي تقليدي، بل تبقى وجهة تعكس خصوصيتها التاريخية والثقافية، مع إدماج الحرف والمجتمع المحلي ضمن الدورة الاقتصادية للمشروع.

وختم الاستشاري حديثه لعنب بلدي بالقول، إن "السياحة" لا تنظر إلى هذه التحديات كعوائق، بل كعناصر يجب إدارتها ضمن رؤية واضحة، تضمن تطوير الجزيرة بشكل مدروس ومستدام، يعزز جاذبيتها السياحية ويحافظ على روحها في آن واحد.

وعانت جزيرة أرواد من إهمال كبير على مدى العقود الماضية، إذ فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق أي تنمية حقيقية فيها، كما أخفقت في إعداد مخططات تنظيمية تراعي مصالح المالكين من جهة، وتليق بواجهة بحرية مهمة على البحر المتوسط من جهة أخرى.

شواطئ جزيرة أرواد قبالة سواحل طرطوس – 27 تموز 2025 (محافظة طرطوس/تلجرام)

دعوات لتحرك عاجل
النبش العشوائي يدمر "جنة الآثاريين" في الجزيرة السورية

عمليات تنقيب غير شرعية في تل عجاجة الأثري بريف الحسكة – 6 نيسان 2026 (عنب بلدي)

عنب بلدي – الحسكة

تواجه التلال الأثرية في محافظة الحسكة، شمال شرقي سوريا، خطرًا متصاعدًا يتمثل في عمليات النبش العشوائي والتنقيب غير الشرعي، التي طالت خلال السنوات الماضية عشرات المواقع ولا تزال مستمرة حتى الآن، خصوصًا في الريف الجنوبي للمحافظة.

وتعد هذه المنطقة واحدة من أغنى مناطق سوريا بالإرث الحضاري، إذ تضم مئات التلال التي توثق مراحل تاريخية متعاقبة، تمتد من عصور ما قبل التاريخ وصولًا إلى الفترات الإسلامية.

وبينما تتزايد وتيرة الانتهاكات بحق هذه المواقع، تتقاطع تحذيرات باحثين مختصين مع اعترافات رسمية بضعف القدرة على التقييم والحماية، في ظل واقع أمني معقد وتشتت في السيطرة على الأرض، ما يترك هذا الإرث عرضة للتدمير والنهب.

"جنة الآثاريين" في خطر

الباحث الآثاري سالم العيسى، وصف منطقة الجزيرة السورية، التي تقع الحسكة في قلبها، بأنها "من أقدم المناطق المأهولة في العالم"، مشيرًا إلى أن الاستقرار البشري فيها يعود إلى العصر الحجري الحديث، حيث توفرت مقومات الحياة من مياه وتربة خصبة ومناخ مناسب.

وقال إن محافظة الحسكة تضم أكثر من 1250 موقعًا أثريًا مسجلًا، إلى جانب نحو 750 موقعًا قيد التسجيل، ما يجعلها واحدة من أغنى المناطق الأثرية على مستوى العالم، لافتًا إلى أن هذه المواقع تمثل تسلسلًا حضاريًا متكاملًا يشمل حضارات حلف وحسونة والعبيد، وصولًا إلى السومرية والبابلية والآشورية والبيزنطية والإسلامية.

وشهدت المنطقة، بحسب العيسى، نشاطًا واسعًا للبعثات الأثرية الأجنبية والوطنية منذ أواخر القرن الـ19، حيث عملت بعثات ألمانية وأمريكية ويابانية وفرنسية في مواقع عدة، مثل تل حلف وتل موزان وتل طابان وتل لبلان، وأسفرت هذه الأعمال عن اكتشافات مهمة أسهمت في فهم تاريخ المنطقة.

الريف الجنوبي.. مركز الانتهاكات

تتركز عمليات النبش غير الشرعي في الريف الجنوبي للحسكة، ولا سيما في محيط مدينة الشدادي، حيث تنتشر تلال أثرية بارزة، مثل الشدادي وعجاجة (عربان) وطابان وخنيدج.

وتشير شهادات محلية وصور متداولة إلى تعرض هذه المواقع لحفر عشوائي واسع، باستخدام أدوات بدائية وأحيانًا آليات ثقيلة.

قال محمد العلي من سكان قرية عجاجة، إن التل الأثري في المنطقة "لم يعد كما كان"، مضيفًا لعنب بلدي أن "عمليات الحفر لا تتوقف، خاصة خلال الليل، حيث تأتي مجموعات مجهولة وتحفر في أماكن مختلفة، وتغادر بعد ساعات".

وأضاف أن الأهالي "يشاهدون الحفر والخنادق يوميًا، لكن لا توجد جهة قادرة على إيقاف هذه الأعمال"، وبعض المنقبين "يستخدمون معدات حديثة، ما يدل على أن العمل ليس فرديًا فقط، بل قد يكون منظمًا".

وفي مدينة الشدادي، نقل عبد الله أحمد قصة مشابهة، إذ قال إن التلال المحيطة بالمدينة "تعرضت لسرقات متكررة خلال الفترة الماضية"، وإن "بعض القطع التي يتم العثور عليها تُباع بشكل سري، ولا أحد يعرف إلى أين تذهب".

وأشار إلى أن غياب الرقابة الأمنية "فتح الباب أمام هذه الظاهرة"، لافتًا إلى أن "بعض الناس باتوا يعتبرون التلال مصدر رزق، رغم خطورة ما يحدث".

تدمير للسياق التاريخي

لا تقتصر خطورة التنقيب غير الشرعي على فقدان القطع الأثرية، بل تمتد إلى تدمير السياق العلمي للمواقع.

وأكد الباحث الآثاري سالم العيسى، أن القيمة الحقيقية للموقع الأثري لا تكمن فقط في القطع المستخرجة، بل في الطبقات الأرضية التي تعكس تسلسل الحضارات.

وقال إن الحفر العشوائي يؤدي إلى "تدمير هذه الطبقات بشكل كامل"، ما يجعل من المستحيل إعادة بناء التسلسل التاريخي للموقع، حتى في حال العثور على قطع أثرية مهمة.

وحذر من أن بعض المواقع، مثل تل عجاجة، تعرضت لتدمير شبه كامل، رغم أنها تحتوي على مدينة آشورية تعود إلى الفترة بين عامي 911 و612 قبل الميلاد، حيث كانت تضم قصورًا ومعابد ومنحوتات بارزة.

خسارة آثار لا يمكن استعادتها

تشكل عمليات تهريب الآثار إلى خارج البلاد أحد أخطر تداعيات هذا الواقع، إذ تُنقل القطع المنهوبة عبر شبكات تهريب إلى الأسواق العالمية، حيث تُباع دون توثيق لمصدرها.

وقال العيسى، إن استعادة هذه القطع "صعبة للغاية"، خاصة في ظل غياب قواعد بيانات دقيقة، وضعف التنسيق الدولي، مشيرًا إلى أن العديد من القطع الأثرية السورية موجودة اليوم في متاحف عالمية.

وضرب مثالًا بمتحف تل حلف في برلين، الذي يضم مقتنيات أثرية من الجزيرة السورية، مؤكدًا أن هذه الآثار "تدر أرباحًا كبيرة للدول التي تعرضها، في حين تُحرم منها مناطقها الأصلية".

اعتراف رسمي بصعوبة التقييم

قال مدير التنقيب والدراسات الأثرية في المديرية العامة للآثار والمتاحف، أيمن النابو، إنه "لا يوجد تقييم دقيق لحجم الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية في الحسكة"، مرجعًا ذلك إلى "الوضع الحالي في المحافظة".

وأكد أن المواقع الأثرية "تتعرض لتنقيبات عشوائية وتخريب"، مشيرًا إلى أن أبرز التحديات تتمثل في الواقع الأمني وتشتت السيطرة، ما يعوق عمل المديرية.

وأضاف أن المديرية تعمل على التنسيق مع الجهات المحلية لزيادة عدد الحراس، كما تخطط لإرسال وفد إلى المنطقة الشرقية، بما في ذلك الحسكة، بهدف تطبيق إجراءات حماية طارئة.

خطط محدودة وإمكانات ضعيفة

الإجراءات الحالية، بحسب النابو، تتركز على توثيق الانتهاكات، وتعزيز التنسيق الأمني، وتفعيل دور دائرة الآثار المحلية، إلا أن هذه الخطوات تبقى محدودة في ظل التحديات القائمة.

وأشار إلى أن المديرية تسعى مستقبلًا إلى إشراك المجتمع المحلي في حماية المواقع الأثرية، من خلال برامج توعية وجولات ميدانية، إلى جانب العمل على إعادة تفعيل البعثات الأثرية عندما تسمح الظروف.

كما تحدث عن اتفاقيات مع دول الجوار لتشديد الرقابة على الحدود ومنع تهريب الآثار، مؤكدًا أن استرداد القطع المنهوبة يتطلب جهودًا دولية واتفاقيات سياسية معقدة.

فراغ أمني ودعوات لتحرك عاجل

تسهم التحولات الميدانية الأخيرة في تفاقم الوضع، إذ شهدت مناطق واسعة من ريف الحسكة الجنوبي تغيرات في السيطرة، مع تراجع "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) وانسحابها من بعض الأرياف، مقابل تقدم الجيش السوري.

ورغم هذا التحول، لا تزال المناطق الريفية تعاني من ضعف في البنية الأمنية والإدارية، ما يخلق بيئة مناسبة لنشاط مجموعات التنقيب غير الشرعي.

ويحذر مختصون من أن استمرار تدمير التلال الأثرية في الحسكة لا يعني فقط فقدان مواقع تاريخية، بل يهدد الهوية الثقافية للمنطقة، التي تشكلت عبر آلاف السنين.

وقال الباحث الآثاري سالم العيسى، إن "الإرث الثقافي هو عنوان أي بلد"، معتبرًا أن ما يحدث اليوم يمثل "إهمالًا يصل إلى مرحلة التعمد"، متسائلًا عن أسباب هذا التراجع في حماية الآثار.

وأضاف أن الاستثمار في المواقع الأثرية يمكن أن يشكل موردًا اقتصاديًا مهمًا، كما هو الحال في العديد من الدول، إلا أن ذلك يتطلب استقرارًا أمنيًا وإدارة فعالة.

في ظل هذا الواقع، دعا العيسى إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية ما تبقى من المواقع الأثرية في الحسكة، تشمل إنشاء شرطة متخصصة بحماية الآثار، وتشديد الرقابة على المواقع، وتفعيل القوانين المتعلقة بمنع التنقيب غير الشرعي.

كما طالب بتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المعنية بحماية التراث، وتوسيع برامج التوثيق الرقمي للمواقع الأثرية، بهدف الحفاظ على المعلومات العلمية في حال تعرضها للتدمير.

وتعد محافظة الحسكة من أبرز المناطق السورية الغنية بالمواقع الأثرية، نظرًا إلى موقعها ضمن منطقة الجزيرة السورية، التي شهدت استيطانًا بشريًا مبكرًا منذ آلاف السنين. ومنذ بدء الحرب في سوريا عام 2011، تعرضت العديد من المواقع الأثرية في البلاد لعمليات نهب وتخريب، نتيجة تراجع الرقابة الأمنية وتعدد القوى المسيطرة، ما أدى إلى فقدان جزء كبير من التراث الثقافي السوري.

"هيئة المنافذ" تنفي إجبارهم على الاستقالة

قرارات ترمي بمئات الموظفين خارج مرفأ اللاذقية

اللاذقية – آلاء شعبو

لم يتخيل كريم أن مسيرته المهنية التي امتدت 15 عامًا ستنتهي بطلب استقالة يراه "إجباريًا" تحت التهديد بالحرمان من التعويض.

قال كريم، وهو مشرف في قسم الأمن والسلامة بمرفأ اللاذقية، لعنب بلدي: "أُجبرنا على الاستقالة، ومُنعنا من الخروج من باب المرفأ قبل التوقيع، مع تهديد صريح بحرماننا من تعويضاتنا إن لم نفعل".

وأضاف أن فقدان العمل انعكس بشكل مباشر على حياته، إذ يبلغ من العمر 40 عامًا، ما صعّب عليه إيجاد فرصة عمل جديدة، واضطره للانتقال إلى دمشق بحثًا عن خيارات بديلة بعد انسداد الأفق في مدينته اللاذقية.

ومثل كريم، هناك المئات من العمال المفصولين، خصوصًا المتعاقدين مع الشركة الفرنسية المستثمرة في المرفأ، بموجب عقود سنوية، عقب سقوط نظام الأسد نهاية عام 2024، وانتقال تبعية مرفأ اللاذقية من وزارة النقل إلى الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية.

وفي 1 من أيار 2025، وقعت هيئة المنافذ اتفاقية مع شركة "CMA CGM" الفرنسية، لاستثمار وتأهيل مرفأ اللاذقية، لمدة 30 سنة، ستستثمر خلالها الشركة 230 مليون يورو.

انتهى أمر فراس بقرار فصل دون توضيح الأسباب، مشيرًا إلى أن معاناته تضاعفت بعد فقدان عمله، في ظل صعوبة إيجاد فرصة عمل بديلة، خصوصًا مع وضعه الصحي، فهو يعاني من مرض السكري، إذ يعتمد اليوم على مساعدات عائلية لتغطية احتياجاته الأساسية هو وأسرته.

إعادة هيكلة أم إقصاء؟

بحسب شهادات العمال، فإن الدفعة الأولى من المفصولين شملت 100 موظف، تلتها دفعات أخرى ليصل إجمالي المفصولين من الشركة الفرنسية وحدها إلى حوالي 400 موظف، من بينهم خبرات قضت أكثر من عقد ونصف في الخدمة.

فراس عامل آخر صُدم بقرار الفصل، تحدث لعنب بلدي كيف استمر هو وزملاؤه بالعمل لفترات وصلت إلى 16 ساعة يوميًا، خلال الاضطرابات التي رافقت سقوط النظام لحماية المحطة من السرقات.

تعويضات بسقف سحب منخفض

لم تتوقف معاناة عمال الشركة الفرنسية المستثمرة عند فقدان العمل، بل امتدت إلى آلية صرف التعويضات، إذ جرى حساب راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة، على أن تُحوَّل المستحقات إلى حسابات بنكية، مع اعتماد سقف سحب أسبوعي لا يتجاوز 100 إلى 200 ألف ليرة.

وبحسب عمال متضررين، فإن هذه الآلية لم تُمكّنهم من الحصول على كامل قيمة التعويض دفعة واحدة، والتي تُقدّر في بعض الحالات بنحو 20 مليون ليرة، هو ما حرمهم من استخدام هذه المبالغ كرأس مال للانطلاق في أعمال بديلة أو تأمين مصدر دخل جديد بعد الفصل.

الباحث السياسي الدكتور علي عيسى، المتابع لقضية عمال المرفأ، أوضح لعنب بلدي أن وضع هؤلاء العمال يختلف إداريًا وقانونيًا عن عمال القطاع العام، إذ يحق للشركة الجديدة المستثمرة جلب عمال جدد وفسخ العقود السابقة، وهو ما استندت إليه الإدارة في تبرير إجراءاتها حيال عمال الشركة الفرنسية.

عمال القطاع العام.. إعادة ونقل برسالة "واتساب"

في الجانب الآخر، واجه موظفو القطاع العام في المرفأ ضغوطًا من نوع آخر حيث قال الدكتور علي عيسى لعنب بلدي، إنه بعد منح هؤلاء الموظفين إجازات مأجورة، صدر تعميم من الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية بإعادتهم للعمل في شهر أيلول عام 2025، لكن إدارة المرفأ أصدرت تعميمًا يقضي بتوقيعهم على تعهد خطي بـ"عدم الاعتراض على أي قرار يصدر مستقبلًا"، بما في ذلك النقل خارج المحافظة.

تلقى عمال من المرفأ رسائل نصية عبر تطبيق "واتساب" من قبل إدارة المرفأ، تبلغهم بقرار نقلهم من محافظتهم إلى المعابر الحدودية في محافظات أخرى، وهو ما اعتُبر وسيلة دفع للاستقالة الطوعية نظرًا إلى صعوبة الالتزام بالدوام في مناطق بعيدة.

شهدت الأزمة انفراجًا جزئيًا، بحسب الدكتور عيسى، بصدور أول قائمة لتوزيع 160 عاملًا من موظفي المرفأ (قطاع عام) على بقية مؤسسات الدولة داخل المحافظة لضمان عدم الاستغناء عنهم، وبحسب قوله، فإن هؤلاء العمال هم الذين لاحقوا قضيتهم قانونيًا عبر إجراءات قضائية أدت إلى تسوية أوضاعهم.

قراءة قانونية.. "استقالة مقنّعة"

مدير "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، فضل عبد الغني، وفي قراءة قانونية أولية للحالات المذكورة، قال إن "الشبكة" لم توثق حادثة العمال، ولكن بناء على الشهادات التي حصلت عليها، فإن ما حصل لا يندرج قانونًا ضمن خانة "الاستقالة الطوعية"، فتخيير العامل بين تقديم استقالته أو الحرمان من التعويض، يشكّل آلية لتحويل الفصل التعسفي إلى "استقالة مقنّعة".

وأكد عبد الغني، في حديث إلى عنب بلدي، أن "الإكراه" في إطار العلاقة العمالية يتحقق حين تصدر وسيلة الضغط عن جهة العمل نفسها، وحين تكون هي السبب الدافع إلى تقديم الاستقالة، ويترسخ هذا التكييف باجتماع عنصرين، أولهما اشتراط التوقيع على الاستقالة قبل صرف أي تعويض (ضغط مالي)، وثانيهما توقيع الاستقالات في مقر العمل، وتحت إشراف الإدارة، وفي جلسات جماعية (ضغط معنوي).

قانون العمل والالتزامات الدولية

تظهر الوثائق والقوانين النافذة وجود تعارض واضح بين إجراءات الإدارة وبين حقوق العمال التي كفلها التشريع السوري:

- قانون العمل رقم "17" لعام 2010: تنص المادة "2" منه صراحة على "حظر انتهاك مبدأ تكافؤ الفرص أو المعاملة المتساوية" لأي سبب كان، كما يمنح القانون المتضررين الحق في الادعاء بالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية أمام المحاكم المختصة في حالات الفصل غير العادل.

- قانون العقوبات السوري: يجرم قانون العقوبات أفعال الإكراه والتهديد للحصول على توقيع أو مستند. فالمادة "557" وما بعدها تنص على عقوبات تستهدف كل من يحصل بالتهديد أو الإكراه على توقيع مستند يتضمن تعهدًا أو إبراء، وهو ما يمكن إسقاطه على حالات إجبار العمال على التوقيع تحت الضغط المادي والمعنوي لانتزاع مستندات تخلي مسؤولية الإدارة.

- الالتزامات الدولية: تعتبر سوريا طرفًا في اتفاقيات دولية تلزمها بمراعاة الأجر العادل، وعدم التمييز، والحماية من الفصل التعسفي، وضمان الحق في إجراءات قانونية عادلة.

"المنافذ": الإجراءات قانونية

في مقابل شهادات العمال والتحليلات القانونية، تواصلت عنب بلدي مع المكتب الإعلامي للهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية، للوقوف على أسباب هذه الإجراءات، ونفي بدوره ممارسة أي ضغوط على العاملين لتقديم استقالاتهم.

وأكد المكتب الإعلامي للهيئة في رده أن "جميع الإجراءات التي تم اتخاذها قانونية"، مشددًا على أن الهيئة "لم تجبر أي شخص على تقديم الاستقالة"، دون الخوض في تفاصيل إضافية حول أسباب إنهاء خدمات مئات العمال.

ملاحظة: قامت عنب بلدي بتغيير أسماء الشهود من الموظفين لضرورات الحفاظ على سلامتهم.

اعتصام لعمال الحاويات أمام مرفأ اللاذقية احتجاجًا على خفض الأجور – 9 نيسان 2026 (عنب بلدي)

مربون يقطعون 180 كيلومترًا بحثًا عن المياه

تصدعات السدود والألغام

تهدد الثروة الحيوانية ببادية حماة

حماة – عدي الحاج حسين

باشرت مديرية الموارد المائية في حماة بالتعاون مع فريق من المهندسين المتخصصين، أعمال إزالة الألغام ومخلفات الحرب في عدد من سدود وحفائر البادية، تمهيدًا لإعادة تأهيلها ووضعها في الخدمة، وذلك بعد أكثر من 15 عامًا من الإهمال وعدم الصيانة.

شملت الأعمال حتى الآن سد "أبو الفياض" الجديد وسد "الخشابية"، وحفائر "الفاسدة" (ثلاث حفائر)، وهي منشآت حيوية كانت تستخدم لتغذية المياه الجوفية وسقاية المواشي في منطقة البادية التي يمنع فيها الزراعة وفق قانون حماية أراضي البادية.

مربو الأغنام في المنطقة، الذين أنهكتهم سنوات النزوح والجفاف وارتفاع التكاليف، ما زالوا ينتظرون اكتمال أعمال إزالة الألغام وإعادة التأهيل، فيما يعيشون معاناة يومية في تأمين المياه لمواشيهم، بين اضطرار بعضهم لقطع مسافات تصل إلى 180 كيلومترًا ذهابًا وإيابًا، ووقوف آخرين في طوابير تمتد من السادسة صباحًا حتى الثانية بعد منتصف الليل، فقط للحصول على خمسة إلى عشرة براميل مياه.

معاناة مستمرة

يضطر مربو الأغنام في مناطق شاعر والفاسدة والخشابية وحسية وعقيربات والقرى المحيطة بها، إلى قطع مسافات شاقة للحصول على المياه، وفق ما قاله رياض الظاهر، أحد مربي الأغنام في منطقة شاعر المقيم في المنطقة.

وأضاف رياض لعنب بلدي، أن سدود المنطقة تعاني من تصدعات وكسور حادة، لا سيما في الأجزاء المعروفة بـ"الحاضنة"، وهي الهياكل المسؤولة عن تجميع المياه وتوجيهها نحو السد، وتنظيم تصريف الفائض منها، مشيرًا إلى وجود سدين مكسورين في منطقة الفاسدة، أحدهما يقع قبل المنطقة والآخر بعدها، وسد ثالث في منطقة جبلي شاعر (شمال شاعر) يعاني من انهيار في هيكله الإنشائي، وسدود قديمة أخرى مثل سد "أبو الفياض" وسد "بربور" باتت خارج الخدمة تمامًا نتيجة الإهمال.

وعن معاناته اليومية في تأمين المياه، قال رياض، إن عملية تأمين المياه لسقاية المواشي هي رحلة شاقة ومكلفة تتطلب قطع مسافات تصل إلى 180 كيلومترًا ذهابًا وإيابًا إلى منطقة عقيربات، و120 كيلومترًا إلى الفاسدة، ونحو 100 كيلومتر إلى منطقة الجحار، "تكلفة نقلة المياه الواحدة تتجاوز مليون ليرة سورية، تُصرف على وقود المازوت وأجور الشاحنات، ناهيك بخطورة الطرق الوعرة وغير المأمونة"، بحسب رياض.

وأشار إلى وجود حلول محلية قد تخفف من وطأة الأزمة، منها بئر مياه في منطقة شاعر تتميز بعذوبة مياهها وصلاحيتها للشرب (غير كبريتية)، إلا أنها تحتاج إلى معدات تشغيل، مؤكدًا أن إعادة تأهيل هذه البئر وصيانة السدود المجاورة سيوفر مبالغ طائلة ويحمي الثروة الحيوانية التي تراجعت أعدادها بشكل ملحوظ، حيث كانت منطقة حسية وحدها تضم سابقًا نحو 80 ألف رأس من الأغنام، بينما تراجعت هذه الأعداد اليوم بسبب الجفاف وارتفاع التكاليف.

وقال رياض، "نعاني بشدة، والمياه هي أصعب ما نواجهه. المنطقة ليست خالية من الأخطار، والتنقل لتأمين شربة ماء بات عبئًا لا يُحتمل".

آبار معطلة

أسعد الصبحي مربي أغنام من منطقة الخشابية، قال لعنب بلدي، إن هناك شبكة من الآبار في المنطقة، منها آبار "الخشابية" و"عمشة" و"شقرة" و"أبو نية"، مستغربًا عدم قدرة محافظة حماة بمؤسساتها على تشغيل ولو بئر واحد لخدمة الأهالي والمواشي في ريف حماة الشرقي.

وأضاف أسعد أن المعاناة تشمل نحو 15 قرية في ريف حماة الشرقي، منها حسية والخشابية وصقار وعمشة والثنية، وأن الآبار موجودة بالفعل في جميع هذه المناطق، ما ينفي الحاجة إلى حفر آبار جديدة.

ويرى أن الحل يكمن في تجهيزات تقنية بسيطة، تتمثل في توفير غطاسات مياه وتركيب منظومات طاقة شمسية (ألواح طاقة) لتشغيل هذه الآبار.

وتحدث أسعد الصبحي عن أزمة طوابير المياه التي تمتد لساعات قائلًا، "طوابير السيارات تبدأ من الساعة السادسة صباحًا وتستمر حتى الساعة الثانية أو الثالثة بعد منتصف الليل، فقط من أجل تعبئة كميات ضئيلة تتراوح بين خمسة وعشرة براميل".

أسعد ذكر أن "الغطاس" المستخدم حاليًا ذو قدرة إنتاجية ضعيفة جدًا لا تلبي الاحتياجات الهائلة للمربين، وأن بئر "الفاسدة" مخصصة أصلًا لمياه الشرب للقرية، ويتم استخدامها حاليًا بشكل مؤقت لسقاية الأغنام، إلا أنها تعاني من "النزح" (جفاف مؤقت خلال الضخ)، إذ لا تعمل إلا لساعة واحدة كحد أقصى لتوفر حوالي 15-20 برميلًا، ثم تتوقف لساعتين حتى تمتلئ مجددًا.

جهود ذاتية

مدير عام الهيئة العامة للموارد المائية، أحمد الكوان، قال لعنب بلدي، إن الموارد المائية وبتنسيق أسبوعي مع قسم الهندسة في الأمن الداخلي ببادية تدمر، تسعى إلى تحقيق أهداف حيوية من خلال حملة إزالة الألغام ومخلفات الحرب من محيط السدود والحفائر في البادية السورية، وذلك لحماية الأرواح وتأمين وصول فرق العمل لإعادة التأهيل.

وذكر الكوان أن هذه الجهود تهدف بشكل رئيس إلى حماية مربي الثروة الحيوانية والعاملين والفنيين، وتأمين البنى التحتية المائية، كالسدود الترابية وبوابات تصريف المياه، لمنع الفيضانات وإدارة التدفقات بفعالية.

وبيّن أن الأعمال الميدانية بدأت منذ أكثر من شهرين في بادية حماة، انطلاقًا من سد "وادي العزيب" وصولًا إلى سد "أبو الفياض" الجديد (طاقته التخزينية العظمى 1.385 مليون م³)، وسد "الخشابية" (طاقته 9.622 مليون م³)، وثلاث حفائر في منطقة الفاسدة (بطاقات تخزينية تتراوح بين 40,299 و45,727 م³).

الكوان لفت إلى أن أضرارًا جسيمة لحقت بهذه المنشآت، تمثلت بتراكم "الطمي"، وتخريب المفرغات والمفيضات، بسبب غياب الصيانة لأكثر من 15 عامًا، ما أدى إلى خفض طاقتها التخزينية الفعلية.

وذكر أن الفرق الفنية ستقوم خلال 15 يومًا بإعداد الأضابير الفنية اللازمة لإعادة تأهيل هذه السدود والحفائر البالغ عددها 12 سدًا و19 حفرة في بادية حماة وحدها، علمًا أنها مخصصة حصرًا لتغذية المياه الجوفية وسقاية المواشي في أراضي البادية الممنوع فيها الزراعة بقانون حماية البادية.

"الخطة مستمرة على مدى عامين لتأهيل جميع المنشآت ضمن الإمكانيات المتاحة من آليات وبلا أي معوقات أمنية أو تمويلية، إذ يبدأ العمل الفعلي بالتعزيل والتأهيل مع بداية شهر أيار، تمهيدًا لتأمين التخزين المائي لربيع الماشية في الموسم المقبل الذين أشادوا بهذه المبادرة نظرًا إلى شح الآبار المخصصة لسقاية الماشية في المنطقة"، وفقًا لكوان.

وكشف عن عدم وجود أي جهة مانحة أو دعم دولي، وأن العمل يتم بتمويل ذاتي من وزارة الطاقة، مع وجود جهاز إشراف من المهندسين والفنيين، ومتابعة من قبل الإدارة والرقابة الداخلية في المديرية لضمان الشفافية في العمل.

وزارة الطاقة كانت أعلنت، في وقت سابق، عن أعمال إزالة الألغام في عدد من سدود وحفائر البادية، تمهيدًا لإعادة تأهيلها ووضعها في الخدمة، وذلك في إطار دعم مربي الثروة الحيوانية وتأمين مصادر المياه في البادية السورية، بإشراف مديرية الموارد المائية في حماة.

عناصر من فرق الهندسة بوزارة الدفاع يجرون عمليات مسح وإزالة ومخلفات الحرب، محيط عدد من سدود بادية حماة – 9 نيسان 2026 (محافظة حماة)

على الرغم من وجود 500 عامل

تحسن متفاوت

بمستوى النظافة في الرقة

الرقة – أحمد الحمدي

قدّم محمد العداد، أحد أهالي حي المنصور في مدينة الرقة، مع عدد من أبناء الحي، عدة كتب وشكاوى إلى مجلس المدينة حول تراكم النفايات في أزقة الحي وعدم وجود حاوية قمامة.

وقال محمد (40 عامًا) لعنب بلدي، إن مشكلة المكبات العشوائية ما زالت مستمرة في العديد من أحياء المدينة، وتتفاقم خلال فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة، بسبب انتشار الروائح الكريهة والحشرات.

وتواجه محافظة الرقة منذ سنوات تراجعًا في مستوى الخدمات، وعلى رأسها النظافة العامة، إلى جانب تهالك شبكات الصرف الصحي وسوء واقع الطرق نتيجة الإهمال وقلة الصيانة.

وقال محمد العداد من حي المنصور، إنه سبق أن تقدم بشكوى إلى "بلدية الشعب" بحسب ما كانت تسمى في أثناء سيطرة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) على المحافظة، ولكن أيضًا لم تكن هناك استجابة.

وفي ذات السياق، قال طالب الخالد من حي البياطرة، إن مشكلة تراكم النفايات ضمن الأحياء قديمة لعدم وجود حل جذري لهذه الظاهرة.

وأضاف أن مطلبهم "بسيط"، وهو وجود حاويات قمامة ضمن الأحياء الفرعية.

واعتبر طالب أن ضعف الوعي لدى بعض الأهالي يسهم في تفاقم المشكلة، حيث يتم رمي النفايات في أماكن غير مخصصة، وهو أمر ناتج، بحسب قوله، عن غياب حاويات القمامة التي يفترض بمجلس المدينة تأمينها.

مشكلة تراكم النفايات في الأحياء السكنية بمدينة الرقة تشكّل عبئًا يوميًا على الأهالي، رغم التحسن الملحوظ الذي شهدته الشوارع الرئيسة والساحات العامة خلال الفترة الأخيرة.

وأضاف محمد أنهم في حي المنصور قدّموا الكتب للمجلس، كطلب بوجود حاوية قمامة في الحي منذ شهر، ولكن دون استجابة، حيث اقتصر الأمر على إزالة المكب مرة واحدة فقط.

"الرقة أجمل"

في 15 من شباط الماضي، أطلق مجلس مدينة الرقة حملة نظافة عامة استهدفت معظم أحياء مدينة الرقة تحت عنوان "الرقة أجمل". وشملت أعمال الحملة تنظيف الأحياء والشوارع الرئيسة والساحات العامة وإزالة المكبات العشوائية، واستمرت الحملة لعدة أيام متتالية.

وقيّم طالب واقع النظافة في الشوارع الرئيسة والساحات العامة بـ"الجيد"، مؤكدًا وجود تحسن واضح مقارنة بالفترات الماضية، إلا أن هذا التحسن لا يشمل الأحياء السكنية والشوارع الفرعية التي ما زالت تعاني من الإهمال.

وقال عدد من أهالي مدينة الرقة لعنب بلدي، إن واقع النظافة تحسن بشكل ملحوظ في عدد من الأماكن العامة والرئيسة، معتبرين أن هذا لا يعني أن المدينة أصبحت خالية من مظاهر المكبات العشوائية.

وأكد الأهالي أن تحسين خدمات النظافة والصرف الصحي وتأهيل الطرق يأتي في مقدمة مطالبهم من مجلس المدينة والمحافظة، داعين إلى تسريع تنفيذها لوضع حد لمعاناتهم.

300 عامل نظافة إضافي للمدينة

مشرف مصلحة النظافة في مجلس مدينة الرقة، عماد الحمادي، قال إنه في الآونة الأخيرة، وردت إلى المديرية عدة تساؤلات من الأهالي بخصوص واقع النظافة في محافظة الرقة، مشيرًا إلى ضرورة توضيح هذا الموضوع بشكل مبسّط .

وأوضح الحمادي أن دائرة النظافة مستمرة في أداء مهامها بشكل دوري، لافتًا إلى أنه عقب "التحرير" جرى تفعيل وردية ثالثة ليلية، إضافة إلى تنظيم عقود لما يقارب 300 عامل.

وبيّن أن تفعيل هذه الوردية كان له أثر واضح وملموس في تحسين مستوى النظافة داخل المحافظة.

وأشار إلى أن أعمال دائرة النظافة موزعة على ثلاث ورديات، صباحية ومسائية وليلية.

وتتألف الوردية الصباحية من نحو 200 عامل، يعملون إلى جانب ما يقارب 25 إلى 30 آلية، تشمل ضاغطات نفايات و"بوكلينات" وجرارات، وتقوم هذه الآليات، بحسب طبيعة العمل، بنقل النفايات من المكبات العشوائية والأحياء السكنية والشوارع الرئيسة.

وأضاف أن الوردية المسائية تنفذ الأعمال نفسها التي تقوم بها الوردية الصباحية، في حين تتضمن الوردية الليلية عدة ورشات موزعة على مختلف أحياء المدينة.

ويتركز عملها بشكل أساسي على الشوارع الرئيسة، من خلال كنس الأتربة ونقلها، إضافة إلى ترحيل النفايات إلى الأماكن المخصصة لها بواسطة الآليات نفسها، وذلك وفق تقارير ميدانية.

كما أشار الحمادي إلى فرز وتوزيع نحو 100 حاوية نفايات، قدمت من محافظة مدينة الرقة، وجرى توزيعها على مختلف أحياء المدينة، سواء في المناطق المنظمة أو العشوائية.

وشدد الحمادي على نقطة وصفها بـ"المهمة جدًا"، وهي الانتشار الواسع للمكبات العشوائية، مرجعًا سببها إلى ضعف وعي بعض الأهالي بأهمية رمي النفايات في الأماكن المخصصة لها، وعدم الالتزام بعدم رمي القمامة في الشوارع الرئيسة.

وفي السياق ذاته، نفى الحمادي وجود إهمال متعمّد في عمل مصلحة النظافة، موضحًا أن المديرية وظفت 300 عامل إضافي، ليصل العدد الإجمالي للعاملين إلى أكثر من 500 عامل، وهو عدد وصفه بـ"الجيد" مقارنة بحجم المحافظة.

آليات قديمة وأعطال متكررة

قال مشرف مصلحة النظافة في مجلس مدينة الرقة، عماد الحمادي، إن مصلحة النظافة تعمل على تقديم الخدمات داخل المحافظة وخارجها، وتتابع الشكاوى أولًا بأول، إلا أن ما لم يؤخذ بعين الاعتبار هو وضع الآليات المتهالكة.

وأشار إلى أن الآليات المتوفرة لديهم قديمة، ويبلغ عمرها اليوم ما يقارب 12 إلى 13 سنة من العمل المتواصل، إذ يعود معظمها إلى فترة النظام السابق، وتعمل منذ عامي 2010 و2011.

كما أن كثرة الأعطال ونقص المحروقات لم يتم حسابها ضمن التقديرات، وهذه العوامل تؤثر بشكل مباشر في الأداء.

"ما سبق يشكل خللًا واضحًا، حيث يتم تحميلنا مسؤولية الأعطال دون النظر إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراءها"، وفق ما ذكره المشرف.

ولم يبيّن الحمادي إن كانت هناك خطة لإنهاء مشكلة النظافة في مدينة الرقة، بل اكتفى بإيضاح أعمالهم الحالية والمشكلات التي تواجههم.

"وهل يكب الناس على أنوفهم؟".. حتى في أوروبا

علي عيد

كثيرون يتذكرون قصة منال ابتسام (Mennel Ibtissem)، الفتاة الفرنسية من أصول سورية، التي وقفت على مسرح "The Voice" بنسخته الفرنسية "la plus belle voix" عام 2018. غنت منال "Hallelujah"، وأبهرت اللجنة بعذوبة صوتها، لكنها دفعت الثمن الذي لم تتوقعه، أو اعتقدت أن الوقت قد فات عليه.

منال، لم تكن تعي ما كتبته على حساباتها في "فيسبوك" و"تويتر" ("X" حاليًا)، وفُسِّر على أنه تشكيك في هجمات باريس ونيس، جاء من ينبش في سجلّها على وسائل التواصل الاجتماعي. اضطرت الفتاة للانسحاب من البرنامج، على الرغم من أن كتاباتها لا تتضمن دعوة صريحة للعنف، أو تحريضًا مباشرًا على الكراهية، ثم إدانتها للإرهاب بشكل كامل، وتوضيحها أنها لم تكن تقصد الإساءة، وأن منشوراتها أُسيء فهمها. كان يمكن أن تتصاعد القصة أكثر، وأن تدخل أروقة المحاكم، لكن مسار المحاسبة من قبل الجمهور كان له ذات الأثر، حتى ولو كانت بريئة. تشير معطيات إلى خضوع قناة "TF1" التي تعرض البرنامج لضغط المعايير الأخلاقية والمجتمع، وأنها هي التي طلبت من منال الانسحاب.

تلك القصة تفتح الذهن على الانخراط المفرط للسوريين خارج وداخل البلاد على وسائل التواصل، وعدم الالتفات إلى أن كثيرًا مما يكتبونه في تدويناتهم يشكل وثيقة يمكن أن تؤثر على حياتهم، اجتماعيًا ومهنيًا إن لم يكن قانونيًا. حادثة منال ليست مجرد مشاركة في برنامج، لفتاة بصوت مختلف، وحضور لافت، ورمز سريع الصعود لفرنسا متعددة الثقافات، بل مثال على أن كل ذلك وأكثر يمكن أن ينهار بسرعة، على مبدأ "وهل يكب الناس على أنوفهم إلا حصائد ألسنتهم".

في أوروبا، لا يُنظَّم الخطاب فقط بالقانون، بل أيضًا بمنظومة ضغط اجتماعي وإعلامي قادرة على الإقصاء دون حكم قضائي، وهذا مرشح أن يمتد إلى سوريا وبلدان عربية أخرى بعد حين، عندما يعي الشارع والإعلام معنى عدم ترك الساحة للمغردين على هواهم.

هناك نحو مليوني سوري في أوروبا، بحسب أرقام متقاطعة غير نهائية، وهم يتفاعلون في الشأن العام السوري على مواقع التواصل أكثر من تفاعلهم في الشأن الأوروبي، ما يعني أنهم جزء فاعل ومؤثر ضمن الأحداث في بلدهم الأم، سلبًا أو إيجابًا.

دار نقاش مع زملاء المهنة حول خطاب السوريين من خارج الحدود، وما ذكره وزير الإعلام د. حمزة المصطفى في حفل إشهار مدونة السلوك المهني والأخلاقي لقطاع الإعلام في سوريا، منتصف شباط 2026، بأن جزءًا كبيرًا من "خطاب الكراهية" في سوريا قادم من سوريين يعيشون في "سياقات ديمقراطية".

قد يبدو ما قاله الوزير المصطفى محاولة لتقييد حرية الرأي، أو أنه لا يراعي فوارق تقدير مساحة الحرية بين الدول الأوروبية وسوريا أو دول مشابهة، لكن في جوهره يتضمن إشارة صحيحة إلى وجود "خطاب كراهية" من خارج الحدود، بعضه قائم على عدم التمييز بين مساحة حرية التعبير وأثر استخدام كثير من المصطلحات في ظروف النزاع.

حتى لو كانت أوروبا لا تدين الوصم أو التهكم قانونيًا، إلا أن الأثر لمنشورات يكتبها مقيمون على أراضيها قد يكون له فهم مختلف ضمن مجتمعاتهم الأصلية، ما يعني أهمية قياس "خطة عمل الرباط" وعناصرها الستة (السياق، موقع المتحدث، القصد، المحتوى، مدى الانتشار، احتمال وقوع الضرر).

من جهة أخرى، هناك مساحة كبيرة لنقد الشخصيات العامة والرموز في دول أوروبية، منها فرنسا على وجه الخصوص، إذ يتذكر الجميع رسوم "شارلي إيبدو" التي تضمنت إساءات دينية، وانتهت الأمور إلى مأساة الهجوم على مقر الصحيفة الساخرة، وهذه قصة توضح مستوى التعقيد في تفسير "خطاب الكراهية" بين دولة وأخرى.

الأثر الأخلاقي وضغط الرأي العام يشكلان الحافز الأكبر لدى كثير من وسائل الإعلام، لأنها تعمل على الحفاظ على السمعة والجمهور في آن واحد.

القوانين في دول غربية، كما في فرنسا، لا تنظر إلى المناصرة أو التعبير عن الرأي بوصفهما نشاطًا يجب أن يخضع للتقييد، وليس كل خطاب صادم يُجرَّم، ولا كل خطاب غير قانوني يُلاحق فعليًا، لكن منظمات المجتمع المدني ترصد كل تجاوز.

حرية التعبير مطلب طبيعي ومضمون في الدساتير والشرائع والمواثيق الدولية، وسوريا ضمن هذه المنظومة، وتستحق مساحة الحرية المناسبة، وإن حصل التباس أو تجاوز لا يعالجه القانون فهناك ما يجري حسمه خارج المحكمة، مثل حالة منال.

مع ما سبق، بعض السوريين في أوروبا يمجدون الأسد وحقبته، أو يؤيدون تنظيم "الدولة"، ولا يتذكرون ملاحقة أشخاص قانونيًا بسبب منشورات على وسائل التواصل تمجد أو تؤيد "داعش" أو "النازية" أو جرائم يوغسلافيا.

"تمجيد الأسدية" يمكن أن يصبح جريمة، حتى خارج سوريا، إن صدرت أحكام قضائية إضافية تصنّف بشار الأسد ومجموعته كـ"مجرمي حرب"، وقد يجري النبش في كل ما كُتب سابقًا.

"رب كلمة قالت لصاحبها دعني".. وللحديث بقية.

صكوك الغفران.. الإصدار السوري!

غزوان قرنفل

منذ سقوط نظام الأسد، كثر الحديث في الخطاب الرسمي والعام معًا عن العدالة الانتقالية بوصفها أحد عناوين المرحلة الجديدة، غير أن ما يجري على الأرض لا يوحي بأن هناك مسارًا جديًا لتحقيق العدالة بقدر ما يشير إلى سياسة مقلقة تقوم على تمييع هذا الاستحقاق وتحويله إلى مجرد شعار فارغ، وبدلًا من أن تكون العدالة الانتقالية مدخلًا لمحاسبة مرتكبي الجرائم والانتصاف للضحايا، يجري التعامل معها وكأنها عبء يجب التخلص منه بأقل قدر ممكن من الإزعاج، حتى لو كان الثمن هو منح كثير من رموز الإجرام وداعميه ما يشبه صكوك الغفران.

العدالة الانتقالية في جوهرها ليست ترفًا سياسيًا ولا بندًا يمكن تجاوزه في جدول أعمال السلطة الجديدة، بل هي شرط أساسي لبناء دولة القانون واستعادة الثقة بين المجتمع والدولة، فالمجتمعات التي خرجت من حروب أو من أنظمة استبدادية لم تستطع الانتقال إلى الاستقرار إلا عندما واجهت ماضيها بصدق، وكشفت الحقيقة، وحاسبت المسؤولين عن الجرائم وأنصفت الضحايا، أما القفز فوق هذا الاستحقاق أو الالتفاف عليه ببعض الإجراءات الترقيعية فإنه لا يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الظلم بصيغ جديدة.

في الحالة السورية، تبدو المشكلة أكثر تعقيدًا وخطورة، فالجرائم التي ارتكبت خلال سنوات الصراع ليست جرائم عادية يمكن طي صفحتها بسهولة، فنحن نتحدث عن مئات آلاف القتلى وعن مئات آلاف المعتقلين والمغيبين قسرًا، وعن مدن دُمرت، وعن انتهاكات موثقة على نطاق واسع، ورغم ذلك كله، يظهر في الخطاب والممارسة ميل واضح نحو إغلاق ملف المساءلة أو تفريغه من مضمونه، عبر إدخال الضحايا وذويهم في متاهات إجرائية وقانونية طويلة، من بينها الزعم أن تحريك الدعوى القضائية يتطلب ادعاءات شخصية من الضحايا أو ذويهم، وكأن الجرائم التي ارتكبت هي مجرد نزاعات فردية بين أشخاص، وليست جرائم جسيمة ارتكبت بحق المجتمع كله. في حين أن القوانين تقضي بأن النيابة العامة هي الجهة المنوط بها تحريك الادعاء العام في الجرائم الكبرى، وخاصة تلك التي تمس الأمن المجتمعي العام أو تنطوي على جرائم ضد الإنسانية، أي أن تحريك الدعوى لا ينبغي أن يكون مشروطًا بقدرة الضحايا على التقدم بشكاوى فردية أو تقديم الأدلة، والأكثر غرابة أن هذا الطرح يأتي في وقت تتوفر فيه كميات هائلة من الأدلة والوثائق حيث جمعت خلال السنوات الماضية ملايين الوثائق التي تدين أجهزة النظام ورموزه، سواء تلك التي عثر عليها في المقار الأمنية أو سرّبت منها، أو تلك التي وثقتها منظمات حقوقية سورية ودولية وتم إيداع نسخ عنها لدى الآلية الدولية المحايدة والمستقلة التابعة للأمم المتحدة بموجب مذكرات تعاون بينها وبين المنظمات الحقوقية السورية. الملف السوري من حيث حجم التوثيق وحرفيته، يعد واحدًا من أكثر الملفات توثيقًا في تاريخ النزاعات المعاصرة، وإذا كانت العدالة لا تتحرك رغم كل هذا الكم من الأدلة، فإن المشكلة لا تكمن في نقص المعلومات بل في غياب إرادة المساءلة. إن أخطر ما في سياسة تمييع العدالة الانتقالية هو الرسالة التي تبعثها إلى المجتمع أو لذوي الضحايا أو الناجين، أن من ارتكبوا الجرائم أو دعموا مرتكبيها يحصلون على مواقع جديدة أو يعاد دمجهم في الحياة العامة دون مساءلة، فإن ذلك يعني عمليًا منحهم نوعًا من العفو الضمني، أو ما يشبه صكوك الغفران السياسية، وهذه الرسالة لا تمثل فقط خذلانًا للضحايا، بل تمثل أيضًا تشجيعًا ضمنيًا على الإفلات من العقاب. لا يمكن لأي مجتمع أن يبني مستقبلًا مستقرًا على أساس إنكار الماضي أو تجاهل العدالة، فالجرح الذي لا يعالَج يبقى مفتوحًا، والظلم الذي لا يحاسَب مرتكبوه يتحول مع الزمن إلى مصدر دائم للتوتر والانقسام، لهذا فإن العدالة الانتقالية ليست مجرد محاكمات، بل هي عملية شاملة تهدف إلى كشف الحقيقة، وإنصاف الضحايا، وضمان عدم تكرار الجرائم، أما تحويلها إلى مسار بيروقراطي معقد، أو استخدامها كغطاء لسياسات التسوية مع الجناة، فإنه يعني ببساطة إفراغها من مضمونها، حينها تصبح العدالة مجرد شعار وتتحول المساءلة إلى استثناء نادر، إذ إن المجتمع يجد نفسه أمام واقع خطير، نظام جديد يعيد إنتاج واحدة من أسوأ سمات النظام القديم، وهي الإفلات من العقاب.

إن السوريين الذين دفعوا أثمانًا باهظة خلال السنوات الماضية لا يطالبون بالمستحيل، فالعدالة هي الضمانة لسلم الأهلي ولاستقرار المجتمع ولضمان عدم التكرار، والمصالحة الحقيقية لا يمكن أن تقوم على النسيان القسري، أو على عقد تسويات مقابل المال ومنح صكوك الغفران للجناة، بل على الاعتراف بالجرائم ومحاسبة المسؤولين عنها، والاعتراف بفشل المؤسسات ومعرفة كيفية إصلاحها، من دون ذلك، ستبقى العدالة الانتقالية في سوريا مجرد عنوان جميل بلا مضمون، وسيبقى الخوف قائمًا من أن يتحول الحلم بدولة القانون إلى فصل جديد من فصول الخيبة السورية.

معاهرة في ساحة الكرامة بالسويداء تطالب بحق تقرير المصير - 21 نيسان 2026 (عنب بلدي)

عنب بلدي
ملف العدد 740
الأحد 26 نيسان/ أبريل 2026

إعداد:
أمير حمّوق
ركان الخضر
وسيم العدوي

السويداء بعد تموز 2025
صراع شرعيات وأزمة معيشة

منذ أحداث تموز 2025، لم تعد السويداء مجرد ساحة توتر أمني عابر، بل تحولت إلى نموذج معقد يعكس تحولات أعمق في بنية الدولة السورية وعلاقتها بالأطراف، فالأحداث التي بدأت باشتباكات محلية سرعان ما كشفت عن أزمة أوسع تتجاوز بعدها الميداني، لتطرح أسئلة جوهرية حول الشرعية والتمثيل وحدود السلطة ودور الفاعلين المحليين والإقليميين.

في هذا السياق، لم تعد الأزمة محصورة في بعدها السياسي، بل امتدت لتلامس مستويات قانونية ومعيشية، حيث تداخلت النقاشات حول شكل الإدارة ومستقبل العلاقة مع الدولة، مع تدهور واضح في الواقع الخدمي والاقتصادي للسكان.

عنب بلدي تحاول في هذا الملف تفكيك المشهد في السويداء عبر ثلاثة مسارات متوازية. المسار الأول سياسي، يسلط الضوء على تحولات السلطة والتمثيل وصراع الشرعيات، والثاني قانوني، يناقش إشكالية تقرير المصير في مواجهة مبدأ وحدة الدولة، أما الثالث فيتناول التداعيات الخدمية والمعيشية التي تمس حياة السكان اليومية بشكل مباشر.

خارطة سياسية معقدة..

صراع الشرعيات

وسط مسارات متعثرة

شهدت مدينة السويداء خلال العام الماضي تحولات متسارعة نقلتها من حالة الاستقرار النسبي إلى فضاء مفتوح على أزمات مركبة سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا، فالأحداث التي تفجرت في تموز 2025، شكلت نقطة مفصلية أعادت رسم ملامح العلاقة بين المجتمع المحلي والدولة، وكشفت عن تصدعات عميقة في بنية السلطة والتمثيل داخل المدينة.
تقاطعت مع هذه التحولات عوامل داخلية تتعلق ببنية المجتمع المحلي ومرجعياته الدينية والاجتماعية، وعوامل خارجية مرتبطة بتوازنات إقليمية ودولية، ما جعل السويداء ساحة لتجاذبات متعددة تتجاوز حدودها الجغرافية.

نقطة انهيار بمستوى الثقة

التحولات التي أعقبت أحداث تموز، بوصفها لحظة فاصلة غيّرت طبيعة التوازنات داخل المدينة، لم تعد تداعياتها محصورة في بعدها الأمني، بل امتدت لتشمل طبيعة العلاقة بين المجتمع المحلي والدولة، وحدود الشرعية السياسية، ومفاهيم الانتماء والتمثيل.

الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، يرى أن ما قبل أحداث تموز كان يمكن توصيفه بحالة "احتقان مضبوط"، حيث ساد رفض للسياسات المركزية مقابل تمسك واضح بالبقاء ضمن إطار الدولة، مع وجود مساحة نظرية لتسوية سياسية تقوم على توسيع اللامركزية وتقديم ضمانات أمنية وإدارية.

لكن أحداث تموز شكّلت نقطة انهيار في مستوى الثقة، إذ انتقلت نظرة المجتمع المحلي بالسويداء للدولة من كونها جهة ضامنة إلى جهة يُنظر إليها باعتبارها عاجزة أو متواطئة، ما أدى إلى إعادة صياغة موقع الدولة في الوعي المحلي.

ودفع بعض الفئات نحو التفكير بصيغ إدارة أكثر استقلالية أو بدائل تتجاوز النموذج القائم، بحسب ما قاله العبد الله لعنب بلدي.

> أحداث تموز شكّلت نقطة انهيار في مستوى الثقة، إذ انتقلت نظرة المجتمع المحلي للدولة من جهة ضامنة إلى متواطئة.
>
> سمير العبد الله
> باحث أول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة"

في المقابل، قال المتحدث الإعلامي باسم "التيار الثالث" في السويداء، كنان مسعود، إن مرحلة ما قبل الأحداث كانت تشهد تمسكًا واضحًا بمفهوم الدولة السورية الواحدة، ورفضًا لأي مشاريع انفصالية، مع حضور قوي لشعارات تؤكد وحدة البلاد ورفض إسرائيل.

أما بعد أحداث تموز، فأكد مسعود لعنب بلدي، أن المشهد شهد تحولًا نفسيًا وسياسيًا عميقًا، تمثل في إعادة تقييم مفاهيم الوطن والعدو والصديق، إلى جانب تصاعد خطاب تحريضي ذي طابع طائفي، ما أسهم في تعميق الصدمة داخل المجتمع وتوسيع الفجوة مع مكونات سورية أخرى، وخلق حالة من القلق وعدم اليقين حول المستقبل.

تحركات داخلية لامتصاص غضب الشارع

شهدت مدينة السويداء محاولات لإعادة تشكيل البنية الإدارية، كما خرج أهالي من المدينة في وقفة احتجاجية بساحة "الكرامة"، في 5 من نيسان الحالي، طالب خلالها المشاركون بتنحي "اللجنة القانونية العليا"، قبل حلها، وذلك على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

وبعدها، أعلن الرئيس الروحي لطائفة الموحدين الدروز، حكمت الهجري، حل "اللجنة القانونية العليا" وتشكيل "مجلس الإدارة في جبل باشان".

وهنا، يرى الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، أن السويداء تعيش حاليًا حالة لامركزية بحكم الأمر الواقع، لكنها تفتقر إلى الاستقرار والمؤسساتية، فالدولة لا تزال حاضرة بشكل جزئي، بينما برزت قيادات محلية، وفي مقدمتها حكمت الهجري، كمرجعيات لإدارة المشهد، دون أن تمتلك أدوات حكم متكاملة، وهذا ما أوجد حالة من التداخل بين الفاعلين المحليين، من فصائل ومبادرات مدنية، ضمن بيئة تفتقر إلى بنية حوكمة واضحة.

وضمن هذا السياق، يمكن فهم قرار الهجري بحل "اللجنة القضائية" وتشكيل "مجلس لإدارة الأزمة"، كخطوة تهدف إلى امتصاص الغضب الشعبي وإعادة تنظيم الداخل، أكثر من اعتبارها تحولًا جذريًا في بنية السلطة المحلية، فالقرار جاء تحت ضغط الشارع، لكنه يعكس أيضًا محاولة للحفاظ على التوازنات القائمة وتثبيت موقع القيادة في مرحلة شديدة الحساسية.

المتحدث الإعلامي باسم "التيار الثالث" في السويداء، كنان مسعود، اعتبر أن تغييرات الهجري الأخيرة لا تعدو كونها تغييرًا شكليًا، هدفها تحميل جهات محددة مسؤولية ما حدث من تجاوزات، بما فيها الاعتداءات على مؤسسات رسمية كمديرية التربية، وما نتج عنها من تهديد لمستقبل الطلاب، خاصة طلاب الشهادة الثانوية لعام 2025.

وأكد أن هذه الخطوات لم تترافق مع منح صلاحيات حقيقية، بل أعادت إنتاج الأسماء ذاتها.

الصمت الحكومي.. تجنب للتصعيد؟

يثير غياب المواقف الرسمية الواضحة من الحكومة السورية تجاه ما يجري في السويداء تساؤلات حول طبيعة هذا الصمت ودلالاته السياسية.

يعتبر الباحث سمير العبد الله أن الصمت يعكس مزيجًا من الحذر والرغبة في تجنب التصعيد، إلى جانب حسابات إقليمية، لكنه في الوقت نفسه يفاقم أزمة الثقة ويترك فراغًا سياسيًا.

أما المتحدث باسم "التيار الثالث"، كنان مسعود، فيرى أن الصمت مرتبط باعتبارات سياسية، من بينها تجنب تصعيد التدخلات الخارجية، وتهيئة الظروف لتفاهمات قد تفضي إلى حل يرضي مختلف الأطراف.

"التيار الثالث".. موضع نقاش

برز ما يُعرف بـ"التيار الثالث"، كمحاولة لتقديم مقاربة وسطية، إلا أن حضوره وتأثيره في المشهد لا يزالان موضع نقاش.

"التيار الثالث" هو مبادرة أعلنت خارطة طريق تهدف إلى حماية المجتمع ومنع الانزلاق إلى الفوضى، من خلال إنشاء "هيئة الإنقاذ المدني في السويداء"، وهي هيئة مدنية.

المتحدث باسم "التيار"، كنان مسعود، أكد أن "التيار الثالث" قدم مشروعًا عمليًا لتحويل حالة الاستعصاء إلى مطالب واضحة ومحددة زمنيًا، تشمل قضايا التعليم والطلاب، لا سيما أولئك الذين لم يتمكنوا من تقديم امتحاناتهم في الجامعات السورية.

وأشار إلى أن "التيار" يحظى بقاعدة شعبية واسعة، لكنه يفتقر إلى القوة المسلحة، في ظل احتكار القرار من قبل جهات مسلحة، الأمر الذي يحد من قدرته على التحرك، خاصة مع وجود مؤشرات على تضييق أمني بحق ناشطيه.

الباحث سمير العبد الله، قال إن ما يُعرف بـ"التيار الثالث"، حاول طرح مقاربة وسطية تجمع بين البقاء ضمن الدولة ورفض الخضوع الكامل، لكنه بقي محدود التأثير بسبب ضعف تنظيمه وغياب أدواته التنفيذية، وفي بيئة يغلب عليها الاستقطاب، تبدو هذه الطروحات أقرب إلى مشاريع فكرية منها إلى بدائل سياسية قابلة للتطبيق.

خارطة طريق لم تبصر النور

أعلنت وزارة الخارجية والمغتربين في سوريا، في 16 من أيلول 2025، عن التوصل إلى خارطة طريق سورية- أردنية- أمريكية لحل الأزمة في محافظة السويداء.

نصت خارطة الطريق على جملة من الإجراءات العاجلة، من أبرزها:

• دعوة الحكومة السورية لجنة التحقيق الدولية المستقلة للتحقيق في الأحداث التي شهدتها السويداء.
• محاسبة جميع مرتكبي الانتهاكات وفق القانون السوري.
• استمرار إدخال المساعدات الإنسانية والطبية إلى المحافظة.
• نشر قوات شرطية مؤهلة على طريق السويداء- دمشق لتأمين حركة المواطنين والتجارة.

ورغم هذه المبادرة لحل الأزمة، فإنها لم تحقق نتائج ملموسة حتى الآن، ما يطرح تساؤلات حول أسباب تعثرها.

الباحث الأول في "المركز العربي لدراسات سوريا المعاصرة" الدكتور سمير العبد الله، يعتقد أن خارطة الطريق التي طُرحت بمشاركة أطراف إقليمية ودولية لم تنجح بدورها في إحداث اختراق، لأنها ركّزت على الجوانب الأمنية والخدمية، وتجاهلت جوهر الأزمة المتمثل في فقدان الثقة، كما أن غياب شريك محلي موحّد أضعف فرص تطبيقها على أرض الواقع.

أما المتحدث باسم "التيار الثالث"، فأكد أن خارطة الطريق التي أُعلنت بمشاركة سوريا والأردن والولايات المتحدة لا تزال تشكل أساسًا لأي حل، رغم تباطؤ تنفيذها نتيجة الظروف السياسية.

حضور خارجي لمصالح محددة

في موازاة التعقيدات الداخلية التي تشهدها السويداء، يتزايد حضور العامل الخارجي بوصفه عنصرًا مؤثرًا في مسار الأحداث وتوازنات المشهد في الجنوب السوري.

وهنا، يفسر الباحث الدكتور سمير العبد الله، تزايد تأثير العامل الخارجي في الجنوب السوري، حيث تتقاطع مصالح الأردن والولايات المتحدة في استقرار الحدود، بينما تبرز إسرائيل كلاعب مباشر تحت عنوان "حماية الدروز"، ضمن حسابات تتجاوز البعد الإنساني إلى اعتبارات أمنية واستراتيجية.

ويرى أنه في ظل هذا المشهد، تبدو السويداء أمام خيارين، إما الاستمرار في حالة التعليق السياسي الحالية، بكل ما تحمله من استنزاف داخلي، وإما الانتقال إلى مسار تسوية واقعية، غير أن أي تسوية لن تكون ممكنة دون معالجة الجذور العميقة للأزمة، وفي مقدمتها استعادة الثقة، وتقديم ضمانات حقيقية، وبناء نموذج إدارة محلية يضمن مشاركة فعلية للسكان.

الحل، برأي العبد الله، لا يكمن في فرض الوقائع من أي طرف، بل في التوصل إلى تسوية تدريجية واقعية، تقوم على التفاوض بين مختلف الأطراف، بهدف الوصول إلى صيغة تضمن الحد الأدنى من الاستقرار، وتمنع الانزلاق نحو الفوضى، مع الحفاظ على استمرارية الخدمات الأساسية.

أما المتحدث باسم "التيار الثالث"، فيعتبر أن أحداث الجنوب وفرت ذريعة لتدخلات خارجية، خصوصًا من جانب إسرائيل، التي تسعى، بحسب قوله، إلى استغلال الوضع لتحقيق أهداف تتعلق بإنشاء كيانات منفصلة أو مناطق نفوذ داخل سوريا.

لقاء بين وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ونظيره الأردني أيمن الصفدي والمبعوث الأمريكي توم برّاك لبحث خارطة طريق للحل بالسويداء. 16 أيلول 2025 (سانا)

التحديات القانونية..

حق تقرير المصير

مقابل سلامة أراضي سوريا

في ظل التعقيد السياسي وصراع الشرعيات، بدأت بعض الطروحات داخل السويداء تتجه نحو إثارة أسئلة أكثر جذرية، لا تتعلق فقط بشكل الإدارة، بل بطبيعة العلاقة مع الدولة نفسها، وهو ما يفتح الباب أمام نقاش قانوني حول مفاهيم مثل الحكم الذاتي وتقرير المصير.

في سياق الحديث عن مطالب بعض أهالي السويداء بالاستقلال أو الحكم الذاتي، أوضح الحقوقي السوري فضل عبد الغني، أن "تقرير المصير" يعد من أكثر مبادئ القانون الدولي تعقيدًا وإثارة للجدل، نظرًا إلى تقاطعه مع مبدأي سيادة الدولة وسلامة أراضيها، وهما ركيزتان أساسيتان في النظام الدولي.

وأشار عبد الغني إلى أن هذا التعارض يضع المجتمع الدولي أمام معادلة صعبة بين الاعتراف بحق الشعوب في اختيار مصيرها السياسي، والحفاظ في الوقت نفسه على استقرار الحدود ومنع تفكك الدول.

وقال الحقوقي، إن فكرة تقرير المصير انتقلت تاريخيًا من طرح سياسي قدمه وودرو ويلسون، إلى مبدأ قانوني في ميثاق الأمم المتحدة، لكنها بقيت محكومة بتوازن دقيق بين تطلعات الشعوب للاستقلال ومتطلبات الاستقرار الدولي، ما جعلها تخضع لمعادلة تتداخل فيها السياسة مع القانون، ويُعترف بها نظريًا كحق أساسي، لكنها عمليًا مقيدة بأولوية سلامة الإقليم عند التعارض مع مطالب الانفصال.

كما أشار إلى أن المادة 1 (2) من ميثاق الأمم المتحدة، التي نصت على حق الشعوب في تقرير مصيرها، جاءت بصياغة غير حاسمة، عكست توازنات القوى بين الدول الاستعمارية والدول الناشئة آنذاك.

ومع العهدين الدوليين لعام 1966، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أصبح تقرير المصير حقًا عالميًا أكثر وضوحًا، يمنح الشعوب حق تحديد وضعها السياسي وتنميتها، إلا أن تطبيقه العملي بقي خاضعًا لاعتبارات سياسية وقانونية معقدة.

أفكار بين الحكم الذاتي والانفصال

أشار الحقوقي عبد الغني إلى أن حق تقرير المصير له أشكال متعددة، لكن ضمن قيود صارمة.

وتُطرح في بعض الأوساط داخل السويداء أفكار تتراوح بين "الحكم الذاتي" و"الانفصال الكامل"، وهو ما يقود أيضًا إلى التفريق بين نوعين من تقرير المصير: الداخلي والخارجي.

وطوّر القانون الدولي عدة أشكال لتقرير المصير، أبرزها:

- تقرير المصير الخارجي: المؤدي إلى الاستقلال، وهو الأكثر حساسية والأشد تقييدًا ا.

تقرير المصير الداخلي: الذي يتحقق عبر الحكم الذاتي والديمقراطية داخل الدولة، وهو الشكل الأكثر قبولًا دوليًا.

وأكد الحقوقي السوري أنه في حالة محافظة السويداء، تضع جميع أشكال تقرير المصير سقوفًا صارمة تفرضها سيادة الدولة وسلامة أراضيها.

وتفرض المادة 2 (4) من ميثاق الأمم المتحدة حظر استخدام القوة ضد وحدة الدول، ما يشكل عائقًا قانونيًا أمام الحركات الانفصالية.

وقد عزز إعلان العلاقات الودية لعام 1970 هذا الاتجاه، إذ يؤكد عبد الغني أن تقرير المصير لا يجوز أن يُستخدم لتفكيك الدول إلا في حالات استثنائية، مثل الاستعمار أو الاحتلال أو الأنظمة العنصرية.

قرارات محكومة بالسياسة لا بالقانون

تُظهر التجارب الدولية أن مطالب تقرير المصير لا تُعامل جميعها بالطريقة نفسها، وهو ما ينطبق على حالة السويداء، فالمجتمع الدولي لا يعتمد فقط على القانون، بل يتأثر أيضًا بدرجة كبيرة بالسياسة والمصالح.

قال الحقوقي عبد الغني، "لا توجد معايير واضحة أو موحدة لتقييم مطالب تقرير المصير، ما يجعل تطبيقه انتقائيًا وخاضعًا لحسابات سياسية، فبينما يحظى تقرير المصير الداخلي بقبول واسع، يواجه تقرير المصير الخارجي قيودًا صارمة".

وفي حالات الاستعمار، كان الحق في الاستقلال شبه مطلق، كما في إعلان 1960، لكن خارج هذا السياق يصبح الأمر أكثر تعقيدًا.

احترام دولي لدساتير التي تحظر الانفصال

قال الحقوقي عبد الغني، إن الدستور السوري، مثل كثير من الدساتير، لا يجيز الانفصال، وهو ما يعزز الموقف الدولي الرافض لانفصال السويداء عن سوريا، وتزداد هذه الصعوبة مع غياب تعريف واضح لمفهوم "الشعب"، ما يفتح الباب للتشكيك في أي مطالبة بالاستقلال.

كما تلعب المخاوف الاقتصادية والأمنية دورًا في رفض مطالب بعض أهالي السويداء، خشية انتقال العدوى الانفصالية إلى مناطق أخرى.

وأضاف عبد الغني أن الرفض الدولي لمطالب تقرير المصير غالبًا ما يكون نتيجة تداخل القانون مع السياسة، فمبدأ سلامة الإقليم يخلق افتراضًا قويًا ضد الاعتراف بالانفصال، ويُحصر هذا الحق في حالات نادرة.

وتؤثر الحسابات الجيوسياسية بدرجة كبيرة في قرارات الاعتراف، إذ تحدد مصالح الدول الكبرى مآلات القضايا أكثر مما تفعل القواعد القانونية، كما أن كثيرًا من الدساتير الوطنية تحظر الانفصال، وهو ما يحظى باحترام القانون الدولي، وفقًا للحقوقي عبد الغني.

ما إعلان عام 1960؟

هو قرار تاريخي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويُعرف أيضًا بالقرار رقم "1514"، ويعد من أهم الوثائق التي أرست مبدأ إنهاء الاستعمار في القانون الدولي.
نص الإعلان على أن لكل الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وأن الاستعمار يشكّل إنكارًا لهذا الحق وانتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية، كما دعا لنقل السلطة إلى الشعوب المستعمَرة دون شروط أو تأخير، بما يضمن لها الحرية والاستقلال الكامل.

المادة 1 (2) من ميثاق الأمم المتحدة:

المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير. تنص المادة 1 (2) على أن من بين الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وبالتالي لمجلس الأمن العمل على تنمية علاقات دولية ودية تقوم على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أصدرت المحكمة العليا في كندا عام 1998، في قضية انفصال إقليم كيبيك، رأيًا استشاريًا تناول سؤالًا جوهريًا حول ما إذا كان يحق للإقليم الانفصال من جانب واحد عن كندا بموجب القانون الدولي أو الدستور الكندي.
وخلصت المحكمة إلى أن الانفصال الأحادي لا يستند إلى حق قانوني مباشر، لكنه قد يفرض التزامًا على الحكومة الفيدرالية بالدخول في مفاوضات في حال وجود دعم شعبي واضح ومشروعية ديمقراطية واضحة، كما أكدت أن أي تغيير في الوضع الدستوري يجب أن يتم ضمن إطار تفاوضي يحترم سيادة القانون والدستور.

المبعوث براك يسعى لحل الأزمة في السويداء

المحامي الأمريكي- السوري سمير صابونجي، المقرب من أوساط في "الكونجرس" الأمريكي، قال لعنب بلدي، إن هناك أعضاء في "الكونجرس" يرون أن الدبلوماسية كفيلة بحل الأزمة في السويداء، كاشفًا عن وجود معلومات متداولة في أروقة "الكونجرس" بأن المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا يسعى لحل المشكلة في السويداء، وهناك إيمان بأنه سيتم التوصل إلى حل قريبًا.

> العديد من أعضاء "الكونجرس" الأمريكي يعلمون مدى صعوبة موضوع السويداء، وما يفاقم المشكلة هو أن إسرائيل تلعب دورًا غير بنّاء في هذه المحافظة وفي سوريا عمومًا.
>
> سمير صابونجي
> محامٍ أمريكي- سوري

الأساس القانوني لحق تقرير المصير

يرى المحامي سمير صابونجي أن القانون الدولي لا يمنح حق تقرير المصير للمناطق داخل الدول المستقلة، بل يرتبط أساسًا بسياقات التحرر من الاستعمار والاحتلال، كما حدث في حالات تاريخية، مثل استقلال الجزائر وعدد من الدول الإفريقية.

وقال إن القانون الدولي يميل إلى ترجيح مبدأ وحدة أراضي الدول ذات السيادة، ما يعني عدم وجود أساس قانوني لانفصال مناطق داخلها، إلا في حالات استثنائية ترتبط بوجود انتهاكات جسيمة ومستمرة.

وفي الحالة السورية، أشار صابونجي إلى أن ما جرى في تموز 2025، لم يُصنَّف كحالة انتهاكات مستمرة، خاصة مع تشكيل لجان تحقيق محلية ودولية، وهو ما يجعل المطالب بالانفصال، وفق هذا التفسير، غير مدعومة بسند قانوني دولي.

حذر دولي من دعم الحركات الانفصالية

أشار المحامي سمير صابونجي، إلى أن الدول تميل عادة إلى الحذر في دعم الحركات الانفصالية، خشية أن يشكل ذلك سابقة يمكن أن تنعكس على استقرارها الداخلي.

وقال إن بعض الحالات، مثل كوسوفو، ارتبطت بظروف استثنائية تتعلق باستقلال صربيا، ووجود أصوات بأغلبية عظمى في كوسوفو تنادي بالاستقلال، وسياق من المجازر الواسعة.

وأكد صابونجي أن مبدأ "وحدة الأراضي" (Territorial Integrity) يعد إحدى الركائز الأساسية في القانون الدولي، ويقضي باحترام الحدود المعترف بها للدول ومنع تعديلها بالقوة أو عبر قرارات أحادية، وهو مبدأ مكرّس في ميثاق الأمم المتحدة لضمان استقرار النظام الدولي.

وفي الحالة السورية، يرى أن هذا المبدأ يُرجح لمصلحة وحدة الدولة بوصفها دولة ذات سيادة وعضوًا في المجتمع الدولي، ما يجعل أي توجه انفصالي ضعيف الأساس القانوني دوليًا، ما لم يرتبط بانتهاكات جسيمة ومستمرة.

الاعتراف الدولي كعامل حاسم

الاعتراف الدولي يشكل عنصرًا حاسمًا في أي مشروع انفصالي، لكنه غالبًا ما يكون محدودًا في حالات المناطق داخل الدول المستقلة، إذ نادرًا ما تحظى هذه الحالات بدعم دولي واسع، وفق المحامي صابونجي.

وفيما يتعلق بالسويداء، أشار إلى أنه حتى في حال إعلان أي كيان مستقل، فإن غياب الاعتراف الدولي يجعل هذا المسار غير قابل للتثبيت عمليًا، في ظل اعتماد النظام الدولي على مواقف الدول الأخرى.

وختم بأن الاتجاه العام في المجتمع الدولي يميل إلى دعم الاستقرار الداخلي للدول، والبحث عن حلول سياسية تضمن المساواة والحقوق داخل الدولة الواحدة، بدل دعم مشاريع الانفصال التي لا تحظى بغطاء دولي واسع.

لقاء بين وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ونظيره الأردني أيمن الصفدي والمبعوث الأمريكي توم برّاك لبحث خارطة طريق للحل بالسويداء. 16 أيلول 2025 (سانا)

أحداث السويداء
بدأت أحداث السويداء، في 12 من تموز 2025، بعد عمليات خطف متبادلة بين سكان حي المقوس في السويداء، ذي الأغلبية البدوية، وعدد من أبناء الطائفة الدرزية، تطورت في اليوم التالي إلى اشتباكات متبادلة.
تدخلت الحكومة السورية، في 14 من تموز، لفض النزاع، إلا أن تدخلها ترافق مع انتهاكات بحق مدنيين من الطائفة الدرزية، ما دفع فصائل محلية للرد، بما فيها التي كانت تتعاون مع وزارتي الدفاع والداخلية.
في 16 من تموز، خرجت القوات الحكومية من السويداء، بعد تعرضها لضربات إسرائيلية، ما أعقبه انتهاكات وأعمال انتقامية بحق سكان البدو في المحافظة، الأمر الذي أدى إلى إرسال أرتال عسكرية على شكل "فزعات عشائرية" نصرة لهم.

أزمة معيشية واضطراب في الخدمات والتعليم

تشهد محافظة السويداء تراجعًا متسارعًا في الأوضاع المعيشية والخدمية، انعكس بشكل مباشر على حياة السكان اليومية، في ظل ارتفاع مستمر في أسعار المواد الأساسية، وتراجع القدرة الشرائية، وتأخر صرف الرواتب، إضافة إلى تداعيات الاضطراب الأمني والسياسي الذي شهدته المحافظة خلال الفترة الأخيرة.

وبين وفرة نسبية في الأسواق من جهة، وعجز متزايد لدى المواطنين عن تأمين احتياجاتهم من جهة أخرى، تتعمق الأزمة المعيشية لتصبح أحد أبرز ارتدادات المشهد العام في المنطقة.

ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية

رغم توفر المواد الغذائية الأساسية في أسواق السويداء، يؤكد عدد من الأهالي لعنب بلدي أن المشكلة الأساسية تكمن في الارتفاع الكبير بالأسعار مقارنة بمستويات الدخل، مشيرين إلى أن السلع باتت موجودة بشكل عام، إلا أن القدرة على شرائها أصبحت محدودة جدًا لدى شريحة واسعة من السكان، في ظل ضعف الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة.

وقال أحد الأهالي، إن "السلع موجودة، لكن المواطن يعجز أحيانًا عن شرائها بسبب الغلاء وضعف الراتب"، فيما قال آخر، إن أسعار الخضار واللحوم ارتفعت بشكل كبير، ما جعل تأمين الاحتياجات اليومية عبئًا متزايدًا.

ولا تقتصر الأزمة على المواد الغذائية، إذ يشير سكان إلى نقص في معدّات كهربائية ومواد بناء، ما أدى إلى تعطل بعض المهن الحرة وتراجع النشاط الاقتصادي المحلي.

وتشمل المواد غير المتوفرة بطاريات الإنارة وألواح الطاقة وبعض المستلزمات المنزلية، وسط شكاوى من صعوبات في إدخال البضائع عبر الطرق والحواجز.

كما تحدث بعض الأهالي عن عراقيل مرتبطة بمرور السلع، في حين يبرر تجار الارتفاع الكبير في الأسعار بارتفاع سعر صرف الدولار وصعوبة النقل وارتفاع تكاليف الاستيراد، بينما يرى آخرون أن القيود المفروضة على الحركة التجارية تسهم في تعميق الأزمة داخل المحافظة.

رواتب متأخرة وضغوط معيشية متزايدة

في جانب الغلاء، يواجه الموظفون في السويداء أزمة متفاقمة تتعلق بتأخر صرف الرواتب، ما زاد من الضغط المعيشي على آلاف الأسر.

وقال أحد العاملين في قطاع الخدمات، وهو موظف في مجلس المدينة، إنه لم يتقاضَ راتبه منذ نحو ثلاثة أشهر، ما اضطره للاعتماد على الاستدانة ومساعدة الأقارب لتأمين احتياجاته الأساسية.

وفي حالة أخرى، قالت موظفة متقاعدة، إنها لم تتسلم راتبها منذ شهر تموز ٢٠٢٥، موضحة أن آلية الصرف تغيرت وأصبحت تتم من دمشق بدلًا من داخل المحافظة، ما اضطرها للبحث عن حلول بديلة مثل التوكيل أو التحويلات المالية، في ظل عدم قدرتها على السفر لأسباب صحية وأمنية.

رواتب لا تغطي الحد الأدنى

حتى في الحالات التي يتم فيها صرف الرواتب، يرى موظفون أنها لم تعد كافية لتغطية الحد الأدنى من الاحتياجات. وقالت إحدى الممرضات في مستشفى "السويداء الوطني"، إن الراتب ينتهي خلال الأيام الأولى من تسلّمه، بسبب ارتفاع الأسعار وتراكم الديون، مشيرة إلى أن أي زيادة في الرواتب يقابلها ارتفاع موازٍ في الأسعار، ما يفقدها قيمتها الفعلية.

وأضافت أن هناك اضطرابًا في مواعيد الصرف، خاصة في القطاع الصحي، حيث تُصرف الرواتب أحيانًا بشكل غير منتظم أو بعد عدة أشهر، ما يزيد من صعوبة إدارة النفقات اليومية.

وللتعامل مع هذه الظروف، يلجأ بعض الأهالي إلى توكيل أقارب في دمشق لتسلّم الرواتب، أو استخدام خدمات تحويل الأموال، بينما يواجه آخرون صعوبات تتعلق بطول الإجراءات أو الازدحام في مراكز الصرف.

ورغم ذلك، يشير بعض السكان إلى أنهم تمكنوا من تسلّم رواتبهم من مراكز داخل المحافظة، مع وجود تنظيم نسبي في بعض المواقع، مقابل معاناة مرتبطة بطول الانتظار.

تباين في تفسير الأزمة المعيشية

تتباين آراء الأهالي حول أسباب الأزمة المعيشية في السويداء، فبينما يرى بعضهم أن الظروف الأمنية والسياسية تلعب الدور الأساسي، يعتقد آخرون أن المشكلة ترتبط بآليات إدخال البضائع وصرف الرواتب، إضافة إلى القيود على الحركة التجارية. في حين يعزو طرف ثالث الأزمة إلى التدهور الاقتصادي العام وارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة السورية.

ورغم اختلاف التفسيرات، يتفق معظم السكان على مجموعة من المطالب الأساسية، أبرزها انتظام صرف الرواتب في مواعيدها، وتسهيل الوصول إليها، وضمان توفر السلع الأساسية دون عوائق وبأسعار مناسبة للقدرة الشرائية.

أزمة تعليمية متواصلة

لم يقتصر تأثير الأزمة على الوضع المعيشي، بل امتد إلى قطاع التعليم الذي شهد اضطرابًا واسعًا عقب أحداث تموز ٢٠٢٥، حيث توقفت العملية التعليمية في عدد من المدارس بعد تحويلها إلى مراكز استضافة.

وكان طلاب المرحلة الثانوية من أكثر المتضررين، إذ تأخرت امتحاناتهم مقارنة ببقية المحافظات، قبل أن تُجرى امتحانات تعويضية لاحقًا بشكل منفصل. إلا أن إعلان النتائج لم ينهِ حالة القلق، إذ لا يزال العديد من الطلاب يترقبون الاعتراف الرسمي بالشهادات.

ويعبر طلاب عن مخاوفهم من مستقبلهم الدراسي في ظل غياب وضوح القرارات. قالت إحدى الطالبات، إن التوترات في مديرية التربية "زادت من حالة الارتباك"، فيما يتساءل طلاب آخرون عن مصير دفعاتهم، ويخشون خسارة سنوات دراسية في حال عدم الاعتراف الرسمي بالشهادات.

الحكومة تنفي وجود عوائق

من جهته، عزا مدير العلاقات العامة في محافظة السويداء، قتيبة عزام، ارتفاع أسعار المواد الأساسية إلى ما وصفه بـ"استغلال حالة الفوضى وغياب القانون" في بعض المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة.

وأكد عزام أن الحكومة السورية لا تمنع دخول المواد الغذائية أو الأساسية إلى المحافظة، مشيرًا إلى أن إدخال السلع يتم بشكل طبيعي مع تسهيلات رسمية، نافيًا وجود أي حظر على المواد الكهربائية أو غيرها.

كما أوضح أن عمليات التفتيش على الحواجز تهدف إلى منع تهريب السلاح والمخدرات، إضافة إلى التدقيق في أوراق المركبات، في ظل ما وصفه بانتشار سرقات في بعض المناطق.

وفيما يتعلق بالرواتب، أشار عزام إلى أن بعض التعقيدات تعود إلى فقدان جزء من الكتلة المالية الخاصة بالموظفين نتيجة سيطرة جهات مسلحة على مؤسسات مالية، ما أثر على آلية الصرف داخل المحافظة.

وأضاف أن الرواتب تُصرف من مراكز محددة ضمن مواعيد منتظمة، مع استمرار إدخال المواد الغذائية والطحين والمحروقات إلى السويداء، مؤكدًا أن "الدولة تقوم بواجبها تجاه المواطنين".

> الحكومة السورية لا تمنع دخول المواد الغذائية أو الأساسية إلى المحافظة، الدولة تقوم بواجبها تجاه المواطنين.
>
> قتيبة عزام
> مدير العلاقات العامة في محافظة السويداء

طلبة يعتصمون مع ذويهم في وسط مدينة السويداء للمطالبة بالاعتراف بشهاداتهم الثانوية – 23 نيسان 2026 (الحقيقة)

أسعار المواد الأساسية في السويداء

المادة	سعر الكيلو بالليرة السورية
الفروج	35,000-33,000
لحم العجل	150,000
لحم الغنم	170,000
البطاطا	10,000-8,000
البندورة	180,000
الخيار	15,000
السكر	10,000
أرز "بسمتي"	22,000
أرز قصير	14,000-12,000

أسعار المحروقات

المادة	سعر الليتر بالليرة السورية
المازوت	11,000 ل.س
البنزين	14,500 ل.س

الدولار الأميركي يساوي 12,950 ليرة سورية

المصدر: رصد عنب بلدي

الخميس والجمعة.. مشهدان لمرحلة واحدة

أحمد عسيلي

شهد المجتمع السوري، يومي الخميس والجمعة الماضيين (23 و24 من نيسان الحالي)، حدثين جللين، لكل منهما ثقله الخاص وصعوبة امتصاصه نفسيًا. حدثان كبيران، لا يجمع بينهما شيء ظاهر، لكن تزامنهما بدا لافتًا، وكأن الثاني جاء ليُكمل الأول، أو ليُعيد ترتيب أثره، قد تكونُ مصادفةً، وقد تكون لحظة تلاقت فيها الأقدار، أو ربما الضرورات، لكن النتيجة كانت واحدة، انتقال سريع من حالة انقسام حاد إلى لحظة إجماع نادرة.

تمثّل الحدث الأول في احتفال السلطة السورية بنجاح مساعي الرئيس المؤقت، أحمد الشرع، في إخراج القيادي السابق في "جيش الإسلام" عصام بويضاني من السجن في الإمارات، وما رافق ذلك من انتشار صورة تجمع سمير كعكة مع الشرع في مدينة دوما، صورة بدت لكثيرين صادمة أكثر من كونها سياسية، إذ أعادت إلى الواجهة واحدة من أكثر مراحل الثورة السورية قتامة، مرحلة الاقتتال الداخلي في الغوطة الشرقية بين "جيش الإسلام" من جهة، و"فيلق الرحمن" مدعومًا من "جبهة النصرة" من جهة أخرى. لم تُستقبل الصورة كخطوة سياسية قابلة للنقاش، بل كاستفزاز لذاكرة لم تُصفَّ بعد، فاندفع الجدل سريعًا إلى مستويات عالية من التوتر، وظهر انقسام حاد داخل الشارع المعارض، بين من قرأها كبراغماتية ضرورية، ومن رآها استهانة بدماء ما يقارب 700 شاب سقطوا في تلك المواجهات.

ثم، و بعد أقل من 24 ساعة، جاء الحدث الثاني: إعلان اعتقال أمجد يوسف، أحد أكثر الأسماء ارتباطًا بذاكرة العنف في سنوات النظام السابق، والمعروف بما بات يُشار إليه بـ"جزار التضامن"، هذا الاعتقال لم يُستقبل كخبر عادي، بل كحدث جامع، أعاد، ولو مؤقتًا، نوعًا من الوحدة بين شريحة واسعة من السوريين المعارضين لبشار الأسد، إذ نقلهم من حالة انقسام حاد إلى شعور مشترك بالرضا، أو بما يشبه استعادة لحظة أخلاقية متفق عليها، وكأن هذا الحدث جاء ليعيد ترتيب المشهد، لا على مستوى الوقائع فحسب، بل على مستوى الشعور الجماعي ذاته.

إذا نُظر إلى هذين الحدثين من زاوية التحليل النفسي، فإن ما جرى لا يبدو مجرد تتابع إخباري، بل حركة نفسية جماعية ذات منطق خاص، فالحدث الأول، بما حمله من استعادة لذاكرة الاقتتال الداخلي، أعاد فتح جرح لم يُغلق أصلًا، ورفع مستوى التوتر داخل الجماعة إلى حد يهدد تماسكها الظاهري، في مثل هذه اللحظات، تدخل الجماعات في حالة توتر نفسي عال، يخلق طاقة انفعالية ذات شحنة سلبية شديدة، حيث يصبح الخلاف الداخلي غير قابل للاحتمال طويلًا، ويهدد بالتحول إلى تفكك فعلي في الروابط والمعاني المشتركة.

إذا استعرنا صورة "القبو النفسي"، يمكن القول إن ما حدث مع صورة دوما لم يكن سوى فتح مفاجئ لباب ظل مغلقًا لسنوات، فذاكرة الاقتتال الداخلي لم تُمحَ، بل زُيرحت إلى الأسفل، إلى منطقة معتمة من الوعي الجماعي، حيث تبقى الأحداث بلا معالجة، لكنها تحتفظ بشحنتها الانفعالية كاملة، وعندما عادت هذه الصور إلى السطح، لم تظهر كذكرى باردة، بل كتوتر حي، كأن الزمن لم يمضِ أصلًا. هنا لا نتعامل مع ماضٍ، بل مع حاضر مكثف، مع مادة نفسية غير مهضومة، تستعيد قوتها كلما فُتح بابها.

في مثل هذه الحالات، فتح باب القبو يحمل خطورة عالية، وتصبح الحاجة ملحّة لإغلاقه مجددًا، أو على الأقل لتخفيف ما اندفع منه، وهنا تبرز الحاجة إلى ما يمكن تسميته "تفريغًا انفعاليًا جماعيًا"، يعيد توزيع هذا التوتر ويمنع تحوّله إلى انقسام فعلي، ولا يتم هذا التفريغ عشوائيًا، بل غالبًا عبر الالتفاف حول موضوع واضح وبسيط وغير خلافي، يُعاد من خلاله توحيد الشعور الجماعي، وهل هناك من موضوع أكثر وضوح وبساطة من إجرام أمجد يوسف! بهذا المعنى، لم يكن هذا الاعتقال مجرد حدث قضائي، بل أدى وظيفة نفسية أعمق، نقل الجماعة من صراع داخلي إلى توجيه انفعالاتها نحو هدف خارجي متفق عليه، وكأن التوتر الذي كاد ينفجر داخل الجماعة، وجد مخرجًا في لحظة إجماع، أعادت، ولو مؤقتًا، ترميم صورتها عن نفسها.

لكن هذا النوع من التفريغ، على ضرورته، لا يحلّ الصراع بقدر ما يؤجله، فالقبو الذي فُتح لم يُغلق بشكل كامل، بل أُعيد إغلاقه على عجل، دون معالجة ما بداخله، واعتقال أمجد يوسف، رغم ثقله الرمزي، لن يطوي الصفحة، بل على العكس، سيعيد إلى الذاكرة سلسلة طويلة من الجرائم التي لم تُحاسَب، وسيوسّع مساحة ما هو مخزَّن في ذلك القبو.

ومع ذلك، قد يكون هذا الردم المؤقت جزءًا من آلية بقاء، فالمجتمعات، حين تعجز عن مواجهة كل تناقضاتها دفعة واحدة، تلجأ إلى دفن بعضها، إلى تأجيلها، إلى ترك الزمن يقوم بوظيفته في التخفيف والمحو، ليس لأن النسيان حلّ بل لأنه في لحظات معينة، يصبح ضرورة.

هل تريدون قراءة تجربة مشابهة كان مصيرها الدفن في الأقبية النفسية، اقرؤوا جيدًا ما حدث في إقليم كردستان العراق بين 1996 و1998، وكيف حُلّت الأزمة لاحقًا رغم المجازر المرتكبة بين الحزبين الرئيسيين، لكن الردم كان الحل لأن به راحة للجميع، وهذا ما تم، أو على الأقل إلى الآن.

المبادئ الخمسة للسلطات الانتقالية

لمى قنوت

تُقاس مشروعية أداء السلطة الانتقالية بمدى التزامها بحدود وظيفتها المؤقتة، والتفويض الدستوري، وقدرتها على إدارة الدولة على أساس تشاركي يستند إلى مخرجات مؤتمر وطني يضفي على العملية السياسية طابعًا تعاقديًا، وبمدى احترامها لحقوق الإنسان وسيادة القانون، وذلك من أجل العبور نحو نظام ديمقراطي، تعددي، حيادي، أكثر استقرارًا. غير أن تحليل الممارسات الفعلية في السياق السوري يكشف عن تباعد ملحوظ بين هذا الإطار المعياري والممارسات على الأرض، حيث برزت أنماط احتكارية من التوسع في الصلاحيات، وإعادة توزيع فعلي للسلطة خارج القنوات المؤسسية الرسمية، من خلال إنشاء هيئات وصناديق موازية، وتمكين شبكة غير رسمية من التأثير في عمل المؤسسات العامة، وانحراف عن الإطار الدستوري، وتجاوز له في بعض الحالات.

ترتكز السلطات الانتقالية على خمسة مبادئ أساسية مترابطة ومتداخلة، هي:

أولًا: مبدأ الضرورة، وهو أن تمارس السلطة ما هو ضروري لتسيير عمل مؤسسات الدولة ومنع التفكك، دون التوسع في إعادة تشكيل النظام السياسي، أو إعادة توزيع مراكز القوة خارج إطار توافقي، فوظيفة هذه السلطة، بحكم طبيعتها، هي إدارة العبور، لا إعادة التأسيس الأحادي. على أرض الواقع في سوريا، تشير الممارسات الفعلية للسلطة الجديدة إلى توسع يتجاوز مقتضيات هذا المبدأ، والتوجه نحو إعادة تشكيل نظام حكم مركزي، والعمل الدؤوب على توسيع نفوذه، حيث أنشأت السلطة هياكل موازية، مثل الأمانة العامة للشؤون السياسية التابعة لوزارة الخارجية، لإعادة هندسة الفضاء السياسي الداخلي، عبر جهاز تنفيذي لا يملك، من حيث الاختصاص، ولاية دستورية أو قانونية في هذا المجال، وبشكل يخالف مبدأ التخصص المؤسسي، ويخل بمبدأ الفصل بين السلطات، من خلال إسناد وظائف الإشراف على النشاطات السياسية الداخلية إلى جهة تنفيذية دون سند تشريعي واضح.

ويتعزز هذا الخلل في ضوء الصلاحيات التي فوضتها لنفسها وزارة الخارجية، بما يتعلق بإعادة توظيف أصول أحزاب تم حظرها، وهي قانونيًا أموال عامة ملك للدولة، كما يندرج في السياق ذاته إنشاء صندوق سيادي خارج آليات الرقابة المؤسسية، والتوسع في التعيينات على نحو يتجاوز الحاجة الوظيفية، ولا يفهم إلا في إطار توسيع دائرة المستفيدين والمنتفعين والتابعين، فضلًا عن التدخل في عمل النقابات، بما يعكس اتساع نطاق تغول السلطة التنفيذية في مجالات يفترض أن تخضع لتنظيم قانوني مستقل، أو لتمثيل مهني منتخب. وعليه، لا يمكن تفسير هذه الممارسات باعتبارها استجابة لضرورات مرحلية ملحّة، بل إعادة تشكيل مراكز النفوذ وتوسيع نطاق السيطرة، وهو ما يشكّل إخلالًا بمبدأ الضرورة.

ثانيًا: المؤقتية، أي أن تكون جميع الترتيبات والإجراءات التي تعتمدها السلطة الانتقالية محددة بزمن، أو قابلة للمراجعة والإلغاء مع انتهاء المرحلة الانتقالية، بحيث لا تتحول التدابير الاستثنائية إلى قواعد دائمة، ويشمل ذلك تحديد مدة عامة للمرحلة الانتقالية، وتقييد ولاية المؤسسات والهيئات التي تُنشأ خلالها بآجال واضحة أو بوقائع قانونية دقيقة. وعلى الرغم من تحديد مدة المرحلة الانتقالية بخمس سنوات كإطار زمني كلي، فإن الممارسات تشير إلى غياب تقييد زمني مماثل على مستوى المؤسسات والهيئات المستحدثة، خصوصًا تلك التي أُنشئت خارج الأطر التشريعية، ويُثير ذلك احتمال تحول هذه الكيانات إلى بنى دائمة بحكم الواقع، بما يقوّض الطابع المؤقت للمرحلة الانتقالية.

وعلى سبيل المثال، يظهر هذا الخلل في حالة لجنة مكافحة الكسب غير المشروع، حيث لم تُحدد مدة ولايتها بتاريخ صريح، كما لم يُعلن إطار قانوني تفصيلي لإجراءاتها، ولا آليات رقابية مستقلة على عملها، ويُضاف إلى ذلك أن بعض التسويات التي تُبرمها مع بعض مرتكبي جرائم اقتصادية، تسهم في الإفلات من العقاب بوصفها تسوية اقتصادية قائمة على المقاصة، أي أنها تغلق الباب أمام ركائز أساسية في العدالة الانتقالية، لا يمكن اختزالها بمطالب مالية، في الوقت الذي كان يفترض على السلطة الانتقالية تشكيل مؤسسات تضطلع بدور تشريعي ورقابي مستقل، لمراجعة أو إنهاء هذه الترتيبات ضمن أطر مؤسسية مكتملة. وعليه، فإن غياب التقييد الزمني الواضح للمؤسسات والإجراءات الاستثنائية، بالتوازي مع تأخر تفعيل آليات الرقابة، يعكس نزوعًا نحو تثبيت المؤقت وتحويله إلى وضع شبه دائم، بما يُعد إخلالًا بمبدأ المؤقتية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن إصرار السلطة على مبدأ الانتخاب الجزئي، والتعيين لأعضاء وعضوات مجلس الشعب، بالإضافة إلى تعيين قضاة المحكمة الدستورية من قبل الرئيس الانتقالي، كما ينص الإعلان الدستوري، يقيد استقلالية تلك المؤسسات.

ثالثًا: الشرعية، تقوم شرعية السلطة الانتقالية على ثلاثة عناصر مترابطة: التوافق، والمشاركة، والشفافية، بما يضمن أن تكون إدارة المرحلة انعكاسًا لإرادة سياسية واجتماعية واسعة، لا تعبيرًا عن إرادة أحادية، غير أن الممارسات الفعلية تشير إلى اختلال في هذه العناصر، حيث تم تنظيم مؤتمر الحوار الوطني ضمن إطار زمني محدود جدًا، شكلي، لا يرقى إلى مستوى عملية تأسيسية شاملة، بالإضافة إلى تغييب عقد مؤتمر وطني تأسيسي يضطلع بوضع أسس تعاقدية واضحة للمرحلة الانتقالية، علاوة على الاعتماد الواسع على التعيين بدل الانتخاب أو التمثيل، واستمرار غياب إطار قانوني منظم للعمل السياسي، فضلًا عن القيود المفروضة على بعض أشكال النشاط السياسي العلني.

وفي ظل هذه المعطيات الحالية، واحتكار عمليات صنع القرار، أصبحت المشاركة السياسية شكلية ورمزية، بينما يظل التمثيل انتقائيًا، والشفافية شبه غائبة، وعليه، يمكن القول إن نمط الممارسة يميل إلى استبدال الشرعية التوافقية والتمثيلية بشرعية إجرائية محدودة وهشة، وهو ما ينعكس على مبدأ الشرعية ككل، ومستوى الثقة المجتمعية في مسار الانتقال.

رابعًا: توزيع السلطة ومنع تركّزها، يهدف مبدأ توزيع السلطة إلى الحد من احتكار القرار، من خلال تعددية الفاعلين، عبر التشاور مع القوى السياسية والمجتمع المدني، ووجود قيود على السلطة التنفيذية، وفصل للسلطات، وتفعيل آليات تشاركية ورقابية، إلا أن الممارسة تشير إلى اتجاه معاكس، يتمثل في تركّز القرار ضمن نطاق ضيق، وغياب التشاركية والتشاور مع من هم خارج الدائرة الضيقة للسلطة، بالإضافة إلى الفراغ التشريعي، وسعي السلطة لبناء وتعزيز شبكة تأثير غير رسمية موازية للمؤسسات العامة ومتحكمة فيها، ممن يطلق عليهم لقب "الشيخ"، تصوغ القرار بما يتوافق مع أيديولوجيا وسياسة الدائرة المركزية لصناعة القرار، ولا تخضع هذه الشبكة لإطار قانوني ورقابي علني وواضح وشفاف، وعليه، فإن هذه الأنماط السلطوية الاستيلائية تضاعف هشاشة المؤسسات العامة، وتقوض التوازن المؤسسي، وستؤسس مع الوقت لدولة عميقة مركزية داخل الدولة.

خامسًا: أولوية المعالجة السياسية والحد من الأمننة والعسكرة، يقتضي هذا المبدأ أن تُدار القضايا ذات الطابع السياسي أو المجتمعي من خلال أدوات سياسية وتشاركية، وألا يُعاد تأطيرها كتهديدات أمنية تبرر اللجوء إلى وسائل استثنائية، لما في ذلك من آثار على التشاركية والشرعية وبناء الدولة. غير أن بعض أنماط التعامل مع الاختلاف السياسي والتوترات تشير إلى استمرار نهج الأمننة والعسكرة، بدل من بناء مسارات سياسية شاملة تعالج جذور النزاعات، إذ وثّقت تقارير محلية ودولية أن الانتهاكات في السويداء والساحل، اتسمت بكونها واسعة النطاق ومنهجية، استهدفت المدنيين على أسس هوياتية تمييزية، عمّقت الشرخ المجتمعي، وأخرت مسار التعافي، وزادت من إقصاء الفاعلين المدنيين، وقلصت المجال السياسي.

تكشف الركائز الخمس، عند مقارنتها مع الممارسة الفعلية، عن فجوة عميقة بين الإطار المعياري المُعلن، وسلوك السلطة الانتقالية، إذ لم يقتصر الإخلال على حدود الصلاحيات، بل امتد إلى إعادة تعريف وظيفة المرحلة الانتقالية نفسها، من أداة لتيسير الانتقال السياسي إلى آلية لإعادة إنتاج أنماط السيطرة والاستحواذ، كما أن هذا الإخلال بالركائز الخمس ليس عرضيًا، بل يعكس خللًا بنيويًا يضع مسار الانتقال برمّته موضع تساؤل حول مدى التزام السلطة الانتقالية بوظيفتها المحددة، أو سعيها نحو ترسيخ بنية حكم سلطوي يتجاوز غاياتها المؤقتة.

جمع 83 مليون دولار مقابل تعهدات أكبر

هل يفي صندوق التنمية السوري بمتطلبات الشفافية والرقابة

عنب بلدي – غنى جبر

أُحدث "صندوق التنمية السوري" بموجب المرسوم رقم "112" لعام 2025، بهدف دعم جهود إعادة الإعمار وتحفيز التعافي الاقتصادي، في ظل تحديات تواجه البنية التحتية والقطاعات الحيوية في سوريا.

وبين الطموحات والواقع الاقتصادي، تبرز تساؤلات حول قدرة الصندوق على تحقيق أثر ملموس، ومدى التزامه بمعايير الشفافية في إدارة موارده، لا سيما مع اعتماده بشكل رئيس على التبرعات كمصدر تمويل.

كما تظهر تحديات تتعلق بحجم التمويل المتاح مقارنة بزيادة الاحتياجات في مختلف القطاعات، إلى جانب أهمية التنسيق المؤسسي، والانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على الأرض.

المرسوم رقم "112" لعام 2025

في تموز 2025، المرسوم رقم "112" القاضي بإحداث مؤسسة ذات طابع اقتصادي في الجمهورية العربية السورية تسمى "صندوق التنمية" تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، مقرها دمشق وترتبط برئاسة الجمهورية.

ويهدف إحداث الصندوق وفق المرسوم إلى تحقيق ما يلي:

• المساهمة في إعادة الإعمار.

• ترميم وتطوير البنية التحتية التي تشمل كل ما يدعم الحياة اليومية للمواطنين من خدمات ومرافق كالطرق والجسور وشبكات المياه والكهرباء والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات وغيرها.

• تمويل المشاريع المتعددة من خلال القرض الحسن.

تتنوع مصادر تمويل الصندوق بحسب المرسوم وفق الآتي:

أ- التبرعات الفردية من المواطنين داخل سوريا وخارجها.

ب- التبرعات الدورية عبر برنامج المتبرع الدائم الذي يتيح اشتراكات شهرية ثابتة.

ج- الإعانات والهبات والتبرعات التي يقبلها وفق القوانين والأنظمة النافذة.

إجمالي التبرعات وحجم الأضرار

بلغ إجمالي التبرعات منذ الإعلان عن تأسيس صندوق التنمية السوري نحو 83 مليون دولار، وفق الموقع الرسمي للصندوق، توزعت على عدة قطاعات حيوية على النحو التالي:

في قطاع إعادة الإعمار، وصلت التبرعات وتخصص لإزالة الأنقاض ومخلفات الدمار، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتأمين مساكن آمنة للأسر المتضررة عبر إنشاء مجمعات سكنية متكاملة، إلى جانب تطوير شبكات نقل حديثة تربط المدن بالمناطق الريفية وتسهّل الحركة التجارية والتنقّل.

أما قطاع الطاقة، فبلغت التبرعات فيه نحو 51 ألف دولار، وتركزت أهداف الصندوق على تعزيز قدرة الشبكات الكهربائية وتحسين جودة الخدمة، وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتمكين المجتمعات المحلية عبر تدريب الكوادر وخلق فرص عمل، إضافة إلى تطوير أنظمة النقل والتوزيع.

وفي قطاع المياه، وصلت التبرعات إلى نحو 115 ألف دولار، حيث يعمل الصندوق على ضمان استدامة الموارد المائية وحمايتها مصادرها، ورفع كفاءة استخدامها وتقليل الهدر في مختلف المجالات، إلى جانب تطوير البنية التحتية من خلال تحديث الشبكات وإنشاء خزانات ومحطات معالجة، وتعزيز التعاون المؤسسي والإقليمي.

أما في قطاع الزراعة، فقد بلغت التبرعات نحو 55 ألف دولار، وتهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي، وتحسين استثمار الموارد الطبيعية، ودعم المجتمعات الريفية، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الزراعية.

وفي قطاع الصحة، بلغت التبرعات نحو 160 ألف دولار، وتهدف إلى تعزيز البنية التحتية الصحية، وتطوير الصناعات الدوائية المحلية، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات الصحية، إضافة إلى إدخال التقنيات الطبية الحديثة.

وأخيرًا، في قطاع التعليم، وصلت التبرعات إلى نحو 363 ألف دولار، حيث يسعى الصندوق إلى توفير فرص تعليم متكافئة للجميع، ورفع جودة التعليم، ودمج التكنولوجيا في العملية التعليمية، إلى جانب دعم البحث العلمي والابتكار.

وأصدر الصندوق مجموعة من البيانات التي توضح حجم الأضرار، حيث أشار إلى أن 40% من شبكة الكهرباء قد تعطلت، فيما تضرر ما يقارب 3000 كيلومتر من الطرق نتيجة القصف.

كما بلغ حجم الركام في المدن نحو 14 مليون متر مربع، في حين يحتاج 15 مليون سوري إلى خدمات الرعاية الصحية، مع خروج 756 منشأة صحية عن الخدمة، إضافة إلى هجرة أكثر من 70% من الكوادر الطبية خارج البلاد.

اعتماد الشفافية

قال الباحث في شركة "كرم شعار للاستشارات" ملهم الجزماتي، لعنب بلدي، إن تحقيق الصندوق نتائج ملموسة لا يتوقف على امتلاكه صفة قانونية أو خطابًا تنمويًا واسعًا فحسب، بل يتطلب أولًا اعتماد شفافية تشغيلية منتظمة، ويشمل ذلك الإعلان عن الفروقات بين التعهدات المالية والمبالغ التي جُمعت فعليًا، وما تم التعاقد عليه أو إنفاقه، إلى جانب نشر مستجدات المشاريع وحجم المستفيدين منها.

كما شدد الجزماتي على أهمية وجود تنسيق مؤسسي واضح مع الوزارات والمحافظات والجهات المحلية، لا سيما أن الصندوق نفسه أشار إلى أن حملات التبرعات التي نُفذت في المحافظات كانت مستقلة عنه ولا تدخل ضمن موارده، رغم أن المشاريع المطروحة فيها تندرج ضمن نطاق عمله.

وعن أبرز التحديات التي قد يواجهها الصندوق، أشار الجزماتي إلى أن أول تحدٍّ هو تحويل التعهدات إلى أموال متاحة فعلًا للتنفيذ، لأن رقم 83 مليون دولار أُعلن بوصفه حصيلة من التعهدات والتبرعات معًا، ثم أوضح الصندوق لاحقًا أن جزءًا من هذه المبالغ لم يُحوَّل بالكامل إلى حساباته.

التحدي الثاني مؤسسي، بحسب الجزماتي، فالصندوق يرتبط مباشرة برئاسة الجمهورية، وفي ظل استمرار مسار انتخابات مجلس الشعب، لا تظهر حتى الآن رقابة تشريعية منتظمة عليه، أما التحدي الثالث فهو الانتقال من مرحلة التأسيس وبناء الشراكات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على الأرض.

وأضاف أن رقم 83 مليون دولار مهم سياسيًا ورمزيًا، لأنه يعكس قدرة أولية على التعبئة وجذب الدعم، لكنه اقتصاديًا يبقى محدودًا قياسًا بحجم احتياجات سوريا.

أولوية المشاريع

يرى الجزماتي أن الصندوق وحده لن يصنع تحولًا اقتصاديًا شاملًا، لأنه في النهاية أداة تمويل وتنمية تعتمد أساسًا على التبرعات والهبات، لا على قاعدة مالية سيادية كبيرة أو على إصلاح شامل لبنية الاقتصاد.

لكن يمكنه أن يحقق أثرًا حقيقيًا إذا نجح في تمويل مشاريع خدمية وإنتاجية واضحة، وأثبت أن الأموال تُدار بكفاءة وتُترجم إلى نتائج قابلة للقياس، أي أن دوره الواقعي قد يكون كرافعة للتعافي المحلي وبناء الثقة، لا كمحرّك وحيد لتحول الاقتصاد السوري كله.

ويرى الباحث أن أولويات التمويل يجب أن تذهب إلى المشاريع التي تعطي أثرًا سريعًا وواسعًا في حياة الناس، لا إلى المشاريع الضخمة ذات الطابع الرمزي، والاتجاه الأنسب هو البدء بالبنية التحتية والخدمات الأساسية وسبل العيش، وهو ما ينسجم أيضًا مع ما خرجت به الجولة الأخيرة للصندوق في المحافظات الشرقية، حيث جرى التركيز على البنية التحتية وسبل العيش والخدمات الأساسية.

أكبر تعهد مالي

أعلن صندوق التنمية السوري، في 20 من نيسان الحالي، تسلم أكبر تعهد مالي بالكامل ضمن قائمة تعهدات صندوق التنمية السوري، البالغ 25 مليون دولار أمريكي، والذي تعهدت به عائلة الخياط لدعم المشاريع التنموية في سوريا.

وفي هذا السياق، قال المدير العام للصندوق، صفوت رسلان، عبر منصة "إكس"، إن الصندوق ملتزم بأعلى معايير الشفافية والحوكمة الرشيدة في إدارة التبرعات وتخصيصها، مشيرًا إلى أنه سيتم الإعلان قريبًا عن أول تخصيص مالي وبدء تمويل أول المشاريع ذات الأولوية.

إطلاق الصندوق

شهدت قلعة دمشق، في 4 من أيلول 2025، إطلاق "صندوق التنمية السوري"، بحضور الرئيس السوري، أحمد الشرع، الذي أكد في كلمته أن الصندوق يمثل بداية مرحلة جديدة من البناء والإعمار، بعد سنوات من الدمار والتشتت الذي عانى منه السوريون.

وقال الشرع خلال فعاليات إطلاق الصندوق، إن "النظام البائد دمر الاقتصاد ونهب الأموال وشرد الشعب"، مضيفًا أن مرحلة الصندوق ستكون خطوة نحو "إعادة النازحين والمهجرين إلى أرضهم"، ودعا السوريين في الداخل والخارج إلى المساهمة في تمويل مشروعاته.

وأشار إلى أن الصندوق سيحظى بشفافية عالية، متعهدًا بالإفصاح عن كل ليرة تُنفق ضمن مشاريع استراتيجية، واصفًا التبرع للصندوق بأنه "أمانة في أعناق الأحياء تجاه دماء الضحايا".

اتفاقيات ومذكرات تفاهم

وقّع صندوق التنمية السوري اتفاقية إطارية مع مجلس الأعمال السعودي السوري، في 7 من شباط الماضي، لتغطية 45 مبادرة تشمل قطاعات التربية والتعليم العالي والمهني والإسكان والطوارئ وإدارة الكوارث، بالإضافة إلى نقل المعرفة والخبرات. كما وقّع الصندوق، في 30 من أيلول 2025، مذكرة تفاهم استراتيجية مع منظمة التنمية السورية، بهدف تأسيس منهجية متكاملة للعمل التنموي في سوريا بمعايير تضمن استثمار موارد المجتمعات المحلية بعدالة وشفافية.

توقيع اتفاقية إطارية بين صندوق التنمية السوري ومجلس الأعمال السعودي السوري، في دمشق – 7 شباط 2026 (صندوق التنمية السوري)

ديون وشبكات خارج الرقابة

المقامرة الإلكترونية في سوريا.. إدمان يهدد استقرار المقامرين

عنب بلدي – آلاء شعبو

لم تكن "ضغطة حظ" عابرة، بل بداية سلسلة خسائر انتهت بديون ثقيلة وانهيار حياة كاملة. في اللاذقية، أنهى علاء (38 عامًا) وهو أب لطفلتين، حياته بعد تورطه في لعبة "أيشانسي"، بحسب مصادر مقربة منه.

كان علاء يعيش حياة مستقرة نسبيًا قبل أن ينخرط في لعبة مقامرة إلكترونية، تحولت تدريجيًا إلى خسائر مالية كبيرة، قُدرت بنحو 200 مليون ليرة سورية، وضغوط متزايدة انتهت بشكل مأساوي.

ومثل علاء، تكشف شهادات متقاطعة عن آلاف الحالات المشابهة، لشبان وشابات في سوريا، وجدوا أنفسهم عالقين في شبكة مقامرة إلكترونية، تتضخم فيها الخسائر بسرعة، وتخلّف آثارًا نفسية ومالية قاسية تمتد إلى عائلاتهم، ما يبرز الحاجة للتعامل مع هذه الظاهرة.

من تجربة عابرة إلى إدمان مالي

"محمود" (اسم مستعار) تحدث لعنب بلدي عن بدايات تجربته مع تطبيقات المقامرة الإلكترونية، قائلًا إن الأمر بدأ بدافع التجربة وبمبالغ بسيطة، "كانت أول تجربة (أيشانسي) بمبلغ لا يتجاوز ثلاثة آلاف ليرة، ربحت خلالها نحو 15 مليون ليرة، ما شدّني للاستمرار. لاحقًا، واصلت اللعب حتى أنفقت كل ما أملك، وأنا أحاول تعويض خسائري وتحقيق ربح جديد".

وأضاف "محمود" أن التجربة خرجت عن السيطرة تدريجيًا، إلى أن وصل به الأمر إلى بيع ذهب زوجته من أجل تغطية الرهانات وسد الخسائر المتراكمة، في محاولة أخيرة لتعويض ما خسره. وكانت هذه الخطوة نقطة تحول حاسمة، إذ "استفاق على حجم الخسارة" بعد ذلك، ما دفعه إلى التوقف الكامل عن اللعب والانفصال عن هذه التطبيقات بشكل نهائي.

من "أيشانسي" إلى تطبيقات أخرى

تشير شهادات جمعتها عنب بلدي إلى أن ظاهرة المقامرة الإلكترونية لا تقتصر على تطبيق واحد، بل تشمل عدة منصات متداولة بين المستخدمين، من بينها تطبيقات مثل "WayxBet" و"1xBet" و"-Texas4win"، إضافة إلى منصات أخرى أقل شهرة تنتشر عبر روابط دعائية أو وسطاء محليين.

تعمل هذه التطبيقات بأساليب متشابهة تقوم على جذب المستخدمين عبر أرباح أولية أو عروض ترويجية، قبل إدخالهم في دورة من الرهانات المتكررة والخسائر المتصاعدة.

كما تستخدم ما يُعرف بـ"الجائزة الكبرى (Jack-pot) التي تُعرض بأرقام مرتفعة قد تصل إلى عشرات الملايين والمليارات، ما يعزز لدى المستخدم شعورًا مستمرًا بأن الربح الكبير "قريب".

هرم "الحرق".. شبكة أرباح من الخسارة

تكشف الشهادات عن بنية شبه هرمية لإدارة هذه التطبيقات، تبدأ بـ"الكاشير"، مرورًا بـ"الماستر"، وصولًا إلى "السيبر ماستر".

وتتوزع الأرباح وفق نسب متصاعدة:

• "الكاشير": نحو 25%.

• "الماستر": نحو 35%.

• "السيبر ماستر": بين 45 و60%.

وتشير شهادات إلى أن ما يُعرف بـ"الحرق" يقوم على بيع رصيد اللعب بسعر منخفض (مثل مليون ليرة مقابل 400 ألف)، ثم إعادة تدويره داخل النظام لتحقيق أرباح من خسائر المستخدمين.

مئات الملايين شهريًا.. اقتصاد مواز

يقدّر لاعب سابق حجم التداول المالي ضمن هذه الشبكات بأرقام مرتفعة، مشيرًا إلى أن بعض الشبكات قد تدير عمليات مالية شهرية تبدأ من نحو 700 مليون ليرة سورية وقد تتجاوز ذلك بكثير.

في ضوء هذه الأرقام، تبدو خسارة مئات الملايين، كما في حالة الشاب الذي توفي مؤخرًا في اللاذقية، جزءًا من دورة مالية أوسع، تستوعب مبالغ أكبر بكثير على مستوى شبكات غير منظمة تعمل خارج الرقابة.

قنوات الدفع.. مسارات مفتوحة للتحويل

تشير الشهادات إلى تعدد وسائل الدفع المستخدمة، من بينها:

• محافظ إلكترونية.

• وسطاء محليون.

• "بوتات" وتطبيقات عبر "تلجرام".

وتتم هذه العمليات خارج النظام المصرفي الرسمي، ما يجعل تتبعها أو ضبطها أمرًا بالغ الصعوبة.

البطالة والضغوط الاقتصادية تعزز الانتشار

الاختصاصية الاجتماعية بشرى مروة، قال في حديث إلى عنب بلدي، إن انتشار تطبيقات المقامرة الإلكترونية يرتبط بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تجعل فئات واسعة أكثر عرضة للانجذاب إليها، وتتمثل في:

• الضغوط الاقتصادية والبطالة.

• البحث عن حلول سريعة لتحسين الوضع المعيشي.

• ضعف الوعي بمخاطر الإدمان الرقمي.

• سهولة الوصول إلى هذه التطبيقات عبر الهواتف الذكية.

في سوريا، تفوق نسبة البطالة 60%، وذلك بحسب تصريح وزير الاقتصاد والصناعة في الحكومة السورية، نضال الشعار، في آب 2025. وبحسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في 20 من شباط 2025، فإن معدل الفقر في سوريا ارتفع من 33% قبل الحرب إلى 90%، بينما بلغت نسبة الفقر المدقع 66%.

وقال التقرير إن تسعة من كل عشرة أشخاص في سوريا يعيشون في فقر، وإن واحدًا من كل أربعة عاطل عن العمل.

ولفت إلى أن 75% من السكان يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، تشمل الرعاية الصحية والتعليم والوظائف والأمن الغذائي والمياه والطاقة والمأوى.

أما على مستوى الآثار، فأشارت الاختصاصية الاجتماعية إلى أن المقامرة الإلكترونية لا تقتصر على الخسائر المالية، بل تمتد إلى:

• اضطرابات نفسية مثل القلق والاكتئاب.

• تفكك العلاقات الأسرية.

• تراكم الديون بشكل سريع.

• الشعور بالعجز وفقدان السيطرة.

وحذرت مروة من أن "غياب الرقابة والدعم النفسي المبكر" يجعل بعض الحالات تنتقل من التجربة إلى الإدمان، دون إدراك خطورة المسار الذي تسلكه.

قانون غائب.. ومستخدم بلا حماية

في حديث سابق لعنب بلدي، أوضح المحامي رامي هاني الخيّر، أن المراهنات الإلكترونية تعد شكلًا من أشكال القمار المحظور قانونيًا، وأن الملاحقات غالبًا ما تستهدف الوسطاء المحليين، بينما تبقى الشبكات المشغّلة خارج نطاق الوصول الفعلي.

يعاقب قانون العقوبات السوري العام على جرم المقامرة (ضمن المواد 620-619-618)، حيث يفرّق بين افتتاح دار للمقامرة وبين اللعب بالقمار من قبل الأشخاص، إذ عدّ العملين غير مشروعين إلا أن القانون شدد عقوبة من يفتتح دارًا للمقامرة.

وتنص المادة "619" على أن ألعاب القمار هي كل لعبة يكون فيها الحظ هو العامل الغالب على المهارة أو الفطنة.

وتُعتبر من ألعاب القمار المحظورة ألعاب مثل "الروليت والبكارا والفرعون والبتي شفو والبوكر المكشوف"، إضافة إلى أي ألعاب مشابهة لها أو متفرعة عنها.

كما تنص المادة على معاقبة كل من يدير أو يهيّئ مكانًا للمقامرة، سواء في مكان عام أو مفتوح للجمهور أو في منزل خُصص لهذا الغرض، إضافة إلى الصرافين والعاملين والمساعدين في هذه الأماكن، وذلك بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنتين، وبغرامة مالية.

كما يمكن للمحكمة أن تقرر منع المحكوم عليهم من الإقامة في المكان، وفي حال كانوا من غير المواطنين يمكن أن يُحكم عليهم بالطرد من البلاد.

وتشمل العقوبات أيضًا مصادرة الأدوات والأثاث المستخدم في ممارسة القمار أو المجهز له، إضافة إلى إمكانية إغلاق المكان الذي تُمارس فيه هذه الألعاب.

وبحسب المادة "620"، يعاقب كل شخص اشترك باللعب في الأماكن المذكورة أعلاه أو فوجئ فيها خلال اللعب بغرامة من 100 ألف إلى 200 ألف ليرة.

وتشدد العقوبة وفقًا للمادة "33" من قانون الجريمة الإلكترونية السوري رقم "20" لعام 2022، إذا وقعت الجريمة على شبكة الإنترنت.

انتشار تطبيقات المقامرة الإلكترونية يرتبط بمجموعة من العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية (عنب بلدي/مولّدة بالذكاء الاصطناعي)

عنيز: جهود للتواصل مع الفضائيات العربية

بدء التحضيرات لـ"مهرجان دمشق للدراما" الأول

عنب بلدي – أمير حقوق

مع كل موسم رمضاني، تتحول الشاشات إلى ساحة عرض كبرى تتقاطع فيها الدراما مع المزاج العام للجمهور، وتُختبر فيها قدرة الصناعة على التقاط اللحظة وتقديمها في قالب فني مؤثر، فهو ليس مجرد موسم عرض تقليدي، بل نافذة سنوية تُعاد عبرها صياغة العلاقة بين المشاهد والعمل الدرامي، وترتفع نسب المتابعة، وتشتد المنافسة، وتبرز الأعمال القادرة على ترك بصمة تتجاوز حدود الشهر.

في هذا الإطار، جاء الموسم الرمضاني الماضي ليحمل إشارات لافتة على عودة الدراما السورية إلى الواجهة، مدفوعة بزخم إنتاجي وحضور متجدد، ما يفتح الباب أمام تساؤلات أوسع حول ملامح المرحلة المقبلة، وكيفية استعادة بريقها ومكانتها. وفي حوار خاص مع عنب بلدي، تحدث رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون، عنيز معالم، التابعة لغرفة صناعة دمشق، عن أبرز خصائص الموسم الرمضاني الماضي والتحديات التي واجهت العمل، كاشفًا أبرز معالم "مهرجان دمشق للدراما" المرتقب بنسخته الأولى.

زخم إنتاجي وعودة تدريجية

قال رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون، علي عنيز، إن الموسم الرمضاني الماضي شكّل محطة مفصلية للدراما السورية، إذ تم عرض نحو 21 عملًا دراميًا سوريًا، في مؤشر واضح على عودة القطاع إلى دائرة الفعل.

هذا الحضور لم يكن مفاجئًا، بحسب عنيز، بل جاء نتيجة مرحلة ترقب وإعداد سبقت الموسم، جرى خلالها التأكيد على ضرورة انتظار العرض الفعلي للأعمال لتقييم التجربة بشكل موضوعي.

ومع انتهاء الموسم، بدت ملامح التعافي واضحة، سواء من حيث الانتشار أو الحضور على الشاشات العربية، فقد حجزت موقعًا مهمًا على شاشات القنوات العربية البارزة، وهو ما يعكس بداية استعادة الدراما السورية موقعها التقليدي في المشهد العربي.

هذه النتائج، برأي عنيز، تمثل مؤشرات إيجابية، لكنها في الوقت نفسه تضع مسؤوليات إضافية تتعلق بضرورة تعزيز الدعم الحكومي، وتفعيل دور القطاع العام، بما يضمن استمرارية القطاع الخاص وتطوره.

> مع انتهاء الموسم الرمضاني، بدت ملامح التعافي واضحة، وهو ما يعكس بداية استعادة الدراما السورية موقعها التقليدي في المشهد العربي.
>
> علي عنيز
> رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون

تحديات المضمون واتساع الرؤية

رغم التقدم، لا تزال هناك تحديات قائمة تواجه صناعة الدراما السورية، وتحدّ من جودة الإنتاج المقدّم.

ويرى عنيز أن أبرز هذه التحديات تطوير مضامين الأعمال الدرامية، معتبرًا أن المرحلة المقبلة تتطلب تجاوز الطرح المحلي الضيق، والتوجه نحو قضايا أوسع تلامس اهتمامات المشاهد العربي، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها البلاد، والتي تستدعي خطابًا دراميًا أكثر شمولًا ومرونة.

تحضيرات مبكرة للموسم المقبل

فيما يخص الموسم الرمضاني المقبل، تشير المعطيات إلى أن عجلة الإنتاج لم تنطلق بعد بشكل كامل، حيث لا تزال معظم المشاريع في مراحلها الأولية، إذ إن هناك عملين دخلا حيز التنفيذ حتى الآن، بحسب ما قاله عنيز.

ومن المتوقع أن تنشط حركة الإنتاج بعد عيد الأضحى، لتدخل بعدها الأعمال في مراحل التصوير والتحضير المكثف، وفق الجدول المعتاد في صناعة الدراما.

> الدراما السورية تحقق انتشارًا واضحًا داخل البيوت العربية، وهناك جهود حثيثة لإعادة فتح قنوات التواصل مع الفضائيات العربية.
>
> علي عنيز
> رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون

دور اللجنة في استعادة الحضور العربي

على صعيد الدعم المؤسسي، تواصل لجنة صناعة السينما والتلفزيون أداء دورها كحلقة وصل بين المنتجين في القطاعين العام والخاص.

وتشمل مهامها تقديم التسهيلات اللوجستية، وتيسير عمليات التصوير، وتخفيف الأعباء الضريبية، إلى جانب تسهيل استيراد المعدات واستقبال الوفود الفنية العربية وغيرها.

واعتبر عنيز أن الدراما السورية لا تزال تحظى بمحبة واسعة في العالم العربي، وتحقق انتشارًا واضحًا داخل البيوت العربية.

وفيما يتعلق بدور المؤسسة بتسويق الأعمال عربيًا، أكد رئيس اللجنة أن هناك جهودًا حثيثة لإعادة فتح قنوات التواصل مع الفضائيات العربية، بعد فترة من التراجع نتيجة ظروف المقاطعة، وذلك بهدف استعادة الثقة وتعزيز حضور الإنتاج السوري في الأسواق الخارجية.

ويُعوَّل على هذه الخطوات في إعادة تموضع الدراما السورية، واستعادة دورها الفاعل في المشهد العربي، مع مواسم مقبلة يُنتظر أن تحمل مزيدًا من التنافس والتطور.

> يجري العمل على إطلاق "مهرجان دمشق للدراما" بنسخته الأولى، على أن يتضمن تكريم الأعمال المتميزة في الموسم السابق، وسيحمل طابعًا محليًا.
>
> علي عنيز
> رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون

"مهرجان دمشق للدراما".. خطوة نحو التأطير المؤسسي

بالتوازي مع التحضيرات الإنتاجية، يجري العمل على إطلاق "مهرجان دمشق للدراما"، في خطوة تهدف إلى تكريس حضور هذا القطاع ضمن إطار احتفالي ومهني.

وكشف رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون عن إعداد التصورات التنظيمية للمهرجان بالتعاون بين لجنة صناعة السينما والتلفزيون واللجنة الوطنية للدراما، على أن يتضمن تكريم الأعمال المتميزة في الموسم السابق، وتحفيز صناع الدراما على تقديم إنتاجات جديدة.

ولا تزال تفاصيل المهرجان قيد الدراسة، بما في ذلك اختيار الرعاة، وتحديد الهوية البصرية والشعار، إضافة إلى مكان الإقامة، ومن المتوقع أن يُعقد خلال تموز المقبل.

وفي مراحله الأولى، سيحمل طابعًا محليًا، على أن يتم العمل لاحقًا على توسيعه ليشمل مشاركات عربية، بحسب عنيز.

ويُنظر إلى هذا المهرجان بوصفه خطوة ضرورية لتعزيز حضور الدراما السورية، على غرار التجارب السينمائية التي أسهمت في الترويج الخارجي، خاصة في ظل ما يُبذل من جهود إنتاجية وموارد كبيرة في هذا القطاع.

انتجت الدراما السورية 21 عملًا فنيًا خلال الموسم الماضي، صُوّرت داخل سوريا، بتكلفة إجمالية قاربت 25 مليون دولار، وعُرضت على أكثر من 50 قناة تلفزيونية ومنصة إلكترونية.

الموسم عكس تنوعًا لافتًا في الأنماط الدرامية، وتضمّن الكوميديا والأعمال الاجتماعية، مع حضور للبيئة الشامية بروح متجددة تكسر القالب التقليدي، وأعمال "المايكرو دراما" التي تحضر للمرة الأولى في الدراما السورية.

لجنة صناعة السينما والتلفزيون في مؤتمر صحفي حضرته عنب بلدي – 17 شباط 2026

رئيس لجنة صناعة السينما والتلفزيون علي عنيز – 17 شباط 2026 (عنب بلدي)

"المترجم".. الموقف في مواجهة القمع

يقدم فيلم "The Translator" (المترجم) نموذجًا مختلفًا للسينما السياسية المعاصرة، حيث لا يذهب مباشرة إلى مشاهد الحرب والدمار، بل يختار زاوية أكثر هدوءًا وعمقًا: الإنسان الفرد حين يجد نفسه ممزقًا بين لغتين ووطنين وحقيقتين.

العمل الذي عُرض خلال افتتاح الدورة الثانية من "تظاهرة أفلام الثورة السورية" في دار "الأوبرا" بدمشق، في 19 من نيسان الحالي، من إخراج الزوجين رنا كزكاز وأنس خلف، بينما يتصدر بطولته الممثل زياد بكري.

منذ مشاهده الأولى، يضع الفيلم المتلقي أمام سؤال جوهري: هل يمكن للغة أن تنقذ الإنسان، أم قد تكون سببًا في نفيه؟

بداية خريطة المنفى

تبدأ القصة في دمشق خلال ثمانينيات القرن الماضي، حيث يلمح الفيلم إلى جذور القمع السياسي لنظام الأسد من خلال مظاهرة تُقمع بعنف، ويتم خلالها اعتقال والد بطل الفيلم "سامي".

هذا المشهد التأسيسي لا يمر كحدث عابر، بل يزرع في داخل "سامي" شعورًا مبكرًا بالخوف من السلطة، سيلازمه طوال حياته.

ينتقل السرد إلى عام 2000، حيث يعمل "سامي" نجارًا مترجمًا من العربية إلى الإنجليزية ضمن الوفد الأولمبي السوري في مدينة سيدني.

وخلال ترجمة سؤال يحمل أبعادًا سياسية حساسة، يقوم بتعديل بسيط في الصياغة، ظنًا منه أنه يحمي نفسه، لكن هذا التعديل يتحول إلى نقطة فاصلة في حياته، تجبره على طلب اللجوء والبقاء في أستراليا.

العودة إلى الجحيم.. الثورة كمنعطف حاسم

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، تتغير حياة "سامي" مجددًا، ويتابع من بعيد مقاطع الاحتجاجات الأولى، التي تحمل نفس الشعارات التي سمعها في طفولته: "بدنا حرية.. بدنا كرامة".

لكن الحدث المفصلي يأتي حين يعلم باعتقال شقيقه "زيد"، هنا، يتحول الصراع من داخلي إلى خارجي، ومن مراقبة عن بعد إلى قرار حاسم وهو العودة.

يسافر "سامي" سرًا عبر لبنان برفقة الصحفي الأسترالي "تشايس"، إذ يتم اعتياله مع المصور ليجد "سامي" نفسه في قلب واقع لم يعد يشبه ذكرياته.

وجوه متعددة للعاناة

يرتكز الفيلم، الذي أنتج 2020 والمصوَّ في أستراليا والأردن، على أداء زياد بكري، الذي يجسد شخصية "سامي" بتوتر داخلي واضح، بين الخوف والواجب، إلى جانبه، تقدم يمنى مروان شخصية "كارما" التي تمثل الرابط الإنساني والعاطفي داخل الأحداث، وهي زوجة أخيه المعتقل، التي تعمل جاهدة مع "سامي" لإطلاق سراح زوجها. كما يشارك في العمل عدد من الأسماء البارزة، منها فارس الحلو وسوسن أرشيد وريم علي، وكل شخصية لا تُستخدم كمتصدر درامي فقط، بل كتمثيل لزاوية مختلفة من التجربة السورية: المعتقل، المنفي، الناشط، الصامت.

تصاعد الأحداث.. من شاهد إلى فاعل

مع تقدم الأحداث، يتخلى "سامي" تدريجيًا عن موقع "المترجم" المحايد، ويتحول إلى مشارك مباشر في الواقع، إذ ينخرط في المظاهرات إلى جانب زوجة شقيقه، ويقوم بتصوير فيديو يطالب فيه بالإفراج عن المعتقلين.

لكن الفيلم لا يمنح هذا الفعل أي بطولة تقليدية، فمحاولاته لا تلقى استجابة، ما يعكس قسوة الواقع وعجز الفرد أمام منظومة القمع.

في النهاية، لا ينتهي الصراع بانتصار واضح، بل بموقف، فيختار "سامي" أن يبقى، وأن يتمسك بالمبدأ، مرددًا الشعار الذي بدأ به الفيلم: "بدنا حرية.. بدنا كرامة".

الخرس الزوجي.. جدار يهدم البيوت

عنب بلدي –شعبان شاميه

في كثير من البيوت، لا تبدأ المشكلات بصوت مرتفع أو خلاف واضح، بل بصمت خفيف يكبر مع الوقت حتى يتحول إلى جدار يفصل بين الزوجين.

هذا ما يُطلق عليه في الإرشاد النفسي والأسري "الخرس الزوجي"، وفق ما قالته الاستشارية النفسية الأسرية الدكتورة هبة كمال العرنوس في حديث إلى عنب بلدي، وهو حالة من الانقطاع في التواصل لا تقتصر على الكلام فقط، بل تمتد لتشمل المشاعر والاهتمام والتفاعل اليومي.

قد يبدو الصمت في ظاهره هدوءًا، بحسب الاستشارية، لكنه في العمق قد يخفي مشاعر متراكمة من الإحباط أو التعب أو فقدان الأمان.

وأشارت العرنوس إلى أن هذا النوع من الصمت يتسلل بهدوء دون أن يلفت الانتباه، حتى يصل الطرفان إلى مرحلة من الغربة رغم العيش تحت سقف واحد.

صمت أم انسحاب؟

"الخرس الزوجي" ليس مجرد قلة كلام، وفق الاستشارية، بل هو انسحاب نفسي وعاطفي تدريجي من العلاقة.

في هذه الحالة، لا يغيب الصوت فقط، وإنما يغيب الاهتمام والتفاعل والاحتواء، بحسب العرنوس، معتبرة أن الصمت يحمل رسائل غير منطوقة مثل "لم أعد أشعر بالأمان" أو "لم يعد هناك جدوى من الحديث".

الصمت بدلًا من المواجهة

من منظور نفسي، الصمت غالبًا آلية دفاعية وليس قرارًا واعيًا، بحسب ما قالته العرنوس، إذ يلجأ إليه الفرد عندما يشعر أن صوته غير مسموع، وحين يخاف من التصعيد أو الرفض، ويتعب من تكرار نفس الخلافات دون نتيجة، أو يفقد الأمل في التغيير، مشيرة إلى أن الصمت في هذه الحالة ليس راحة، بل تعب صامت.

ولفتت العرنوس إلى أن "الخرس" لا يحدث فجأة في أغلب الحالات، بل هو نتيجة تراكمات تتمثل بـ: خيبات صغيرة متكررة، مشاعر غير معبّر عنها، تجاهل طويل للاحتياجات العاطفية، حتى يصل أحد الطرفين إلى قناعة داخلية بأن التعبير لم يعد يجدي.

مؤشرات ودلالات

هناك مؤشرات واضحة للزوجين لاكتشاف أنهم دخلوا مرحلة "الخرس الزوجي" الخطير، بحسب الاستشارية، إذ يقتصر الحديث على الأمور الضرورية فقط، وغياب الحوار العاطفي بشكل كامل، وتجنب الجلوس أو النقاش، والشعور بالغربة رغم العيش تحت سقف واحد، مؤكدة أن الأخطر ليس الصمت، بل اللامبالاة التي تأتي بعده.

تبعات نفسية على الزوجين والأبناء

يولد "الخرس الزوجي" لدى الزوجين آثارًا نفسية، وفقًا للاستشارية، مثل الشعور العميق بالوحدة داخل العلاقة، وانخفاض تقدير الذات، والتوتر الداخلي المستمر، والاحتقان العاطفي الذي قد يتحول إلى انسحاب كامل، إذ تصبح العلاقة شكلًا بلا روح.

كما ينعكس ذلك على الأبناء، الذين لا يحتاجون إلى سماع الشجار ليتأثروا، بل يكفيهم الشعور بالصمت البارد، وقد يظهر عليهم الشعور بالقلق أو التوتر غير المبرر، والصعوبة في التعبير عن مشاعرهم، وتقليد نفس النمط في علاقاتهم مستقبلًا، بحسب الاستشارية، معتبرة أن البيت الصامت قد يكون أكثر إرباكًا من بيت فيه خلاف صحي.

وقالت العرنوس، إن "الخرس" ليس بالضرورة دائمًا علامة على انتهاء الحب، فقد يكون حبًا متعبًا أو مشاعر لم تجد طريقًا صحيًا للتعبير، في حين أن استمراره لفترة طويلة قد يؤدي إلى تآكل المشاعر.

سلوكيات غير مدروسة

من أكثر الأخطاء الشائعة التي تزيد "الخرس" سوءًا، بحسب العرنوس، انتظار أن يبدأ الطرف الآخر استخدام الصمت كعقاب، وتفسير الصمت بشكل سلبي دون سؤال، وتراكم المشاعر دون تفريغ، لافتة إلى أن هذه السلوكيات تحوّل الصمت إلى جدار يصعب كسره.

نصائح ومفاتيح لكسر "الخرس"

تحدثت الاستشارية النفسية الأسرية عن آلية لكسر هذا الصمت بطريقة ناضجة، وذلك بالابتعاد عن اللوم، والاعتراف بالمشكلة بهدوء، إضافة إلى اختيار وقت مناسب للحوار، والتعبير عن المشاعر دون اتهام، والإصغاء الحقيقي للطرف الآخر، مبينة أن جملة بسيطة أحيانًا مثل "أفتقد لحديثنا" قد تفتح بابًا مغلقًا منذ زمن.

وفي حال كان أحد الطرفين يرفض التواصل تمامًا، نصحت العرنوس بعدم الضغط أو المواجهة الحادة، بل التوجه لاستخدام مبادرات صغيرة ومستمرة وإظهار الأمان بدل المطالبة، موضحة أنه في حال استمرار الانسحاب يصبح التدخل المهني خطوة ضرورية.

ويؤثر التعب النفسي وضغوط الحياة على ظهور "الخرس الزوجي"، بحسب العرنوس، إذ يجعل الضغط النفسي المستمر الإنسان أقل قدرة على التعبير، وقد يدفعه إلى الانسحاب والصمت أو تجنب النقاش.

لكن المشكلة تحدث عندما يتحول هذا الصمت المؤقت إلى أسلوب دائم، ويصبح "الخرس الزوجي"، بشرط أن يكون واضحًا دون تبرير زائد، ومصحوبًا بتغيير في السلوك، معتبرة أن هذا لا يعيد الحوار فقط، بل يعيد الشعور بالأمان.

التقدير يلعب دورًا إيجابيًا

يعتبر غياب التقدير من أهم أسباب الصمت، بحسب العرنوس، عندما يشعر الإنسان أنه غير مرئي داخل العلاقة، ينسحب تدريجيًا، لذلك فإن كلمة شكر أو ملاحظة جهد بسيط، أو التعبير عن الامتنان، قد تعيد الحياة إلى العلاقة وتقلل من احتمالية "الخرس".

متى نحتاج إلى تدخل مهني؟

يصبح التدخل المتخصص ضرورة، بحسب الاستشارية، عندما يستمر "الخرس" لفترة طويلة دون تحسن، وحين تتحول العلاقة إلى تعايش بارد، ويظهر أثر نفسي واضح على الأبناء، أو يفشل الزوجان في إعادة الحوار، محذرة من أن تأخر العلاج في مثل هذه الحالات يزيد الفجوة إلى حد كبير.

وأكدت العرنوس إمكانية استعادة الدفء بعد "الخرس"، مشيرة إلى أن ذلك يقدرن بشروط، مثل وجود رغبة حقيقية من الطرفين واستعداد لتغيير أنماط قديمة، إضافة إلى الصبر على إعادة بناء الثقة فالعلاقة لا تصلح بكلمة واحدة، بل بسلوك متكرر.

وشددت الاستشارية على دور الكلمات البسيطة في إعادة الحياة للعلاقة، موضحة أن عبارات مثل "أنا أقدّرك"، "أشتاق لوجودك"، "دعنا نبدأ من جديد"، قد تكون بمثابة علاج نفسي، فالكلمة الصادقة قد تعيد شعورًا فُقد منذ وقت طويل.

وختمت الاستشارية النفسية الأسرية حديثها لعنب بلدي، بأن "الخرس الزوجي" ليس غياب كلام، بل غياب اتصال إنساني عميق، مشددة على أن كل صمت طويل يحمل خلفه قصة لم تُحكَ، فالعلاقات لا تنهار بسبب الخلافات، بل بسبب الصمت الذي يمنع فهمها.

يحلق الخرس الزوجي مشكلات نفسية لدى الزوجين والأبناء ما يستدعي تدخلًا اختصاصيًا في حال الفشل بتجاوزه (عنب بلدي/موّلدة بالذكاء الاصطناعي)

التغذية خلال السفر

المسموح والممنوع لراحة الجسم

السفر، سواء كان للعمل أو للترفيه، يمكن أن يكون تجربة ممتعة، ولكن قد يتسبب أحيانًا في تعب جسدي أو مشكلات هضمية نتيجة لتغير الروتين الغذائي والتوقيت الزمني.

التغذية قبل السفر

قبل السفر، من المهم أن تتخذ بعض الخطوات لتحضير جسمك لضغوطات السفر التي قد تشمل الجفاف والإرهاق أو مشكلات الهضم.

اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي، تحدثت لعنب بلدي عن أهمية شرب الماء بوفرة، إذ يسبب السفر خاصة عبر الطائرات، جفافًا في الجسم. من المهم أن تبدأ بشرب كميات كافية من الماء قبل السفر، إذ يساعد ذلك على ترطيب الجسم وتجهيزه للطيران.

وركزت الاختصاصية على أهمية تناول وجبات متوازنة قبل السفر بيومين أو ثلاثة، إضافة إلى تناول وجبات تحتوي على جميع العناصر الغذائية، مثل البروتينات والألياف والدهون الصحية والكربوهيدرات المعقدة.

يُفضّل، بحسب الاختصاصية، تناول الأطعمة الخفيفة والمغذية، مثل الخضراوات والفواكه والحبوب الكاملة واللحوم المشوية.

كما تنصح قهوجي بتناول بعض الفيتامينات لدعم المناعة قبل السفر، مثل فيتامين "C" وفيتامين "D". وذكرت أنه إذا كان السفر إلى وجهة تطرأ فيها تغيرات مناخية، قد تكون المكملات الغذائية، مثل الزنك والفيتامينات المتعددة، مفيدة جدًا للحفاظ على الصحة.

المسموح والممنوع

عندما تكون في طريق سفر، فإن الحفاظ على تغذية صحية يتطلّب بعض الوعي بالأطعمة التي تختارها، بحسب اختصاصية التغذية العلاجية الدكتورة نور قهوجي.

وذكرت قهوجي بعض الأطعمة المسموح بها في أثناء السفر:

• الماء والعصائر الطبيعية: الماء هو العنصر الأهم الذي يجب أن يكون في متناول يديك دائمًا. تجنب المشروبات الغازية والعصائر الصناعية. يمكنك أيضًا حمل عبوة صغيرة من العصير الطازج أو ماء جوز الهند.

• الوجبات الخفيفة الصحية: يمكن تناول المكسرات (مثل اللوز والكاجو) والفواكه المجففة (مثل التمر والمشمش المجفف) كوجبات خفيفة، إذ تحتوي هذه الأطعمة على الكثير من الطاقة دون أن تؤثر سلبًا على جهازك الهضمي.

• الطعام الطازج: إذا كان لديك الوقت والطاقة، يمكنك تحضير وجبات بسيطة مثل السلطة أو السندويشات الصحية مع خبز القمح الكامل والخضراوات المشوية.

أما الأطعمة الممنوعة في أثناء السفر، وفقًا للاختصاصية، فتشمل:

• الوجبات السريعة: غالبًا ما تكون الوجبات السريعة غنية بالدهون المشبعة والسكريات، مما قد يسبب شعورًا بالانتفاخ والكسل.

• الأطعمة الثقيلة والدهنية: تجنب تناول الأطعمة الغنية بالدهون، مثل الأطعمة المقلية أو الوجبات الدسمة التي قد تؤثر على معدتك في أثناء السفر.

• المشروبات الكحولية: قد تتسبب في جفاف الجسم وتزيد من شعور الإرهاق، لذا من الأفضل تجنبها في أثناء السفر.

الفيتامينات والمكملات خلال السفر

لضمان الحفاظ على نشاط وصحة الجسم في أثناء السفر، تنصح قهوجي بالفيتامينات والمكملات الغذائية:

• فيتامين "C": يساعد في تقوية جهاز المناعة والحماية من نزلات البرد أو العدوى، خاصة إذا كنت تسافر في طائرة حيث يكون هناك تجمع للأشخاص.

• فيتامين "D": إذا كنت تسافر إلى أماكن تفتقر إلى أشعة الشمس، فإن فيتامين "D" مهم للحفاظ على صحة العظام والجهاز المناعي.

• المكملات المغذية مثل "الزنك": يعتبر من الفيتامينات المهمة التي تسهم في تعزيز المناعة والوقاية من التهابات الجهاز التنفسي.

مكملات تعزز الطاقة

إذا كنت تشعر بالإرهاق، يمكنك تناول مكملات لتعزيز الطاقة، بحسب الاختصاصية، مثل المغنيسيوم أو الكافيين بشكل معتدل، مشيرة إلى أهمية أن تكون تحت إشراف طبيب في حال كنت تعاني من مشكلات صحية .

"اليد السورية" تشتكي ضعف الدعم والإمكانات

عنب بلدي – غنى جبر

تعيش كرة اليد السورية واقعًا صعبًا تتقاطع فيه التحديات مع محاولات النهوض، في ظل ظروف صعبة فرضتها الحرب وانعكست على البنية التحتية والكوادر الفنية والإدارية، وأثّرت على مسار تطور اللعبة.

وفي وقت تحظى فيه رياضات أخرى باهتمام ودعم أكبر من الجهات المعنية والجمهور، تجد كرة اليد نفسها أمام تحد إضافي يتمثل في تعزيز حضورها، والعمل على استعادة مكانتها وتطوير واقعها.

ورغم هذه التحديات، تبرز مؤشرات إيجابية تعكس إرادة حقيقية لإعادة إحياء اللعبة، بوجود طاقات شابة، وجهود مستمرة للحفاظ على حضور كرة اليد السورية محليًا وخارجيًا.

تنافس رغم التحديات

عضو اتحاد كرة اليد السوري، عبد القادر صناع، قال في تصريح لعنب بلدي، إن كرة اليد في سوريا تمر بمرحلة صعبة نتيجة تداعيات الحرب، ما أدى إلى تراجع واضح في مستوى الكوادر الفنية والإدارية.

وأشار إلى أن هجرة العديد من الخبرات، إلى جانب محدودية فرص التأهيل والتطوير، انعكست سلبًا على جودة العمل في الأندية والمنتخبات. ورغم ذلك، لفت إلى وجود طاقات شابة واعدة تحتاج فقط إلى بيئة مناسبة تتيح لها التطور والإبداع.

صناع أوضح أن هناك تحديات متعددة ومترابطة، في مقدمتها غياب الصالات الرياضية المجهزة نتيجة الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، وهو ما ينعكس بشكل كبير على إعداد اللاعبين وتنظيم البطولات بصورة احترافية.

وأضاف أن الأندية تعاني من صعوبات مالية تحدّ من قدرتها على دعم اللعبة بالشكل المطلوب، إلى جانب ضعف الاهتمام المؤسسي من الجهات المعنية، وعلى رأسها وزارة الرياضة والشباب، ما يشكل عائقًا أمام تطوير كرة اليد، التي تحتاج إلى دعم حقيقي ومستمر لاستعادة مستواها ومكانتها.

وعلى الرغم من هذه التحديات، أشار عضو اتحاد كرة اليد إلى أن الدوري المحلي يشهد تنافسًا جيدًا بين الأندية، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا يعكس رغبة الفرق في التطور والاستمرار، كما أوضح أنه تم العمل على زيادة عدد المباريات بهدف تعزيز مستوى الاحتكاك واكتساب الخبرة.

وفيما يتعلق بأهم الخطوات في المرحلة الحالية، شدد صناع على ضرورة توفير صالات مخصصة لكرة اليد، إلى جانب تقديم دعم أكبر من الأندية والوزارة.

ولفت إلى أن اللعبة تمتلك مقومات تؤهلها للوصول إلى مستويات عالية بشكل أسرع مقارنة بغيرها، فضلًا عن تاريخها العريق عربيًا وآسيويًا، ما يجعل الاستثمار فيها خيارًا استراتيجيًا واعدًا.

وكشف صناع عن وجود تواصل مستمر مع عدد من الاتحادات الخارجية، بهدف تبادل الخبرات وتطوير الكوادر الفنية والتحكيمية، وفتح آفاق أوسع للتدريب والتأهيل، بما يسهم في رفع مستوى اللعبة محليًا ومواكبة التطورات الحديثة على الصعيد الدولي.

دور وزارة الرياضة في الدعم

تتحمل وزارة الرياضة دورًا محوريًا في إعادة إحياء كرة اليد، يبدأ من إعادة تأهيل وتجهيز الصالات الرياضية، ودعم البطولات المحلية مثل بطولة "درع الوزارة"، وفق عبد القادر صناع.

وشدد على ضرورة تخصيص ميزانية كافية للاتحاد السوري لكرة اليد، وإلزام الأندية بتقديم الدعم المادي والمعنوي للعبة.

وذكر أن تطوير كرة اليد يتطلب أيضًا الاستثمار في الكوادر البشرية، من خلال استقدام مدربين وخبراء أجانب، وتنظيم دورات ومحاضرات متخصصة لتأهيل المدربين والحكام، بما يسهم في بناء قاعدة قوية ومستدامة للعبة في المستقبل.

المشاركات الخارجية للمنتخبات والأندية

على صعيد المشاركات الخارجية، أوضح صناع أن الاتحاد يسعى باستمرار إلى تأكيد حضور كرة اليد السورية رغم التحديات، مشيرًا إلى تسجيل مشاركات إيجابية تعكس روح الإصرار والرغبة في العودة إلى الواجهة.

وبيّن أن المنتخب شارك في بطولة آسيا لفئتي مواليد 2008 و2009، التي أقيمت في الأردن عام 2025، وقدم مستويات جيدة ونتائج مشجعة، رغم محدودية التحضير والانقطاع لفترات طويلة، ما يدل على وجود قاعدة واعدة يمكن البناء عليها مستقبلًا.

أما على مستوى الأندية فقال صناع، إن أندية النواعير والطليعة والشباب شاركت في البطولة العربية التي أقيمت في الكويت 2025 لفئة الرجال، وحققت نتائج مقبولة، وسط إشادة بمستوى الفرق السورية رغم الغياب الطويل عن المنافسات الخارجية.

وفي فئة السيدات، شاركت أندية قاسيون والنبك في البطولة العربية التي أقيمت في تونس 2025، وقدمت أداء مقبولًا مع مؤشرات إيجابية تحتاج إلى مزيد من الدعم والاستمرارية لتحقيق تطور أكبر.

وفي هذا السياق، أكد صناع السعي لتعزيز الحضور السوري في المشاركات الآسيوية بشكل مستدم، ليس فقط من أجل تحقيق النتائج، بل أيضًا للحفاظ على الكوادر واللاعبين المميزين.

واعتبر أن المشاركة الخارجية تسهم في تثبيت اللاعبين والحد من ظاهرة التجنيس التي طالت عددًا من اللاعبين المميزين، مشيرًا إلى أن هذه الظاهرة ليست جديدة، إذ سبق أن تم تجنيس العديد من اللاعبين الذين وصلوا لاحقًا إلى منصات التتويج العالمية.

تقف تحديات كبيرة أمام تطوير كرة اليد السورية وسط مطالب بالاستمرار والدعم – 29 آذار 2026 (نادي النواعير لكرة اليد)

خطة "ثلاثية" لتأهيل المنشآت

"الفيحاء" بحلّة جديدة.. هل يكفي؟

بعد سنوات من الغياب والتراجع، عادت صالة "الفيحاء" إلى الواجهة بحلّة جديدة وافتتاح وُصف بـ"المبهر"، أعاد الأمل بإمكانية استعادة البنية التحتية الرياضية في سوريا.

وشهدت العاصمة دمشق، في 20 من نيسان الحالي، إعادة افتتاح الصالة الرئيسة لكرة السلة عبر لقاء ودي جمع المنتخب السوري الأولمبي بنظيره اللبناني، وسط حضور رسمي ورياضي، تقدّمه الرئيس السوري أحمد الشرع، إلى جانب وزير الخارجية أسعد الشيباني، ووزير الداخلية أنس خطاب، إضافة إلى عدد من المسؤولين.

تضمّن العرض الافتتاحي استعراضًا لمسيرة الصالة، التي عانت لسنوات طويلة من تراجع واضح في دورها ووظيفتها، بعدما طالها الإهمال وتضررت أرضياتها وتقادمت تجهيزاتها وتدهورت بنيتها التحتية، إلى جانب مدرجات لم تعد تلبي تطلعات الجمهور قبل أن تعود اليوم بحلّة جديدة ضمن مشهد احتفالي حمل رسائل إيجابية، ليس فقط على مستوى كرة السلة، بل على مستوى إعادة إحياء المنشآت الرياضية عمومًا.

ورغم الافتتاح اللافت، لم يخلُ المشهد من تساؤلات في أوساط الجمهور الرياضي، الذي قارن بين سرعة إنجاز صالة "الفيحاء"، وبطء أعمال تأهيل ملاعب كرة القدم في المقابل.

ولا تزال منشآت رئيسة تعاني من تأخير طويل في أعمال التأهيل، أبرزها ملعب "خالد بن الوليد" في حمص، الذي خضع لسنوات من الترميم، ورغم إعادة افتتاحه، ما زال غير قادر على استيعاب سوى جزء محدود من طاقته الجماهيرية، ما يعكس استمرار الفجوة بين حجم المشاريع المنجزة وواقع الجاهزية الفعلية للملاعب على الأرض.

"الفيحاء" كنموذج للتعميم

في حديث إلى عنب بلدي، قال مدير مديرية استثمار الملاعب والمنشآت في وزارة الرياضة والشباب السورية، المغيرة حاج قدور، إن الوزارة تنظر إلى صالة "الفيحاء" كنموذج قابل للتعميم على بقية المحافظات، مضيفًا أن العمل مستمر لتحقيق ذلك خلال المرحلة المقبلة.

وأضاف أن تجربة الترميم التي خضعت لها الصالة تأتي ضمن جهود الوزارة لتأهيل المنشآت، مشيرًا إلى أن "أي ملاحظات أو مشكلات سيتم العمل على معالجتها"، وفق تعبيره.

خطة "ثلاثية"

حاج قدور بيّن أن الصالات الجيدة تتركز حاليًا في مدن رئيسة مثل دمشق وحلب وحمص واللاذقية، في حين تعاني مناطق أخرى، كدير الزور وريف دمشق وعدد من المحافظات، من نقص واضح في البنية التحتية الرياضية.

وأكد أن الوزارة تعمل على خطة تمتد لثلاث سنوات لترميم عدد من المنشآت، مشددًا على أن العمل مستمر لمواجهة التحديات القائمة، مع استعداد الوزارة للتعامل مع أي عقبات تعترض تطوير هذا القطاع.

بين الترميم والتنفيذ

في تموز 2025، كشفت وزارة الرياضة والشباب عن إطلاق المرحلة الثانية من برنامجها لإعادة تأهيل البنية التحتية الرياضية، بعد الانتهاء من مرحلة أولى ركّزت بشكل أساسي على إعادة تنظيم عقود الاستثمار.

ويأتي هذا التوجّه في ظل واقع متدهور للمنشآت الرياضية، إذ تفيد المعطيات الرسمية بأن أكثر من 50% منها تعرّض لأضرار كبيرة أو خرج عن الخدمة بالكامل منذ عام 2011، نتيجة العمليات العسكرية أو تبعات الإهمال المرتبط بالنزوح وتراجع التمويل، ما أدى إلى خروج العديد من الملاعب والصالات عن الخدمة وتحول بعضها إلى مواقع مهجورة تفتقر لأبسط التجهيزات.

وبحسب ما أعلنته الوزارة، فقد بدأت أعمال التنفيذ فعليًا في عدد من المناطق، من بينها إدلب وحلب وحريتان، ضمن خطة تعتمد ترتيب الأولويات وفق الحاجة الفنية واللوجستية.

وأكدت الوزارة أن تنفيذ المشاريع يتم عبر مناقصات علنية، استنادًا إلى قانون العقود العامة رقم"51" لعام 2004، مع اعتماد معايير واضحة تشمل الكفاءة الفنية والخبرة والقدرة المالية للشركات المتقدمة، إلى جانب إشراف لجان فنية متخصصة، ومتابعة رقابية من جهات رسمية، بهدف ضمان جودة التنفيذ وتعزيز مبدأ الشفافية في إدارة هذه المشاريع.

وبين افتتاح يعيد الأمل بإحياء المنشآت الرياضية، وواقع لا يزال يحمل تحديات واضحة في محافظات عدة، تبدو المرحلة المقبلة مرهونة بقدرة الجهات المعنية على تحويل هذه النماذج الفردية إلى سياسة عمل متكاملة.

ولا يكفي فقط نجاح تجربة واحدة ما لم يُترجم ذلك إلى خطة متوازنة تضمن تطوير البنية التحتية الرياضية بشكل شامل، بواكب تطلعات الشارع الرياضي ويعيد توزيع الاهتمام بين مختلف الألعاب والمناطق.

لقاء ودي جمع المنتخب السوري مع نظيره اللبناني بمناسبة افتتاح صالة الفيحاء في دمشق – 20 نيسان 2026 (سانا)

"مركدة".. من "ماكسين" التاريخية إلى "مرقد" على ضفاف الخابور

على الضفة اليمنى لنهر الخابور، حيث تتقاطع الجغرافيا مع عبق التاريخ، تقف بلدة مركدة شاهدة على تحولات كبرى عصفت بمنطقة الجزيرة السورية.

هذه البلدة التي يلفها السكون اليوم، ليست مجرد محطة عابرة على الطريق الدولي بين الحسكة ودير الزور بل هي كتاب مفتوح يروي حكاية مدينة اندثرت، واسم وُلد من رحم المأساة.

"ماكسين".. الحاضرة المنسية تحت الرماد

قبل أن يُعرف هذا الموقع باسمه الحالي، كان يضج بالحياة تحت مسمى "ماكسين" (أو مكسين).

تعود جذور هذا الاسم إلى عصور قديمة، حيث كانت "ماكسين" مدينة مهمة في العصر العباسي وما تلاه، ويذكرها الجغرافيون العرب القدامى، مثل ياقوت الحموي في معجم "البلدان"، كبلدة عامرة تقع على نهر الخابور، تشتهر ببساتينها وخضرتها، وكانت تُعد محطة رئيسة للقوافل والجيوش المسافرة بين الموصل والرحبة (الميادين حاليًا).

تؤكد التنقيبات الأثرية في "تل ماكسين" القريب من البلدة الحالية، أن المنطقة كانت مركزًا حضاريًا متقدمًا، إذ كانت تضم أسواقًا وجسورًا تربط ضفتي النهر، ومع مرور القرون والحروب والموجات المغولية، تراجعت أهمية "ماكسين" حتى اندثرت معالمها العمرانية، تاركة خلفها تلًا أثريًا يحفظ أسرار تلك الحقبة الذهبية.

كيف أصبحت "مركدة"؟

انتقلت التسمية من "ماكسين" إلى "مركدة" في تحول يختصر قسوة التاريخ، وتبرز هنا روايتان أساسيتان:

رواية "الرقود" والمأساة الأرمنية: وهي الأكثر شيوعًا وتوثيقًا في الذاكرة الحديثة، ففي عام 1915، تحول جبل مركدة الصخري إلى مسرح لواحدة من كبرى المآسي الإنسانية خلال الحرب العالمية الأولى. سُميت بـ"مركدة" لأنها غدت "مرقدًا" لآلاف الضحايا من الأرمن الذين قضوا في تلك الفيافي. الجبل الذي كان يطل على "ماكسين" القديمة، صار يُعرف بجبل "المراقد"، ومنه اشتق اسم البلدة الحالية "مركدة"، تخليدًا لذكرى الراقدين في ثراها.

رواية الهجرة العربية: تشير بعض المصادر المحلية إلى أن قبائل عربية هاجرت من الجزيرة العربية، واستوطنت أطلال "ماكسين"، فأطلقت عليها اسم "مركدة" تيمنًا بمناطقهم الأصلية في الحجاز، وهو ما يفسر التشابه في الأسماء بين البلدة السورية ومواقع في المملكة العربية السعودية.

الجغرافيا والاقتصاد

تقع بلدة مركدة على بعد 105 كيلومترات جنوب مدينة الحسكة، وتتميز بطبيعة تضاريسية فريدة، فمن جهة ينساب نهر الخابور، ومن جهة أخرى يبرز جبلها البركاني ذو الصخور السوداء، الذي يمنح المسيطر عليه ميزة استراتيجية لكشف مساحات شاسعة تصل إلى حدود البادية.

اقتصاديًا، يعتمد السكان اليوم بشكل أساسي على الزراعة المروية من النهر، رغم تراجع منسوبه في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى تربية المواشي. وتعتبر البلدة سوقًا حيويًا للقرى والبادية المحيطة بها، ومميزًا لا غنى عنه للتجارة البرية بين منطقتي الجزيرة والفرات.

رمزية المكان

اليوم، تمثل مركدة لوحة معقدة، فبينما يزور الأرمن كنيستهم ومزارهم على الجبل لاستذكار مآسي الأجداد، تعيش القبائل العربية في سهولها، متمسكة بأرض شهدت يومًا ازدهار "ماكسين".

إنها بلدة تعيش على رفات الماضي وتتطلع إلى مستقبل يعيد للخابور هيبته، وللضفاف حيويتها.

تعبير بلدة مركدة في الحسكة بطبيعة فريدة بموقعها بين نهر الخابور وجبل بركاني – 19 نيسان 2026 (تجمع مركدة/فيسبوك)

هل يحمي تطبيق "XChat" الجديد خصوصية مستخدميه؟

كشف رجل الأعمال الأمريكي ومالك منصة "إكس" للتواصل الاجتماعي، إيلون ماسك، عن تطبيق "إكس شات" المخصص للدردشة، والذي يعتمد بشكل أساسي على آليات تشفير "توازي تلك المستخدمة في العملات الرقمية"، بحسب قوله.

وأكد ماسك أهمية الحفاظ على خصوصية المستخدمين وجعلها المعيار الأهم في التطبيق الجديد، وفق تقرير نشره موقع "إنغادجيت" التقني الأمريكي.

ويحاكي تطبيق "إكس شات" ميزة الدردشة الموجودة في منصة "إكس"، لكن جرى فصلها لتصبح في تطبيق منفصل، يمنح المستخدمين القدرة على إجراء محادثات صوتية وفيديو مشفرة بشكل كامل من داخل التطبيق.

وأشار بعض مستخدمي المنصة إلى تناقض واضح بين ما وصفوه بـ"ادعاء التطبيق تركيزه على الخصوصية وحمايتها بشكل مباشر، وبين سياسة الخصوصية والتعامل مع بيانات المستخدمين الخاصة"، بحسب تقرير نشره موقع "ماشابل" التقني الأمريكي.

ويجمع التطبيق الجديد عدة بيانات للمستخدمين، وفق ما جاء في صفحة التطبيق على متجر "أبل"، إذ تضم هذه البيانات موقع المستخدم وبيانات الاتصال به وحتى جهات الاتصال الموجودة في هاتف المستخدم والمحتوى الخاص به في منصة "إكس" ومجموعة من البيانات الأخرى مثل معرفات الاستخدام لكل حساب.

وبينما يحتاج التطبيق إلى بعض هذه البيانات حتى يعمل بشكل جيد ويتيح بعض مزاياه، يشكل جزء آخر منها حجمًا كبيرًا من البيانات التي قد لا يحتاج إليها.

وكان إيلون ماسك هاجم منصة "واتساب" عبر حسابه في "إكس"، مشيرًا إلى سياسة الخصوصية التي تستخدمها "واتساب"، مؤكدًا أن المستخدمين لا ينبغي لهم الثقة في ذلك التطبيق رغم استخدامه معايير تشفير ثنائي، لكنه مع ذلك اتبع النهج ذاته في تطبيق الدردشة التابع لـ"إكس".

التشفير عبر "JuiceBox"

يشير تقرير نشره موقع "أتوميك ميل" الأمريكي إلى أن "إكس شات" يعتمد في تشفير محادثات وبيانات المستخدمين على معايير تختلف عن تلك المستخدمة في تطبيقات الدردشة الشهيرة مثل "واتساب" و"سيجنال"، إذ تعتمد بشكل مباشر على بروتوكول يدعى "JuiceBox".

ويمكن تلخيص عمل هذا البروتوكول في كون بيانات المستخدمين والمفاتيح السرية لفك التشفير مخزنة في خوادم "إكس"، عبر تقنية توزع هذه المفاتيح بشكل عشوائي في الخوادم وتقوم بتشفيرها أيضًا.

ويستطيع المستخدم الوصول إلى مفاتيح التشفير ثم الوصول إلى محادثاته عبر استخدام رمز سري هو فقط يعرفه، ولا يمكن الوصول إلى مفاتيح التشفير هذه دون الرمز السري.

ويختلف الأمر عن تطبيق مثل "سيجنال" الذي يقوم بتخزين مفاتيح التشفير على جهاز المستخدم، دون وجود نسخة سحابية منه، مما يضع المستخدم في أزمة إذا فقد جهازه مثلًا.

لكن باعتبار أن بروتوكول "إكس شات" يعتمد بشكل أساسي على تخزين مفاتيح التشفير في الخوادم، فإنه يمكن الوصول إليها من خلال أي جهاز آخر، مع كونها عرضة للاختراق في حالة اختراق خوادم "إكس" أو طلب الحكومات أو الجهات الأمنية الوصول إلى هذه المفاتيح، كما جاء في تقرير الموقع التقني.

وحول التشفير بشكل يحاكي العملات الرقمية، فإن تقرير "أتوميك ميل" يرى أن ماسك كان يروج لتطبيقه الجديد بشكل "رنان" دون وجود أساس تقني لهذا الأمر، وذلك لأن آلية عمل تطبيقات الدردشة في جوهرها تختلف كثيرًا عن العملات الرقمية، وتتطلب استخدام خوادم مركزية بعكس العملات الرقمية.

وكانت منصة "إكس" أعلنت عن طرح تطبيق "إكس شات" في 17 من نيسان الحالي حصريًا لأجهزة "آبل" في البداية، دون وجود معلومات عن موعد طرحه لأجهزة "أندرويد".

للمشاركة في تحرير صفحات "عنب بلدي" يمكنكم إرسال مشاركاتكم
عبر البريد الإلكتروني إلى editor@enabbaladi.org

الآراء الواردة في الجريدة لا تعبر بالضرورة عن رأي عنب بلدي

كتاب

"أوراق برلين"

سيرة منفى بين مدينتين وذاكرتين

في رواية "أوراق برلين"، يقدم الكاتب السوري نهاد سيريس نصًا يسافر بين مكانين متباعدين جغرافيًا، لكنهما متقاربان في الذاكرة والتجربة بين حلب وبرلين.

تدور الأحداث حول بطل سوري قادم من حلب، يصل إلى برلين بعد تجربة قاسية، حاملًا معه ذاكرة مدينة مدمرة.

يتنقل السرد بين أزقة حلب القديمة، بما تحمله من ذاكرة وخراب، وبين شوارع برلين الحديثة، حيث يكتشف البطل مدينة أخرى تحمل بدورها تاريخًا من الانقسام والحروب.

النص يفتح الباب أمام تنقل دائم بين الأزمنة والأمكنة، فالراوي يجلس في برلين، يتأمل تفاصيلها، لكن السرد سرعان ما يعود إلى حلب المنقسمة، حيث الحرب حاضرة في الشوارع والحواجز والقناصة، وهذا الانتقال يجعل الماضي جزءًا من كل لحظة يعيشها في الحاضر.

هذا التوازي بين المدينتين يشكل العمود الفقري للرواية، إذ لا تبدو برلين مكانًا للنجاة فقط، بل مرآة تعكس ما حدث في حلب، وكأن التاريخ يعيد نفسه بأشكال مختلفة، فحلب التي انقسمت شرقًا وغربًا في سنوات الحرب، كانت برلين نفسها ضمن معادلة الانقسام.

من خلال هذا التداخل، يتحول البطل إلى شاهد على تجربتين، يعيشهما في آن واحد، دون أن يتمكن من الانفصال عن أي منهما. هذا التداخل بين زمنين يظهر بوضوح، حين تنتقل الرواية من برلين الحديثة إلى لحظات القصف خلال الحرب العالمية الثانية، حيث يعيش القارئ تجربة المدينة وهي تتداعى تحت النار، في موازاة ما حدث في حلب لاحقًا.

هروب الراوي من ماضيه لا يقوده إلى النسيان، بل إلى الغوص أكثر، إذ ينشغل بتاريخ ألمانيا، ويتتبع خرائط الحروب، ويتأمل اللوحات التي توثق قسوة الحرب، في محاولة غير مباشرة لفهم ما عاشه هو نفسه.

في الرواية، لا يظهر البطل كناجٍ بالمعنى الكامل، وإنما كشخص لا يزال يعيش آثار ما تركه خلفه، ويحاول التكيف مع واقع لا يشبهه.

إلى جانب ذلك، تظهر شخصيات سورية في المنفى تكشف وجوهًا مختلفة للتجربة، إذ يتحول "صبري"، الضابط السابق، إلى شاب تائه في النوادي الليلية، ويحاول عبر المخدرات الهروب من تجربة لا يمكن تفسيرها.

بينما تقدم "هنادي" سردًا آخر، يربط بين سوريا وألمانيا عبر تاريخ عائلي يمتد إلى عقود سابقة، ليذكر بأن الهجرة جزء من مسار طويل.

من نهاد سيريس؟

الكاتب والروائي السوري نهاد سيريس، مواليد 1950 من مدينة حلب، درس الهندسة المدنية في بلغاريا قبل أن ينال درجة الماجستير عام 1976.

بدأ نشاطه الأدبي الفعلي مطلع ثمانينيات القرن الماضي، حيث قدم مجموعة من الروايات والمسرحيات والكتابات الدرامية، وتميزت أعماله بارتباطها الوثيق بمدينة حلب، من حيث المكان والتاريخ والبنية الاجتماعية التي تحكم تفاصيل الحياة فيها.

من أبرز أعماله رواية "السرطان" و"رياح الشمال"، إضافة إلى رواية "خان الحرير" التي شكلت النص الأصلي للمسلسل التلفزيوني السوري المعروف بالاسم نفسه، والصادر عام 2004.

عنب بلدي
جريدة أسبوعية
تأسست في داريا
enab baladi
من كرْم الثورة

الأحد 26 نيسان/أبريل 2026
العـدد 740 – السنة الخامسة عشرة

20 صفحة
سـعر النسـخة 100 ليـرة سورية

هل حافظت على دورها؟

"المضافة" في سوريا..
فضاء اجتماعي للنقاش وحل النزاعات

عنب بلدي – محمد ديب بظت

في كثير من المناطق السورية، لا تزال "المضافة" حاضرة بوصفها مساحة اجتماعية متجذرة في تفاصيل الحياة اليومية، فهي ليست مكانًا للجلوس أو استقبال الضيوف، بل بنية اجتماعية كاملة تتحرك داخلها العلاقات، وتدار فيها النقاشات، وتحل فيها الخلافات، وتعاد عبرها صياغة العلاقات بين الأفراد ضمن إطار من الأعراف والتقاليد التي لم تغب رغم التحولات التي شهدها المجتمع خلال السنوات الماضية، وإنما بقيت حاضرة بشكل أو بآخر، خصوصًا في البيئات العشائرية والريفية التي ما زالت تعتبر "المضافة" جزءًا من سياقها الاجتماعي.

"المضافة" في شكلها الفيزيائي قد تبدو بسيطة، غرفة واسعة أو بناء مستقل ملحق بالبيت، مفروش بشكل تقليدي، تتوسطه "جلسة قهوة عربية" أو "الشاي"، وأحيانًا يمتد المشهد إلى مساحة مفتوحة تستقبل الزوار بشكل شبه دائم، لكن هذا الشكل الخارجي لا يعكس سوى جزء صغير من وظيفتها الحقيقية، إذ تتحول "المضافة" عمليًا إلى مجلس حي تدار فيه تفاصيل وشؤون الحياة اليومية، وتناقش فيه القضايا الصغيرة والكبيرة، وتبنى فيه شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط أبناء المنطقة ببعضهم.

امتداد يتجاوز الحدود

في هذا السياق، لا يمكن فصل "المضافة" عن طبيعة المجتمع العشائري في سوريا، الذي يمتد جغرافيًا واجتماعيًا إلى خارج الحدود، حيث تتوزع العشائر العربية بين سوريا والعراق والأردن ومناطق أخرى، مع وجود تشابه كبير في العادات والتقاليد، خصوصًا ما يتعلق بالضيافة وإدارة العلاقات الاجتماعية، وهو ما يجعل من "المضافة" جزءًا من منظومة ثقافية أوسع لا تتوقف عند حدود الدولة.

محمد العلي السرحان من عشيرة "المشاهدة" في ريف حلب الجنوبي، قال إن "المضافة" في السياق العشائري لا يمكن النظر إليها بمعزل عن هذا الامتداد، فهي ترتبط بمنظومة اجتماعية متشابهة عبر أكثر من بلد.

وتبقى "الخيمة العربية" أو ما يماثلها من مجالس استقبال، الإطار الأساسي الذي تدار من خلاله شؤون العشيرة، سواء في استقبال الضيوف أو عقد اللقاءات أو معالجة الخلافات أو السعي إلى الصلح بين الناس، وفق أعراف متوارَثة لا تزال حاضرة بقوة.

وأضاف السرحان، في حديث إلى عنب بلدي، أن الضيافة داخل هذا الإطار تعامَل كمنظومة كاملة تبدأ من لحظة استقبال الضيف وإكرامه، وتمتد لعدة أيام في بعض الحالات قبل الانتقال إلى سبب الزيارة أو موضوعها، وهو ما يعكس مكانة الكرم في البنية الاجتماعية للعشيرة.

الجانب المستمر في هذا التقليد، بحسب السرحان، هو حضور القهوة العربية بوصفها عنصرًا رمزيًا أساسيًا داخل "المضافة"، ليس فقط كضيافة، بل كجزء من طقس اجتماعي متكامل، يرتبط أيضًا بدور شيخ العشيرة الذي يتولى إدارة الشؤون الداخلية وحل الخلافات وتنظيم العلاقات بين أبناء العشيرة، في إطار من المرجعية الاجتماعية غير الرسمية التي ما زالت تؤدي دورها.

ممارسة تتجاوز المجلس التقليدي

في السياق نفسه، قال علي الخطيب من عشيرة "البكارة" في مدينة الحسكة، إن "المضافة" لا تزال تمثل مساحة يومية فعلية، وليست مرتبطة بمناسبة أو موسمية، إذ تستخدم بشكل مستمر للقاء أبناء العشيرة وتبادل الحديث ومناقشة القضايا العامة واستقبال الضيوف، ما يجعلها نقطة تجمع اجتماعية دائمة تتجاوز فكرة "المجلس التقليدي" إلى كونها جزءًا من الحياة اليومية للناس.

وأضاف الخطيب، في حديث إلى عنب بلدي، أن أهمية هذه المساحة تكمن في قدرتها على الحفاظ على شكل من أشكال التواصل المباشر بين الأفراد، في وقت تتغير فيه أنماط الحياة بشكل كبير.

وأشار إلى أن "المضافة" بقيت رغم هذا التغير نقطة مرجعية للعلاقات الاجتماعية، ومكانًا يعاد فيه تنظيم الكثير من التفاصيل اليومية، سواء كانت مرتبطة بمشكلات شخصية أو قضايا عامة داخل المجتمع المحلي.

كما يرى إبراهيم عكيدي من عشيرة "العكيدات" في ريف حلب الجنوبي، أن "المضافة" ما زالت تحتفظ بدورها بوصفها مرجعًا اجتماعيًا أساسيًا، يلجأ إليه الناس في مختلف القضايا، سواء تلك المتعلقة بالخلافات أو بالحاجات اليومية أو حتى بتنسيق العلاقات بين أبناء العشيرة.

واعتبر عكيدي، في حديث إلى عنب بلدي، أن هذا الدور لم يتراجع، بل تكيف مع الظروف الحالية، وأصبح أكثر ارتباطًا بالحياة اليومية، خصوصًا فيما يتعلق بدعم الشباب وتعزيز الانتماء الاجتماعي داخل العشيرة، وهو ما يجعل "المضافة" مساحة تتجاوز فكرة الجلوس التقليدي لتتحول إلى بنية اجتماعية فاعلة.

بين التقليد والاستمرار

رغم هذا الطابع التقليدي، فإن "المضافة" لم تبقَ ثابتة في شكلها أو وظيفتها بالكامل، إذ شهدت بعض التغيرات في طريقة الاستخدام والانفتاح، فلم تعد محصورة بالوجهاء أو كبار السن فقط، بل أصبحت في كثير من الحالات أكثر مرونة وانفتاحًا على مختلف الفئات، كما أن حضور وسائل التواصل الحديثة لم يلغِ دورها، بل جعلها في بعض الحالات أكثر أهمية كمكان للتواصل المباشر الذي لا يمكن استبداله بالكامل بالعلاقات الافتراضية.

ومن زاوية أوسع، يمكن النظر إلى "المضافة" بوصفها مساحة تعكس فكرة الكرم باعتباره قيمة اجتماعية متجذرة، لا تمارَس كواجب فقط، وإنما كجزء من هوية اجتماعية كاملة، حيث يُستقبل الضيف ويُكرم دون انتظار مقابل.

وينظر إلى هذا الفعل بوصفه معيارًا اجتماعيًا يعكس مكانة العائلة أو العشيرة داخل محيطها، وهو ما يترافق مع استمرار الولائم في المناسبات الاجتماعية والعائلية، باعتبارها امتدادًا طبيعيًا لدور "المضافة"، ومساحة لتعزيز الروابط وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع.

وفي هذا الإطار، تتداخل "المضافة" مع مفهوم أوسع من التكافل الاجتماعي، إذ لا تقتصر على الضيافة أو اللقاءات، بل تمتد أحيانًا إلى مناقشة قضايا تتعلق بالحاجات المعيشية للأفراد، أو دعم بعض الحالات داخل المجتمع، ضمن إطار من المسؤولية الجماعية غير المكتوبة، التي تعكس طبيعة العلاقات في البيئات العشائرية.

ورغم التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها سوريا خلال السنوات الماضية، لم تتحول "المضافة" إلى مجرد أثر من الماضي، بل بقيت مساحة حافظت على وجودها من خلال حركتها داخل المجتمع، تتغير في الشكل أحيانًا، لكنها تحافظ على جوهرها كمساحة لقاء مباشر، ومجال لإدارة العلاقات الاجتماعية، ومكان تصاغ فيه تفاصيل الحياة اليومية بعيدًا عن المؤسسات الرسمية.

فبين القهوة التي تقدم في بداية اللقاء، وحديث المساء الذي يمتد لساعات، والاجتماعات التي تعقد بشكل غير رسمي، تستمر "المضافة" في أداء دورها بوصفها "مجلس الناس"، مساحة لا تزال حاضرة في الذاكرة الجمعية لأبناء العشائر، وتشكل جزءًا من البنية الاجتماعية التي ما زالت قادرة على الاستمرار رغم كل ما تغير.

مضافة آل السباعي بمدينة حمص – 18 نيسان 2026 (سانا)

هل صحيح
أن إيران دولة متطورة؟

خطيب بدلة

العاطفة الجياشة تجيش صاحبها، وتبهره، وتجعل مقدرته على فهم الأمور محدودة، ينطبق عليه قول "الإمام الشافعي": وعين الرضا عن كل عيب كليلة، هذا القول يمكن تطويره، ونقله من عالم الحب بين شخصين، إلى حب شخص ما لنظام سياسي معيّن، لتصادف، يوميًا، مَن يقول لك إن إيران دولة متقدمة، بدليل ما لديها من مراكز أبحاث، ومنشآت نووية، ومراكز إنتاج للأسلحة الصاروخية.

أذكر أن صديقي الراحل، عبد القادر عبدللي، ترجم، في سنة 1987، مجموعة قصصية للأديب التركي عزيز نيسين، وأنا ساعدته في صياغتها باللغة العربية، وبعد إنجازها، أرسلنا إحدى قصصها للنشر في مجلة "لوتس"، التي يصدرها اتحاد كتّاب آسيا وإفريقيا، وكان مدير تحريرها الشاعر والروائي السوري، عادل محمود، الذي تحمس لطباعة المجموعة، وكتب رسالة لعزيز نيسين، يستأذنه بنشرها، ويطلب منه كتابة مقدمة للطبعة العربية، فاستجاب، وأرسل المقدمة لعبد القادر، الذي ترجمها، وفيها قرأت عبارة ما زالت تدهشني، وتدفعني للتأمل، حتى الآن.

كتب نيسين: قد يظهر، في دولة ما، عالم فيزياء لامع، وكبير، ولكن هذا لا يعني أن علم الفيزياء متطور في هذه الدولة، وإذا ظهر عالم اجتماع كبير، في دولة أخرى، هذا لا يشير إلى تطور علم الاجتماع في تلك الدولة.

منذ ذلك التاريخ، وحتى اليوم، وأنا أطبق هذا المعيار على ما أسمعه من أخبار، أو أشاهده من فيديوهات، فأحمد زويل، الحائز على جائزة نوبل بالفيزياء، مصري، ودولته متأخرة جدًا في الفيزياء، والعالم المصري الكبير، فاروق باز، الذي اشترك في رحلة "ناسا" إلى القمر، سنة 1971، مصري أيضًا، وهو يذكر، في إحدى مقابلاته المتلفزة، أن وزارة التعليم المصرية، عيّنته، عندما جاء إليها حاملاً شهادة عليا في الجيولوجيا، بصفة مدرس، في مدرسة إعدادية، فلم يقبل، وكاد أن يذهب إلى السجن لهذا السبب، وخلال مشاركته في الرحلة الفضائية، تبين أنه هو الذي اختار للوكالة موقع هبوط المركبة على القمر، وفيما بعد، أطلقت الوكالة على كويكب اكتشفته، اسم "BAZ"، تكريمًا له، وهذا يدل على أن أمريكا متطورة في علوم الفضاء، بينما مصر متخلفة.

الأنظمة السياسية الخليجية، ثرية، ولكنها ليست متطورة، فهي تستورد كل شيء، تقريبًا، وتصديها للصواريخ الإيرانية، بنجاح كبير، لا يعني أن صناعة أنظمة الدفاع الجوي فيها متطورة... وإذا عدنا إلى حديثنا عن إيران، يمكن أن نستعيد مبدأ عزيز نيسين، وهو أن التطور يجب أن يكون شاملاً، متكاملاً، وسنجد أن النظام الإيراني، منذ تأسيسه سنة 1979، وهو يصرف المليارات، في سبيل التوسع، وامتلاك أسلحة الردع، ولكنه، على أرض الواقع، متخلف، يعتمد تشكيلة من الحكام، المرشد الأعلى، بصفة دينية لا تعترف بأي قانون وضعي، ومنظمة عسكرية اسمها "الحرس الثوري"، ومجموعة ميليشيات مسلحة رديفة، مع وجود تركيبة دستورية، برلمانية، رئاسية، هي الأقل تأثيرًا، ونفوذًا.. وهو نظام يعادي المرأة، والحريات العامة، وكل ما صرفه على الأذرع التي بناها في منطقتنا، جرى تدميره، ولقد صدق ابن خلدون عندما قال: الطغاة يجلبون الغزاة.

مؤسسة إعلامية سورية مستقلة تأسست عام 2011، تقدم تغطيات على مدار الساعة عبر موقعها الإلكتروني التفاعلي بأكثر من لغة، وتصدر مطبوعة أسبوعية، سياسية، اجتماعية، منوعة. فضلاً عن مجموعة من الحسابات النشطة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعددٍ من الخدمات الأخرى.

للتواصل مع عنب بلدي عبر البريد الإلكتروني:
للاستفسارات: info@enabbaladi.org
للمشاركات: editor@enabbaladi.org
للإعلانات: marketing@enabbaladi.org

www.enabbaladi.net
instagram/enabbaladi
facebook/enab.baladi
EnabBaladiNewspaper